



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر - سعيدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة وتدقيق

مذكرة بعنوان

رقمنة الإدارة الجبائية كآلية لزيادة التحصيل الضريبي

دراسة حالة مركز الضرائب - بلدية سعيدة -

تحت إشراف الدكتور:

- نزعي فاطمة الزهراء

من إعداد الطالبين:

- ميموني عادل
- ميموني أسامة عبد القادر

نوقشت وأجبرت بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة:		
الدرجة العلمية / رئيساً		الدكتور /
الدرجة العلمية / رئيساً		الدكتور /
الدرجة العلمية / رئيساً		الدكتور /
الدرجة العلمية / رئيساً		الدكتور /

السنة الجامعية: 2025/2024



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر - سعيدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة وتدقيق

مذكرة بعنوان

رقمنة الإدارة الجبائية كآلية لزيادة التحصيل الضريبي

دراسة حالة مركز الضرائب - بلدية سعيدة -

تحت إشراف الدكتورة:

- نزعي فاطمة الزهراء

من إعداد الطالبين:

- ميموني عادل

- ميموني أسامة عبد القادر

نوقشت وأجبرت بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة:		
الدرجة العلمية/ رئيسا		الدكتور/
الدرجة العلمية/ رئيسا		الدكتور/
الدرجة العلمية/ رئيسا		الدكتور/
الدرجة العلمية/ رئيسا		الدكتور/

السنة الجامعية: 2025/2024

شكر وعرفان

بداية الشكر لله عز وجل الذي أماننا وحشد من عزمنا لإكمال هذا البحث،
ونشكره راجعين، الذي وهبنا الصبر والتحدي لنجعل من هذا المشروع علما
ينتفع به.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكره الله"
نتقدم بأجمل عبارات الشكر والامتنان من قلوب فائضة بالمحبة والاحترام
والقدير له، ونقدم أزكى تحياتنا وأجملها وأثناها نرسلها لك بكل الود والعجب
والإخلاص، شاكرين لك كل ما قدمته وما نصحت لنا به في إشرافك على
هذا البحث، فلك منا كل الشكر والامتنان.

الدكتورة الفاضلة نرجي فاطمة الزهراء

ونتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى جميع أعضاء هيئة التدريس والتوجيه
بالجامعة

كما لا ننسى عمال وإطارات الهيئة المستقبلية وخاصة مطبعة الضرائب على كل
المساعدات والمجهودات المقدمة

إهداء

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البداء والختام

{ وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين }

لم تكن الرحلة قصيرة ولا الطريق محفورة بالتسهيلات لكنني فعلتها

فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبكل حبة أهدي ثمرة نجاحي:

إلى نفسي الطموحة أولا، ابتداءً بطموح وانتهت بنجاح



إلى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل

من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة سدي وقوتي

{ أبي العزيز }



إلى من جعل الله الجنة تحفة أقدامها واحتضني قلبها قبل يديها وسهلت لي الشدائد بدائمها

إلى الشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمة سر قوتي ونجاحي

{ جنتي أمي }



إلى من ساندوني بكل حبة وقت ضعفي وأزاحوا عن طريقي كل المتاعب

سدي والكفء الذي استند عليه دائما

{ إخوتي }



إلى الذي غمروني بالحب والتوجيه وأمدوني دائما القوة وكانوا موضع الاتكاء في كل عثراتي

والذين رزقني الله بهم لأعرفه من خلالهم طعم الحياة

{ أصدقاء العمر }

{ عادل ميموني }

إهداء

يقول الله سبحانه وتعالى في محكم تنزيله

{ وَقُلْ اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ
فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ } سورة التوبة الآية 105

بداية وقبل كل شيء الحمد لله الذي تتم به الصالحات ونشكره على كل النعم والتوفيق في كل
أمر

الحمد لله على لذة الإنجاز والحمد لله عند البدء والختام

{وأخبر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين}

وبكل حب أهدي ثمرة تخرجي ونجاحي:

إلى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب، من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل، من علمني أن
النجاح كفاح وسلاحه العلم والمعرفة داعمي وسندي بعد الله فخري واعتزازي

{والدي}

إلى من جعل الله الجنة تحفة أقدامها، واحتضني قلبها قبل يديها وسملكت لي الشدائد بدعائها،
إلى القلب الحنون إلى سر قوتي وسمائي جنبي

{والدتي}

إلى من ساندوني بكل حب وأزاحوا عن طريقي المتاعب، مهدوا لي الطريق زارعين في الثقة
والإصرار بداخلي وأضاءوا دربي وطريقي في كل خطوة أخطيها كنتم لي الحب والسند

{إخوتي وأخواني}

إلى جميع من علموني وأرشدوني ووجهوني

{دكاترتي الأعزاء}

{ميموني أسامة عبد القادر}

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف متطلبات رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي على مستوى المديرية العامة للضرائب في ولاية سعيدة، تركز الدراسة على أهمية الرقمنة في تعزيز كفاءة وشفافية العمليات الضريبية، وتوفير الوقت والجهد لكل من الإدارة والمكلفين بالضريبة، مما يساهم في تحسين معدل التحصيل الجبائي والحد من التهرب الضريبي.

اعتمدت الدراسة في جانبها التطبيقي على جمع بعض البيانات والمعلومات من موظفي قطاع الضرائب في المديرية العامة للضرائب في ولاية سعيدة وذلك من خلال دراسة ميدانية ارتأينا فيها استخدام أداة المقابلة بالإضافة إلى الحصول على بعض البيانات والمعلومات حيث حاولنا تحليل أجوبة المقابلة وربطها بالبيانات المحصل عليها بغية فهم وتفسير تأثير الرقمنة على مختلف جوانب التحصيل الضريبي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن رقمنة الإدارة الجبائية تساهم بشكل كبير في زيادة الإيرادات الضريبية من خلال تحسين دقة وكفاءة العمليات وتقليل الأخطاء، كما أن تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يساهم في تعزيز المصداقية والثقة بين الإدارة والمكلفين بالضريبة، مما يؤدي إلى تحسين الالتزام الضريبي.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، الإدارة الجبائية، التحصيل الضريبي.

Abstract:

This study aims to explore the requirements of digitizing the tax administration and its impact on tax collection at the level of the General Directorate of Taxation in the state of Saida, the study focuses on the importance of digitization in enhancing the efficiency and transparency of tax operations, saving time and effort for both the administration and taxpayers, which contributes to improving the rate of tax collection and reducing tax evasion.

The study relied in its applied aspect on collecting some data and information from tax sector employees in the General Directorate of Taxation in the state of Saida through a field study in which we decided to use the interview tool in addition to obtaining some data and information where we tried to analyze the interview answers and link them to the data obtained in order to understand and explain the impact of digitization on the various aspects of tax collection.

The study concluded that the digitization of the tax administration contributes significantly to increasing tax revenues by improving the accuracy and efficiency of operations and reducing errors, and the adoption of ICTs contributes to enhancing credibility and trust between the administration and taxpayers, which leads to improved tax compliance

Keywords: Digitization, tax administration, tax collection.

فهرس المحتويات

أ- قائمة المحتويات

العنوان	لصفحة
إهداء وتشكرات	
ملخص	III
فهرس المحتويات	IV
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الجداول	IX
قائمة الملاحق	X
المقدمة	أ-ح
الفصل الأول: ماهية التحصيل الضريبي والإدارة الجبائية	01
المبحث الأول: التحصيل الضريبي	03
المطلب الأول: ماهية الضريبة	03
الفرع الأول: تعريف الضريبة	03
الفرع الثاني: خصائص الضريبة	04
الفرع الثالث: التهرب الضريبي	05
المطلب الثاني: ماهية التحصيل الضريبي	06
الفرع الأول: تعريف التحصيل الضريبي	06
الفرع الثاني: مبادئ التحصيل الضريبي	06

فهرس المحتويات

09	المطلب الثالث: أهمية وأهداف التحصيل الضريبي
09	الفرع الأول: أهمية التحصيل الضريبي
09	الفرع الثاني: أهداف التحصيل الضريبي
10	المطلب الرابع: طرق وضمانات التحصيل الضريبي
10	الفرع الأول: طرق التحصيل الضريبي
20	الفرع الثاني: ضمانات التحصيل الضريبي
22	المبحث الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية
22	المطلب الأول: ماهية الرقمنة
22	الفرع الأول: الإدارة الإلكترونية
24	الفرع الثاني: خصائص الإدارة الإلكترونية
26	المطلب الثاني: ماهية رقمنة الإدارة الجبائية
26	الفرع الأول: مفهوم الإدارة الجبائية
26	الفرع الثاني: مفهوم رقمنة الإدارة الجبائية
27	الفرع الثالث: واقع رقمنة النظام الجبائي في الجزائر
30	المطلب الثالث: متطلبات الرقمنة الجبائية
31	المطلب الرابع: أهداف رقمنة الإدارة الجبائية
33	المبحث الثالث: العلاقة بين الرقمنة الجبائية والتحصيل الضريبي
33	المطلب الأول: دور القوانين والغرامات المتعلقة بالرقمنة في التحصيل الضريبي في الجزائر

فهرس المحتويات

33	الفرع الأول: دور القوانين المتعلقة بالرقمنة في التحصيل الضريبي في الجزائر
34	الفرع الثاني: الغرامات المتعلقة بالرقمنة في التحصيل الضريبي في الجزائر
35	المطلب الثاني: معوقات التحصيل الضريبي وإجراءات تحسينه
35	الفرع الأول: معوقات التحصيل الضريبي
38	الفرع الثاني: إجراءات تحسين التحصيل الضريبي
40	المطلب الثالث: العلاقة بين أهمية رقمنة الإدارة الجبائية في التحصيل الضريبي ومعوقاتهما
40	الفرع الأول: أهمية رقمنة الإدارة الجبائية في التحصيل الضريبي
41	الفرع الثاني: معوقات رقمنة الإدارة الجبائية
46	الفصل الثاني: دراسة حالة مديرية الضرائب
48	المبحث الأول: تقديم عام لمركز الضرائب -بلدية سعيدة -
48	المطلب الأول: تعريف مركز الضرائب
48	الفرع الأول: تعريف مركز الضرائب
48	الفرع الثاني: مهام مركز الضرائب
50	الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لمركز ضرائب -بلدية سعيدة-
51	المطلب الثاني: مهام مصالح مركز الضرائب
59	المبحث الثاني: الخدمات الرقمية المقدمة من طرف المديرية العامة للضرائب
59	المطلب الأول: خدمات رقمية للتصريح ودفع الضرائب عن بعد
59	الفرع الأول: بوابة إجراءات التصريح عن بعد جبايتك

فهرس المحتويات

66	الفرع الثاني: بوابة التصريح والدفع عن بعد مساهمتك
70	المطلب الثاني: منصة رقم التعريف الجبائي NIF
70	الفرع الأول: تعريف المنصة NIF
70	الفرع الثاني: إجراءات طلب رقم التعريف الجبائي NIF
73	المبحث الثالث: واقع رقمنة المديرية العامة للضرائب
73	المطلب الأول: تقديم عام للموقع الإلكتروني لمديرية الضرائب
73	الفرع الأول: تعريف الموقع
74	الفرع الثاني: مزايا الموقع الإلكتروني
74	المطلب الثاني: إحصائيات عن التحصيل الجبائي
75	الفرع الأول: تحليل إحصائيات التحصيل الجبائي الخام-المديرية العامة للضرائب
77	الفرع الثاني: تحليل المقابلة
92	خاتمة
97	مراجع
102	ملاحق

فهرس المحتويات

ب- قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	خطوات تنفيذ الإدارة الإلكترونية	23
02	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب	49
03	المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث	56
04	واجهة بوابة جبايتك	59
05	تطور استعمال الموقع الإلكتروني للإدارة الضريبية (2015-2018)	60
06	خطوات التصريح عن بعد عبر بوابة جبايتك	64
07	واجهة بوابة مساهمتك	65
08	خطوات التصريح والدفع عن بعد في بوابة مساهمتك	68
09	النافذة الإلكترونية للترقيم الجبائي	70
10	واجهة الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب	72

فهرس المحتويات

ت- قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أوجه التشابه والاختلاف بين الغش والتهرب الضريبي	5
02	أوجه الاختلاف بين الإدارة التقليدية والإدارة الإلكترونية	25
03	الإحصائيات المتعلقة باستقبال مستخدمي إدارة الضرائب	59
04	إحصائيات التحصيل الجبائي الخام-المديرية العامة للضرائب	74
05	نتائج مساهمة الرقمنة في تقليص نسبة التهرب الضريبي	81
06	مقارنة بين النظام التقليدي والنظام الرقمي	82
07	أولويات التنفيذ (2024-2025)	84
08	نسبة توفر كل مطلب في المصلحة تقييم التوفر (2024)	85
09	الفجوة بين التطلعات والواقع	87
10	أولويات التعديلات (2024-2025)	88
11	تحليل الأداء السنوي	88
12	مقارنة المعدل الولائي مع المعدل الوطني	89

فهرس المحتويات

ث- قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	هيكمل مديرية الضرائب	103
02	هيكمل المصلحة الرئيسية والمراقبة	104
03	واجهة بوابة جبايتك	104
04	واجهة بوابة مساهمتك	105
05	النافذة الإلكترونية للترقيم الجبائي	105
06	واجهة الموقع الرسمي لمديرية الضرائب	106
07	أسئلة المقابلة	107
08	طلب تعيين متربصين	108
09	اتفاقية تربص	109
10	طلب استقبال	110



في ظل التحولات التي يعيشها العالم من تطورات تكنولوجية هائلة خاصة في هذا القطاع التكنولوجي، أصبح التحول الرقمي ضرورة حتمية لكل البلدان وفي جميع القطاعات للتعامل مع عصر جديد من الرقمنة وخاصة الدول النامية لاسيما ما شهده العالم في السنوات الأخيرة من أزمات صحية واقتصادية واجتماعية. وإذ تعتبر الرقمية من أهم التحولات الحديثة التي لا يمكن تجاهلها بعد موجة التطورات الكبيرة التي أحدثتها على مستوى الإدارات وخاصة الإدارة الجبائية والتي تمكنها من تفعيل عمليات الإدارة الجبائية وتوظيفها لخدمة تحسين وزيادة الحصيلة الضريبية وخفض التكاليف المتعلقة بها، ومكافحة الغش و التهرب الضريبي وتحسين خدمة المكلفين حول واجبتهم الجبائية ، حيث أصبحت اليوم الحكومة تواجه هذه التحديات بشكل غير مباشر، وهذا ما فرض عليها تغيير أساليب إدارتها التقليدية والتحول المباشر إلى أساليب الإدارة الحديثة ، من أجل تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية والوصول إلى المعلومات الكاملة بالسرعة الهائلة ، وعلى رأسها التحولات الرقمية التي تمتلك تأثيرا كبيرا على كافة مناحي الحياة ، وانعكاسها على الأعمال وأداء الإدارات ومن بينها الإدارة الجبائية في إطار سياسة إصلاحها والتحسين المستمر في الخدمات المقدمة لزبائنها بتخفيض تكاليف التحصيل الضريبي ومكافحة ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي.

إشكالية الدراسة:

أدى مجال التطور الحاصل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال بطبيعة الحال إلى تغير العديد من أنماط التعامل على مستوى الإدارة الجبائية التي تعتبر أهم مصدر من مصادر تمويل الخزينة العمومية للدولة وفي ظل هذه التحولات الرقمية التي تتمركز بكل جوانب الإدارة الجبائية أصبح من الضروري تبني نظام الرقمنة في عملية التحصيل الضريبي، ومن خلال ما سبق يمكننا طرح إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور رقمنة الإدارة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي؟

ومن خلال التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود برقمنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي؟

- ما هو الهدف من رقمنة الإدارة الجبائية؟

- كيف تؤثر رقمنة الإدارة الجبائية في التحصيل الضريبي؟

ثانياً: فرضيات الدراسة.

كإجابة أولية على تساؤلات الدراسة يتطلب منا وضع الفرضيات البحثية التالية:

- أثرت رقمنة الإدارة الجبائية على حصيله التحصيل الضريبي.
- ساهمت رقمنة الإدارة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي.

ثالثاً: أهمية الدراسة

- يكتسي هذا الموضوع إلى توضيح مدى أهمية الرقمنة على تسهيل المعاملات التي تطرأ على مستوى الإدارة الجبائية وعلاقتها بالمكلفين بالضريبة لكسب الثقة بينهم، والرفع من كفاءة زيادة التحصيل الضريبي، وتحقيق العدالة الجبائية.
- أهمية التحصيل الضريبي بالنسبة للخرينة العمومية لأنه أحد أهم مصادر تمويلها، وكذا استخدام مختلف الأنظمة الإلكترونية الحديثة وأثرها على عملية التحصيل الضريبي.
- إبراز الدور الذي تلعبه الأنترنت للربط بين مصالح الإدارة والتبادل السريع للمعلومات.
- بيان سلوك ونضرة المكلفين بضريبة عند وجود الرقمنة في عملية التحصيل الضريبي.
- تعزيز استخدام بوابة "جبائتك" و"مساهمتك" وغيرها من المنصات الرقمية لتسهيل تقديم التصريحات الضريبية.
- توفير برامج تدريبية للمكلفين بالضريبة وموظفي الإدارة على استخدام الأنظمة الرقمية.
- ضمان حقوق المكلفين بالضريبة من خلال النصوص القانونية والمجالات المنصوص عليها في الموقع الإلكتروني الجبائي مما يحسن الوعي والامتثال الضريبي والتقليل من أخطاء البشرية.
- تعزيز مدى شفافية أداء النظام الضريبي الرقمي، مما يزيد من ثقة المواطنين في النظام الضريبي.
- الجامعات ومراكز البحوث: يمكن اتخاذها كمصادر ومراجع وكذلك تشجيع الطلبة على إجراء دراسات ميدانية حول تأثير الرقمنة على التحصيل الضريبي، مما يعزز من مهاراتهم البحثية والتحليل لديهم.
- الوزارات المالية: استخدام نتائج البحث لتوجيه السياسات الحكومية نحو تعزيز الرقمنة في الإدارة الجبائية، مما يساهم في تحسين كفاءة التحصيل الضريبي وزيادة الإيرادات.

- الإدارات الضريبية: تقوم على استخدام النتائج في تشجيع على تدريب الموظفين وفقا للتقنيات الحديثة في العمل الضريبي، ومحاربة كل أشكال الغش والتهرب الضريبي.

رابعاً: أسباب اختيار الموضوع

- تتمثل أسباب اختيار موضوع البحث في أسباب شخصية وأخرى موضوعية، يمكن طرحها كالتالي:

1. الأسباب الذاتية

- الميل الشخصي للموضوع والرغبة في دراسته والتعرف على حيثياته كونه موضوع حديث.
- ارتباط موضوع البحث بتخصصنا-المحاسبة والتدقيق -والرغبة في محاولة الربط بين الواقع العلمي بالواقع الأكاديمي فيما يتعلق بانعكاسات رقمنة النظام الجبائي على التحصيل الضريبي.
- خبرة تخصصية: طلاب في مرحلة ماستر في العلوم الإقتصادية والتجارية ولدينا قاعدة معرفية في مجال الإدارة الجبائية، الرقمنة، المالية العامة للدولة.
- أدوات البحث: المقابلات الشخصية مع الأستاذ المؤطر مما سهل البيانات اللازمة لدراستنا.

2. الأسباب الموضوعية

- الاهتمام المتزايد بالبحوث حول تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتي مست كل الجوانب، وسيطرت عصر الرقمنة على كل القطاعات بما في ذلك قطاع الضرائب.
- إبراز مدى تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المديرية الولائية للضرائب لولاية سعيدة.
- الطموح من أجل إثراء المكتبة الجامعية بالمعلومات حول موضوع، والطموح لجعله مرجعا للأبحاث المستقبلية.
- الحاجة إلى تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في نظام الجبائي، حيث تسهم التقنيات الرقمية في تحقيق ذلك.

خامساً: أهداف الدراسة

تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- التعرف على الدور الذي تلعبه الرقمنة في الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي.

- تبرز رقمنة الإدارة الجبائية خطوة مهمة لإضفاء الشفافية في التعامل مع متعاملين قطاع الضرائب، ومن مواطنين ومؤسسات وهيئات عامة وخاصة الوقوف على واقع تكنولوجيا معلومات الاتصال المستخدمة في الإدارة الجبائية.

- الإلمام بالتحصيل الضريبي ومختلف طرقه وقواعده.

سادسا: منهج الدراسة

نظرا لطبيعة الدراسة والأهداف المسيطرة، ومن أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة في الإشكالية والإلمام بكافة جوانب الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الفصل النظري والفصل التطبيقي من خلال التطرق إلى الوصف الدقيق لكل متغيرات الدراسة والمتمثلة في رقمنة الإدارة الجبائية، التحصيل الضريبي، بالإضافة إلى الغش والتهرب الضريبي، وذلك من خلال الاستعانة بالكتب والمقالات العلمية والمذكرات لعرض الجانب النظري للدراسة.

أما الجانب التطبيقي، فتم الاعتماد على منهجية الدراسة الميدانية بهدف تحليل واقع رقمنة الإدارة الجبائية في الجزائر وتقييم تأثيرها على فعالية التحصيل الضريبي، وذلك من خلال جمع وتحليل البيانات الميدانية لاستخلاص أهم الملاحظات والنتائج المتعلقة بهذا الموضوع.

سابعا: الأدوات المستخدمة في الجانب التطبيقي

-دراسة حالة: أجريت بمركز الضرائب بولاية سعيادة، لدراسة الأنظمة الرقمية "جبائتك ومساهمتك" في بيئة العمل الفعلية للمركز.

- التحليل الإحصائي: تحليل بعض الإحصائيات المقدمة من مركز الضرائب فيما يخص التحصيل الضريبي لأنواع من الضرائب.

- المقابلات الشخصية: أجريت مع موظفي الإدارة الجبائية لجمع معلومات نوعية حول تحديات تطبيق الرقمنة وأثرها على العمل اليومي للإدارة. وإذ تعتبر المقابلة أداة بحثية فعالة ومهمة في جمع البيانات وفهم الظواهر الاجتماعية والسلوكيات البشرية وهي أداة يتم الاستعانة بها في عملية التوجيه والتي وُظفت في إجراء مقابلات شخصية مع مجموعة من موظفي إدارة.

ثامنا: حدود الدراسة

يمكن حصرها في ثلاثة مجالات كالتالي:

- **الحدود الموضوعية:** تم تسليط الضوء في هذه الدراسة على العلاقة بين رقمنة الإدارة الجبائية ودورها في زيادة التحصيل الضريبي.
- **الحدود المكانية:** تمت هذه الدراسة بالمديرية الولائية للضرائب لولاية سعيدة.
- **الحدود الزمانية:** أجريت هذه الدراسة خلال السداسي الثاني للموسم الجامعي 2024/2025.

تاسعا: صعوبات الدراسة

- صعوبة إجراء دراسة ميدانية بمفتشية الضرائب أو مركز الضرائب لولاية سعيدة نتيجة للتحفضات من حيث الرقمنة والتحصيل الضريبي بقولهم إن جميع المعلومات الخاصة بالمؤسسة سرية.
- صعوبة الحصول على الإحصائيات والبيانات اللازمة لإعداد الجانب التطبيقي.
- قلة المراجع الجديدة التي تناولت هذا الموضوع خصوصا الكتب.
- قلة المكاتب الجامعية على المراجع التي لها صلة مباشرة بالموضوع.

الدراسات السابقة:

يمينة مقاوشة خديجة بن ناصر سليمة واضح، مداخلة بعنوان رقمنة الإدارة الجبائية ودورها في تعزيز عملية التحصيل الضريبي، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية رقمنة الإدارة الجبائية وكيفية مساهمتها في زيادة التحصيل الضريبي والقضاء على المشاكل الإدارية والتنظيمية التي تحول دون التطبيق الأمثل لعملية عسرنتها، فقد أدت الإصلاحات الجبائية المبذولة من طرف الدولة الجزائرية إلى تطوير القطاع الجبائي وتحسين الخدمات العمومية المقدمة فيه، كذلك تسهيل عملية التحصيل و الحد من مظاهر الغش والتهرب الضريبي وفرض الرقابة الجبائية الضرورية على المكلفين بالضريبة.

كما تستلزم عملية الرقمنة جملة من المتطلبات التقنية والبشرية الواجب توفرها من أجل عصرنة الإدارة الجبائية، وكذا تطبيق آليات محددة لتعزيز عملية التحصيل الضريبي، فقد اهتمت هذه الورقة البحثية بالتطرق لأهم النقاط التي يستوجب توفرها في تطبيق عملية الرقمنة وكذا عصرنة مختلف الإدارات الضريبية. والمتمثلة في تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وتوفير مختلف الوسائل والتقنيات الحديثة وتدعيمها بالموارد البشرية المؤهلة.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الجبائية، التحصيل الضريبي، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الإدارة الضريبية، المكلف بالضريبة.

ذبيح محمد أمين، مداخلة بعنوان دور استخدام المنظومة المعلوماتية في دعم فعالية عمل الإدارة الجبائية، جامعة فرحات عباس سطيف، إن إصلاح وعصرته النظام الضريبي الجزائري أصبح ضرورة ملحة خاصة في ظل التحولات التي يشدها الاقتصاد الوطني، وكذا التطور التكنولوجي الحاصل في شتى المجالات، والذي أصبح لزاما على الإدارة الجبائية الانخراط فيه والاستفادة من إيجابياته من خلال إدخال الرقمنة وربط الإدارة الجبائية بمختلف الإدارات والمؤسسات والبنوك لتبادل المعلومات والقضاء على التهرب الضريبي، وتسهيل الإجراءات والمعاملات الإدارية، إلى جانب رفع كل التعقيدات الخاصة بالتصريح واحتساب وتسديد الضريبة بالنسبة للمكلفين بالضريبة، مع تخفيف العبء الضريبي. وقد توصلت الدراسة إلى أنه رغم تسطير الإدارة الجبائية عدة مشاريع في مجال الرقمنة كإنشاء موقع إلكتروني، ووضع نظام جبايتك للتصريح، ودفع الضرائب والرسوم عن بعد قيد الخدمة على مستوى بعض المراكز الضريبية إلا أنه لا يزال عليها بذل المزيد من الجهود لتحويل الأنظمة الضريبية نحو الخدمات الإلكترونية، وتكوين إطاراتها وأعاونها لكي تتماشى مع هذا التحول.

الكلمات المفتاحية: المنظومة المعلوماتية، رقمنة الإدارة الجبائية، عصرنة الإدارة الجبائية

دراسة الدواوي محمد الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2006/2005، تهدف هذه الدراسة إلى تبيان التصرف السليم والعقلاني لتحسين التحصيل الضريبي وأداء الضريبي و المالي والاقتصادي والاجتماعي، وأداء الإدارة الجبائية وأداء المكلف بالضريبة وكذلك محاولة استعراض الأسباب الحقيقية لضعف التحصيل الضريبي في الجزائر وذلك من خلال دراسة تطبيقية للجزائر، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه يجب تبسيط الإجراءات الإدارية حيث تستطيع التعامل مع المكلفين بطريقة سليمة وراذعة وكذلك تقليل من النفقات العمومية التي ليس لها فائدة، والعمل على الرفع من نسبة التحصيل الضريبي، ومراجعة التشريع الضريبي وإعادة تسير تنظيم الضرائب.

بن ثامر سعدية، أثر الرقمنة على النظام الجبائي في الجزائر، جامعة النعامة 2018، هدفت هذه الدراسة إلى إظهار أثر الرقمنة على النظام الجبائي في الجزائر ولأجل ذلك تم اختيار مركز الضرائب لولاية النعامة كأحد الهيئات الفاعلة في هذا الجانب، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك اثر الرقمنة على النظام الجبائي حيث يتجلى هذا الأخير على مستوى الإدارة الجبائية المجتمع الضريبي، والتشريع الجبائي، فبالنسبة للإدارة الجبائية تم إنشاء شبكات حاسوب داخلية على مستوى مراكز الضرائب مما يسهل أداء العمل الإداري بالإضافة إلى أن الرقمنة مكنت المكلف بالضريبة من تحميل مختلف التصريحات الجبائية من خلال الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب، كما سمحت الرقمنة للمكلف بالحصول على رقم تعريف جباي عن بعد، وأيضا الاستفادة من خدمة جبايتك، أما على مستوى التشريع الجبائي فقد تم نشر النصوص التشريعية والتنظيمية على مستوى الأنترنت.

دراسة بن عزوق منير، سمس مريم، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي مجلة طينة للدراسات العلمية والأكاديمية، جامعة البليدة 2 الجزائر، 2020، تهدف هذه الدراسة للتعرف على مدى إمكانية اعتبار تبني فكرة الإدارة الإلكترونية في المجال الضريبي أداة فعالة لتحسين في التحصيل الجبائي ومنه مكافحة التهرب الضريبي، وقد تم الاعتماد في دراسة الموضوع على المنهج الوصفي من خلال العمل على وصف مختلف العناصر المتعلقة بطبيعة الدراسة، والمنهج التحليلي من خلال تحليل مختلف التطبيقات الإدارية الإلكترونية في القطاع الضريبي في الجزائر .

وتوصلت هذه الدراسة إلى غياب وجود تعريف الإدارة الضريبية الإلكترونية من طرف المشرع الجزائري حيث أنه فقط سعى إلى تطبيقها دون العمل على سن قانون يوضحها سواء كان ذلك بالنسبة لموظفي الإدارة الضريبية أو حتى بالنسبة للمكلف بالضريبة، وكذلك غياب البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، إضافة إلى ذلك غياب توسيع التعامل بالتصريحات الإلكترونية وهذا الأمر الذي حال دون تطبيق هذه الإدارة الإلكترونية في القطاع الضريبي ومنه غياب تحصيل ضريبي فعال وزيادة حالات التهرب.

هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات، تم البدء بالمقدمة كمدخل للدراسة وانتهت بخاتمة ويتوسط ذلك في فصلين موضحة كالتالي:

الفصل الأول: تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري للتحصيل الضريبي والرقمنة والإدارة الجبائية، ويضم ثلاثة مباحث، حيث يبرز **المبحث الأول:** ماهية الضريبة والتحصيل الضريبي، أما **المبحث الثاني:** فيحتوي على ماهية الرقمنة والرقمنة في الإدارة الجبائية، بينما **المبحث الثالث:** تطرقنا من خلاله إلى العلاقة التي تربط بين الرقمنة الجبائية والتحصيل الضريبي من قوانين ومعوقات المتعلقة بهم.

الفصل الثاني: فيتمثل في الجزء التطبيقي للدراسة حيث تناولنا فيه ثلاثة مباحث حيث يبرز **المبحث الأول:** بتقديم عام لمديرية ضرائب-بولاية سعيدة-أما **المبحث الثاني:** فيحتوي على الخدمات الرقمية المقدمة من طرف المديرية العامة للضرائب، و**المبحث الثالث:** فيتمثل في واقع رقمنة المديرية العامة للضرائب.

الفصل الأول

ماهية التحصيل الضريبي وإدارة الجبائية

تمهيد

تلعب الإدارة الجبائية دور مهما وفعال في زيادة الموارد المالية التي تعتمد عليها الدولة وتقرضها على المكلفين بالضريبة، ونتيجة لما أحرزه العلم من تقدم في المجال التكنولوجي والتطور الهائل لشبكة الأنترنت وتأثيرها على طبيعة وشكل النظم الإدارية، الأمر الذي أدى إلى تراجع الإدارة التقليدية وتفعيل رقمنة الإدارة الجبائية، والذي ساعد في تعزيز الثقة والمصداقية بين طرفي العلاقة الجبائية وتسهيل عمل الإدارة قصد زيادة وتحسين كفاءة الأداء في التحصيل الضريبي.

المبحث الأول: التحصيل الضريبي

التحصيل الضريبي يعتبر أهم مرحلة من المراحل التي تقوم بها المراكز الضريبية، باستخدام آليات وأساليب متنوعة لضمان الامتثال وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ الخدمات العامة.

المطلب الأول: ماهية الضريبة

الفرع الأول: تعريف الضريبة

يطلق مصطلح تحصيل الضريبة على مجموع العمليات التي تهدف إلى نقل مبالغ الضريبة من جيوب المكلف إلى صناديق الخزينة، وعلى ضوء هذا التعريف فإن مرحلة التحصيل تعتبر فيها الضريبة قد وصلت إلى آخر مراحلها، وأن كافة المراحل السابقة إنما كانت تهدف وتمهد إلى هذه المرحلة.¹

يعرف الأستاذ ميشال دارن MichelDarn الضريبة بأنها: "اقتطاع جبري تقوم به السلطة العامة على أموال الأفراد، قصد توزيع ثقل الأعباء العامة فيما بينهم بإنصاف".²

الضريبة هي مبلغ من المال تفرضه الدولة وتجبىه من المكلفين بصورة جبرية ونهائية ودون مقابل في سبيل تغطية النفقات العمومية، في سبيل تدخل الدولة فقط، وقد كان التعريف الكلاسيكي يكتفي بعبارة، " في سبيل تغطية النفقات العمومية" ولكن المفهوم التدخل للبلد ولجئها إلى فرض بعض الضرائب في سبيل غايات اقتصادية واجتماعية، جعل من الضروري إضافة العبارة الأخيرة على تعريف الضريبة".³

وتعرف أيضا بأنها: اقتطاع مالي إلزامي، ونهائي تحده الدولة دون مقابل بغرض تحقيق أهداف عامة.⁴

يمكن تعريفها أيضا أنها مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي ودون مقابل محدد، نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية.⁵

¹حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 35

² صوطة كلثوم، طرشون خولة، دور الرقمنة الجبائية في الرفع من كفاءة التحصيل الضريبي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد

وتسيير مؤسسات، جامعة 08 ماي 1945، ورقلة، 2023-2024، ص 7

³ صوطة كلثوم، طرشون خولة، دور الرقمنة الجبائية في الرفع من كفاءة التحصيل الضريبي، مرجع سبق ذكره، ص 7

⁴حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، مرجع سبق ذكره، ص 4

⁵محمد عباس محرز، اقتصاديات الجبائية والضرائب، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، ص 13

يمكن تعريفها أيضا بأنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة.

الفرع الثاني: خصائص الضريبة

من خلال التعاريف التي تطرقنا إليها يمكن أن نختصر أهم خصائص الضريبة¹:

الضريبة تأدية نقدية:

هي ليست بدلا يدفع عينيا أو خدمة شخصية يؤجلها المكلف.

الضريبة طابع جبري:

إن مفهوم الجبر للضريبة يجعل منه معاكسا لمفهوم القرض، والذي هو عبارة عن فعل إرادي، حيث لا يمكن إجبار أحد على اكتتاب قرض عام، عكس إدارة الضرائب التي تجبر المواطن على أداء ضريبته المترتبة عن ممارسة نشاطه.²

الضريبة تدفع بصفة نهائية: أي أنها غير قابلة للاسترداد، فهي ليس أمانة أو وديعة يستردها صاحبها فيما بعد.

الضريبة تدفع بدون مقابل:

أي أن دافع الضريبة لا يعرف مقدار ولا طبيعة المنفعة التي ستعود عليه من خلال النفع العام الذي تحققه الضريبة، وبهذا فلا مقابل خاص يعود على دافع الضريبة.

الضريبة تجبر لتحقيق منفعة عامة:

ومنه فهي لا تحصل لغرض الإنفاق وعلى شيء معين بذاته، بل لمواجهة نفقات عامة تخص جميع المواطنين والدولة، فمنفعتها عامة.

¹ صوطة كلثوم، طرشون خولة، دور الرقمنة الجبائية في الرفع من كفاءة التحصيل الضريبي، مرجع سابق، ص 8

² محمد عباس محرز، اقتصاديات الجبائية والضرائب، مرجع سابق، ص 16

الفرع الثالث: التهرب الضريبي

إن تحديد مفهوم وطبيعة التهرب الضريبي متعلقة بالكيفية التي يتم من خلالها التخلص من دفع المستحقات الجبائية، وهذا إما بالغش أو التجنب الضريبي، حيث أن المكلف بالضريبة يجتهد بشتى الطرق والأساليب للتخلص من أداء بعض الضرائب المستحقة عليه دون مخالفة القانون والنصوص التشريعية¹.

ومن خلال عرضنا لتعريف التهرب الضريبي يتضح أنه يمكن التمييز بين الغش الضريبي والتهرب الضريبي من خلال الجدول التالي الذي يبين أوجه التشابه والاختلاف بينهما:

الجدول رقم (01): وجه التشابه والاختلاف بين الغش والتهرب الضريبي

أوجه الاختلاف	أوجه التشابه
- التهرب يتم دون مخالفة القانون الجبائي عكس الغش الضريبي.	- كل منهما يسمح بتخفيض العبئ الضريبي.
- الغش الضريبي يعرض فاعله لعقوبات عكس التهرب.	- كل منهما ناتج عن نقص الوعي الضريبي.
	- كل منهما يؤدي إلى تخفيض المستحقات الجبائية.

المصدر: دوداح رضوان، طرق مكافحة الغش والتهرب الضريبي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014-2015، ص 52.

¹ بوزيد سفيان، التهرب الضريبي مفهوم وقياس، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، ص 120

المطلب الثاني: ماهية التحصيل الضريبي

الفرع الأول: تعريف التحصيل الضريبي

يمكن تعريف التحصيل الضريبي على أنه: "مجموعة العمليات والإجراءات التي تؤدي إلى نقل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية وفقا للقواعد القانونية والضريبة المطبقة في هذا الصدد"¹.

يعرف أيضا: "بأنه مجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة الحالية في سبيل وضع القوانين والأنظمة الضريبية موضع التنفيذ وبالتالي إيصال حاصلات الضرائب إلى خزينة الدولة"².

ويمكن أن نعرفه بأنه المرحلة الأخيرة لعملية التحصيل الضريبي بحيث يدخل العائد الضريبي إلى خزينة الدولة وفق الأصول والقواعد المقررة، قانونيا، حيث يترك للدوائر التالية أمر اتخاذ التدابير والإجراءات القانونية جمع إيرادات الضرائب"³.

وكاستنتاج للتعريف السابقة يمكن تعريف التحصيل الضريبي بأنه عملية نقل مبلغ من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية، وذلك وفقا لمجموعة من العمليات والإجراءات المعمول بها.

الفرع الثاني: مبادئ التحصيل الضريبي

تتمثل مبادئ التحصيل الضريبي في مجموعة من القواعد الأساسية التي تهدف إلى ضمان عدالة وفعالية جمع الضرائب يمكن أن نذكر منها ما يلي:⁴

أولاً: قاعدة العدالة

يعني مبدأ العدالة إسهام كافة أفراد المجتمع في تحمل الأعباء العامة، وحسب مقدرة كل منهم على الدفع، بحيث ينبغي أن تتناسب الضريبة مع دخل المكلف وثروته، وبذلك فإن الضريبة النسبية هي التي تحقق العدالة في إطار الدور التقليدي للمالية العامة، وهذه العدالة الضريبية التي تحققها الضريبة النسبية لم تحصل على قبول الجميع واتفاقهم، فالبعض يرى أن العدالة الضريبية تتحقق عن طريق الضريبة التصاعدية أما فكرة

¹دوداح رضوان، طرق مكافحة الغش والتهرب الضريبي، مرجع سبق ذكره، ص 30

²إلياس لوزري، محمد بوقريبة، رقمنة الإدارة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وجبائية معقدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2021-2022، ص 15

³إلياس لوزري، محمد بوقريبة، رقمنة الإدارة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي، مرجع سابق، ص 15

⁴ صوطة كلثوم، طرشون خولة، دور الرقمنة الجبائية في الرفع من كفاءة التحصيل الضريبي، مرجع سبق ذكره، ص 57

العدالة المالية الحديثة فهي لا تقتصر على الأخذ بالضريبة التصاعدية، وإنما تمتد لتتضمن الإعفاءات من الضريبة مقابل اعتبارات شخصية وعائلية، حيث تقرر إعفاءات للأشخاص الذين يحصلون على مداخيل منخفضة وإعفاءات لإعالة أفراد الأسرة وتبعا لعدد الأفراد، إضافة إلى أنها تقتضي الأخذ بمعدلات ضريبية تبعا لنوع الدخل أو النشاط الذي تفرض عليه، وهو ما يعني أن مفهوم العدالة الضريبية في المالية الحديثة قد اتسع بشكل يتجاوز فيه مفهومها إطار الدور التقليدي للمالية العامة.

ثانيا: قاعدة اليقين

وتقتضي هذه القاعدة أن تكون الضريبة التي يلتزم بدفعها المكلف محددة بأحكام تشريعية واضحة، وذلك بأن يكون وعائها ومعدلها وميعاد دفعها وطريقة جبايتها وكل ما يتعلق بها من إجراءات مقرر بوضوح حتى يعلم بها المكلف، لكي يتمكن من تنظيم شؤونه بشكل يسمح له بأداء التزامه الضريبي مع السماح له باستعمال طرق التظلم الإداري والطعن القضائي، إذا كلفته الإدارة الجبائية بأكثر مما يجب.

ويعتبر توفر اليقين شرطا أساسيا في الأحكام المنظمة للضرائب، لذا فالتشريع الجبائي يجب أن يوفر عدة عوامل لحماية عنصر اليقين من بينها الوضوح وتسهيل الإجراءات المرتبطة بالتحصيل الضريبي وعداد نصوص إيضاحية وتطبيقية للتشريعات الجبائية¹.

ثالثا: قاعدة الملائمة في التحصيل

ويقصد بها أن تجبي الضريبة في الأوقات والطرق الأكثر ملاءمة للممول، وهذا يعني أن يتلاءم ميعاد تحصيل الضريبة مع موعد تحقيق الدخل، وهو الوقت الذي يكون فيه المكلف أكثر قدرا وأكثر تقبلا لعبء الضريبة².

وفيما يخص النظام الضريبي الجزائري، وعلى مستوى الإدارة الجبائية، نلاحظ أن مبدأ الملائمة في التحصيل الضريبي، يبقى محترما نسبيا، فبالنظر إلى الضرائب على المرتبات والأجور فإنها تقتطع من المنبع يعفيهم من إجراءات الدفع، حيث تتكفل بذلك المؤسسة التي توظفهم، أما إذا نظرنا إلى الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) أو الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، فإن تلك الضريبة تدفع بالتقسيط كل ثلاثي مما يخفف على خزينة المؤسسة أو الشركة.

¹ صوطة كلثوم، طرشون خولة، دور الرقمنة الجبائية في الرفع من كفاءة التحصيل الضريبي، مرجع سبق ذكره، ص 57

² حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، مرجع سابق، ص 10

رابعاً: قاعدة الاقتصاد في التحصيل

ويرتبط هذا المبدأ بالهدف المالي للضريبة، والمتمثل في تمويل الخزينة العمومية للدولة، على اعتبار أن الضريبة تعتبر أهم أداة من أدوات السياسة المالية للدولة، من أجل مواكبة تزايد مجالات الإنفاق العام، وبالتالي فإن هذا المبدأ هو وسيلة لتحقيق الوظيفة المالية للضريبة.

والمقصود بهذا المبدأ أن النفقات التي تستعملها الدولة أو الإدارة الضريبية في فرض وتحصيل الضريبة يجب أن تكون أقل وبشكل كبير من مجموع الضرائب المحصلة فعلياً، لأنه كلما زادت تكاليف التحصيل نقص معه حجم الإيرادات الضريبية، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى حدوث اختلالات في الميزانية العامة وعدم توازنها.¹

تخفيض نفقات التحصيل الضريبي يبقى ضرورة ملحة ولازمة على الإدارة الجبائية، بحيث يكون الفرق ما بين ما يدفعه المكلف بالضريبة وما تحصله الإدارة الجبائية اقل ما يمكن، لأن أي زيادة في نفقات الضريبة سيؤثر سلباً على التحصيل الضريبي، وبالتالي إيرادات الخزينة العمومية، أو بتعبير آخر كلما قلت نفقات التحصيل الضريبي كلما كانت المردودية الجبائية أحسن وأهم.²

وعلى هذا الأساس يهدف مبدأ الاقتصاد في نفقات التحصيل الضريبي إلى زيادة حصيلة الضرائب.

وتقنيات جد معقدة في بعض الأحيان، إذ يشتمل على تحديد وعاء الضريبة، تصنيفاتها ثم عملية تحصيلها، بالإضافة إلى عملية المراجعة الجبائية للتأكد من صحة التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة إلى مصالح الإدارة الجبائية المختلفة.

كل هذا يتطلب وجود جهاز إداري معتبر، وتوسع الجهاز الإداري سيؤدي وبدون شك إلى ارتفاع نفقات الغدارة الجبائية (نفقات التسيير ونفقات التجهيز على حد سواء)، إذ أن هذا التوسع وارتفاع النفقات يؤثر سلباً على المردودية الجبائية وبالتالي على الحصيلة الضريبية.

¹ أولاد سالم عبد الرؤوف، التهرب الضريبي وأثره على ميزانية الدولة، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، قسم الحقوق، تخصص

قانون جبائي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2024/2023، ص 23

² صوطة كلثوم، طرشون خولة، دور الرقمنة الجبائية في الرفع من كفاءة التحصيل الضريبي، مرجع سبق ذكره، ص 59

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التحصيل الضريبي

الفرع الأول: أهمية التحصيل الضريبي

يمكن أن نذكر أهمية التحصيل الضريبي في النقاط التالية¹:

- تعد الضرائب من أهم الموارد المالية لميزانية الدولة والجماعات المحلية.
- تعد مرحلة التحصيل أهم مرحلة لسببين، ففيها يتم جمع الحصيلة التي تم تقديرها سلفاً، كما أنها تجعل جميع الخطوات السابقة لها لا قيمة لها في حالة عدم إتمام عملية التحصيل.
- تؤدي مرحلة التحصيل إلى اكتفاء ميزانية الدولة ذاتياً دون حاجة إلى الاقتراض من الخارج، وفي ذلك مساس بالسيادة الوطنية وفرض لتوجيهات غير وطنية المنبع.
- نجاح عملية التحصيل تؤدي إلى توجه الدولة إلى الاستثمارات التي تحقق رفاهية وتطور الدول.
- إن الإخفاق في عملية التحصيل ومهما كان سببه يضر بالخزينة العمومية وقد يؤدي حتى إلى العجز في الموازنة.

الفرع الثاني: أهداف التحصيل الضريبي

تفرض الضريبة على الأفراد من أجل تحقيق أغراض معينة يأتي في مقدمتها الهدف التمويلي، باعتبارها مصدراً هاماً للإيرادات العامة بالإضافة على الأهداف المالية والسياسية والاقتصادية الأخرى وقد تطورت هذه الأهداف بتطور دور الدولة.

في ظل المالية التقليدية، عندما كانت فكرة الدولة الحارسة مهيمنة كما سبق ذكره، كان الهدف من الضريبة هدفاً مالياً بحتاً، أي تحقيق إيرادات للدولة، تستطيع أن تواجه بها نفقاتها المحدودة من أجل تسيير المرافق العامة. أي أن دور الضريبة كان محايداً كدور الدولة في ذلك الوقت.²

يمكن اختصار أهداف التحصيل الضريبي فيما يلي³:

- الحفاظ على الاقتصاد الوطني بالتمويل المتواصل لميزانية الدولة.

¹ عبد المالك مراد، لبرش سارة، آليات التحصيل الضريبي وسبل تحسينه، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة وجبائية معمقة، جامعة بلحاج شعيب، عين تموشنت، 2021-2022، ص 23.

² محمد عباس محززي، اقتصاديات الجبائية والضرائب، مرجع سابق، ص 30

³ صوطة كلثوم، طرشون خولة، دور الرقمنة الجبائية في الرفع من كفاءة التحصيل الضريبي، مرجع سبق ذكره، ص 60

- ✚ تحصيل الضريبة سنوياً، كونها من أهم إيرادات الدولة التي تساهم في تحقيق التوازن بين الإيرادات العامة للدولة ونفقاتها.
- ✚ منع التهرب من دفعها عن طريق مختلف العقوبات التي تقرها الدولة.
- ✚ يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك بزيادة منسوب الادخار، من خلال الحد من الاستهلاك الغير ضروري وذلك بفرض ضرائب مرتفعة، وتستعمل أيضاً كأداة لتشجيع الاستثمار من خلال منح الإعانات والتخفيضات.
- ✚ إخضاع بعض السلع الضارة بالصحة العمومية والمؤدية إلى أمراض مزمنة وخطيرة، إلى ضرائب مرتفعة بهدف الحد من استهلاكها.

المطلب الرابع: طرق وضمانات التحصيل الضريبي

تعد طرق وضمانات التحصيل الضريبي من الأسس الرئيسية لضمان فاعلية النظام الضريبي، وذلك لفرض الصرامة والجدية في تطبيق القانون وكذا عدم التهرب الضريبي.

الفرع الأول: طرق التحصيل الضريبي

قبل التطرق إلى طرق التحصيل الضريبي لابد أن يكون المكلف على استعداد وقابلية للدفع ولا بد أن يصرح بوجود نشاط تجاري الذي يخضعه للضريبة، وذلك بامتناله للقواعد والقوانين التي تدير بمجالات الضريبة وتتولى هذه المهام مفتشية الضرائب¹.

1. تكوين الملف:

يقوم الأشخاص مهما كانت صفتهم طبيعيين أو معنويين بتكوين ملف جبائي يودع لدى مفتشية الضرائب التابعة للمنطقة التي سوف يزاولون بها نشاطهم ويتضمن الملف ما يلي:

➤ بالنسبة للأشخاص الطبيعيين:

- شهادة ميلاد أصلية.

¹ عبد المالك مراد، لبرش سارة، آليات التحصيل الضريبي وسبل تحسينه، مرجع سبق ذكره، ص 28.

- شهادة إقامة.
- نسخة من عقد الكراء أو الملكية.
- طلب خطي للوضعية الجبائية
- تقرير المحضر القضائي.

➤ بالنسبة للأشخاص المعنويين (المؤسسات):

- شهادة ميلاد أصلية للمسير وشركاؤه.
- هيكل المؤسسة.
- عقد الكراء أو الملكية.
- شهادة إقامة للمسير وشركاؤه.
- طلب خطي للوضعية الجبائية.
- تقرير المحضر القضائي.

إذا بدأ المكلف نشاط تجاري دون التصريح بالوجود لمدة شهر فتمتلك مصالح مفتشيات الضرائب الحرية المطلقة في تحديد سنوات النشاط.

2. إخضاع المكلف لنظام جبائي معين

هناك نوعين من الأنظمة الجبائية في الجزائر، وهما النظام الحقيقي والنظام الجزافي، يتم اختيار النظام المناسب للمكلف حسب طبيعة النشاطات التي يمارسها، إذا كان المكلف عبارة عن شخص معنوي أو مستورد أو بائع جملة فإنه يخضع تلقائيا للنظام الحقيقي أما بالنسبة للنشاطات الأخرى فيكون تحديد نظام الإخضاع حسب رقم الأعمال المحقق الذي يكون وفقا لطبيعة النشاط¹.

1.2. نظام الضريبة الجزافية الوحيدة:

الضريبة الجزافية الوحيدة هي ضريبة مبسطة تجمع ما بين الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة والضريبة على الدخل الإجمالي (المادة 282 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة) تطبق الضريبة الجزافية الوحيدة على عدة أنشطة نذكر بعضها منها²:

¹ عبد المالك مراد، لبرش سارة، آليات التحصيل الضريبي وسبل تحسينه، مرجع سبق ذكره، ص 28.

² <https://www.mfdgi.gov.dz> 20:42، 2025/02/15

- ✓ الأشخاص الطبيعيون الذين تتمثل مهنتهم الرئيسية في بيع السلع والمواد عندما لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثمانية ملايين دج (8.000.000 دج) وكذا الحرفيون الذين يقومون بنشاط حرفي.
- ✓ الأشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو غير تجاري لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثمانية ملايين دج (8.000.000 دج).
- ✓ التعاونيات الحرفية الفنية والتقليدية (المادة 282 مكرر 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة).

تتمثل معدلات الضريبة الجزافية في معدلين:

- 5% لأنشطة الإنتاج وبيع السلع.
- 12% لأنشطة الأخرى.

2.2. نظام النظام الحقيقي:

النظام الحقيقي هو نظام إخضاع ضريبي يعتمد على الربح الحقيقي للنتيجة المحققة خلال السنة، يسمح هذا النظام بخصم النفقات المصروفة فعليا من الربح الخاضع مما يخفض الإخضاع الجبائي مع إلزامية امتلاك محاسبة مطابقة للقانون¹.

يخضع للنظام الحقيقي حسب قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة:

- الأشخاص المعنويون،
- الأشخاص الطبيعيون الذين يحققون رقم أعمال يفوق 8.000.000 دج،
- الأشخاص الطبيعيون الذين يحققون رقم أعمال أقل من 8.000.000 دج أو يساويه.

يتكون النظام الحقيقي من نوعين للإخضاع الضريبي:

- الضريبة على أرباح الشركة،
- الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأرباح الصناعية والتجارية.

¹ <https://www.mfdgi.gov.dz> 20:52، 2025/02/15

إن الجانب الإجرائي لا يقل أهمية عن الجانب المفاهيمي، وبهدف ضمان تدفق الإيرادات على ميزانية الدولة وعدم توقفها لما فيه من شلل لمختلف القطاعات وبالتالي حصول حالة عدم الاستقرار، فإن المشرع وضع عدة طرق وأساليب يمكن أن نميز بين نوعين من التحصيل¹:

❖ **التحصيل بالتراضي:** وهو أن يلتزم المكلف بالضريبة بدفع ما عليه من الضرائب دون انتظار أي أمر من إدارة الضرائب ما دام يمارس نشاطا خاضعا للضرائب.

❖ **التحصيل الجبري:** يستخدم في حالة التهرب الجبائي أي عدم دفع المكلف بالضريبة ما عليه من ضرائب في الآجال المحددة فتلجأ الإدارة الضريبية إلى هذا النوع وذلك في حدود ما يسمح به القانون.

أولاً: التحصيل بالتراضي

أ. **تعريف التحصيل بالتراضي:** هو إجراء يتضمن استدعاء مباشر للمكلف بالضريبة قصد تسديد مستحقاته الضريبية في الوقت المحدد طبقاً للتنظيمات الجاري بها العمل، فيتوجه المعني من تلقاء نفسه ليدفع ما عليه من مستحقات ضريبية في الآجال المحددة، حيث يجب على القباضة توجيه استدعاءات للمكلفين بالضريبة قصد تسوية ديونهم الجبائية، وفي حالة عدم الاستجابة للاستدعاء الأول توجه الإدارة استدعاء ثاني في حدود خمسة أيام.

ب. **طرق التحصيل بالتراضي:**

ب.1. طرق التحصيل:

❖ **التحصيل المباشر:** تقوم هذه الطريقة على قيام المكلف بالضريبة من تلقاء نفسه بدفع المبالغ الضريبية المستحقة عليه في آجالها القانونية دون مطالبة الإدارة له بآدائها، حيث يقوم المكلف هنا بملاً الوثائق الجبائية التي وضح فيها أنواع الضرائب الخاضع لها وقيمة وعائها وفي الأخير يحدد قيمة الضرائب التي تجب عليه مدعماً ذلك بوثائق تثبت صحة تصريحاته، عادة ما يقوم المكلف هنا

¹ إغيت مسيكة، إشكالية التحصيل الضريبي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، قسم القانون العام للأعمال، جامعة عبد الرحمان ميرة-بجاية-،

بتحرير شيك يحمل قيمة الضرائب الواجبة عليه لصالح مصالح الضرائب وهذه طوعية دون طلب من الجهات المختصة¹.

❖ **التحصيل الزمني:** وتأخذ فيه عملية التحصيل مدة زمنية معينة بين الفعل المولد للضريبة وعملية التحصيل، ويسمى أيضا بالتحصيل الممدد، النقطة الحساسة التي يتميز بها هذا النوع من التحصيل تلك المدة الزمنية الفاصلة ما بين الفعل المولد للضريبة والتحصيل النقدي لهذه الضريبة.

❖ **التحصيل الفوري:** يكون في وقت محدد من الفعل المولد للضريبة، يمكننا ملاحظة هذا النوع من التحصيل في حالة حقوق الطابع والذي على المكلف بالضريبة تسديده من أجل الحصول على بطاقة أو عقد قضائي.

ب.2. أساليب التحصيل بالتراضي:

❖ **التحصيل عن طريق الجدول:** يمكن للمكلفين بالضريبة الذين يجدون أنفسهم غير قادرين على تسديد دينهم الجبائي في دفعة واحدة تقديم لقابض الضرائب طلب جدول السداد.

تحدد الفقرة 1 من المادة 156 من قانون الإجراءات الجبائية أن منح جدول السداد يخضع لطلب مقدم من المكلف بالضريبة يمكن تقديم هذا الطلب الذي لا يخضع لأي شرط شكلي كتابيا أو شفويا.

في حالة طلب كتابي يجب أن يرفق هذا الأخير بوثائق تبرر الصعوبات التي تعرض لها المكلف بالضريبة وهذا بغية دعم الطلب يجب أن يرفق هذا الأخير بوثائق تبرر الصعوبات التي تعرض لها المكلف بالضريبة وهذا بغية دعم الطلب يجب أن يحتوي هذا الطلب أيضا على اقتراحات للأجل ومبلغ المساهمة الأولية².

❖ **التحصيل عن طريق الاقتطاع من المنبع:** حسب هذه الطريقة يلزم القانون جهة معينة أو شخصا بتحصيل الضريبة من الممول، وتوريدها إلى الخزينة العامة³.

تتميز هذه الطريقة بـ:

✓ سهولة وسرعة التحصيل.

¹ بوكرة كاميلية، انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر 2006-2022، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، المجلد 19، العدد 31، جامعة

العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، ص 333

² المادة 156 من قانون الإجراءات الجبائية.

³ حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، مرجع سابق، ص 37

✓ استحالة التهرب من الضريبة حيث تحصل قبل حصول الممول نفسه على المادة الخاضعة للضريبة.

✓ لا يشعر الممول بوقع الضريبة وفي أغلب الأحيان يجهل مقدارها.
✓ انخفاض النفقات الجبائية في ظل هذه الطريقة، خاصة وأن الشخص المكلف بتحصيل الضريبة وتوريدها للخزينة لا يتقاضى في الغالب أجرا نظير ذلك.
✓ يضمن هذا الأسلوب تدفق الإيرادات للخزينة بصفة مستمرة على مدار السنة.

من بين عيوب هذه الطريقة:

✓ عدم شعور الممول بوقع الضريبة يجعله لا يهتم بمتابعة ومراقبة النشاط الحكومي فتضعف فيه صفات المواطن الصالح.

❖ **التحصيل عن طريق الدفع الجزائي:** حسب هذه الطريقة يدفع مبلغ الضريبة المستحقة على المكلف الخاضع لهذا النظام كل ثلاثة أشهر، وتطبق غرامة التأخير بعد مضي ستة عشر يوما من هذا التاريخ، وعلى الخاضعين لهذا النظام الاحتفاظ بفواتير مموليههم وسجلهم اليومي الذي يكون مرقما ومؤشرا عليه من طرف إدارة الضرائب الذي يسمح بإقرار رقم الأعمال المحقق.¹

❖ **التحصيل عن طريق الأقساط الشهرية:** في هذه الحالة يكون للمكلف من الخبرة ما يمكنه من تقدير قيمة الضريبة التي تستحق عليه في نهاية العام بطريقة تقريبية، فيقوم بتوريد المبالغ الضريبية في شكل أقساط دورية في تواريخ محددة مقدما تحت حساب الضريبة، ثم تتولى إدارة الضرائب إجراءات الربط وتحديد دين الضريبة، بحيث تقوم بعمل تسوية على أساس ما تم دفعه من أقساط أثناء السنة، فتطالبه بدفع ما تبقى عليه أو ترد له ما زاد عن قيمة الضريبة أو ترحل هذا المبلغ كقسط مقدم تحت حساب الضريبة.²

❖ **التحصيل عن طريق التسبيقات:** يطبق هذا النظام على المكلفين بالضريبة غير الأجراء الذين قيدوا في جدول السنة السابقة بمبلغ يفوق 1500 دج، ويتم تحصيل هذه الضريبة على مرتين على التوالي³:

❖ من 20 فيفري إلى 20 مارس.

❖ من 20 ماي إلى 20 جوان.

¹ مباركي محمد الصالح، التحصيل الضريبي واقع وآفاق، مجلة الإحياء، المجلد 21، العدد 29، كلية الحقوق-جامعة الجزائر 01، أكتوبر 2021، ص 1082

² سماعين عيسى، تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري، مجلة القانون العقاري، العدد 15، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-، 2021، ص 19

³ إغيت مسيكة، إشكالية التحصيل الضريبي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، قسم القانون العام للأعمال، جامعة عبد الرحمان ميرة-بجاية-، 2015/2014، ص 31

ذلك من السنة التي تلي السنة التي حققت فيها الأرباح والمداخيل، واستثناء لأحكام المادة 154 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة يترتب على الضريبة على أرباح الشركات أدائها على ثلاثة تسبيقات:

- ❖ من 20 فيفري إلى 20 مارس.
- ❖ من 20 ماي إلى 20 جوان.
- ❖ من 20 أكتوبر إلى 20 نوفمبر.

ثانيا: التحصيل الجبري للضريبة:

يعد التحصيل الجبري للضريبة أحد الأساليب المتبعة لضمان تحصيل الحقوق المالية للدولة في حال عدم التزام المكلفين بتسديد الضرائب المستحقة.

أ. تعريف التحصيل الجبري:

تلجأ إدارة الضرائب إلى التحصيل الجبري وإجراءاته عندما لا تتفع إجراءات المرحلة الودية في تحصيل الضرائب المستحقة، هدفه إجبار المتهاونين على تأدية واجباتهم الضريبية.

ب. وسائل التحصيل الجبري:

إن وسائل التحصيل الجبري متنوعة ومتدرجة، تفصيلها في التالي¹:

- **الإنذار(التنبيه):** وهو أول مرحلة في التحصيل الجبري، لا يجب إغفاله أو التهاون فيه، ويجب تحريره بدقة دون تشطيط أو غيره، وإلا عد باطلا وبالتالي بطلان مراحل التحصيل الجبري أصلا كما جاء في المادة 144 حيث يرسل قابض الضرائب المختلفة إنذارا إلى كل مكلف بالضريبة مسجل في جدول الضرائب. ويبين هذا الإنذار زيادة على مجموع كل حصة، المبالغ المطلوب أدائها وشروط الاستحقاق، وكذا تاريخ الشروع في التحصيل كما يجب إرفاق الإنذار بحوالة للخرينة محرر سلفا، وأن يرسل الإنذار في ظرف مختوم².
- **الإشعار للغير الحائز على أموال المكلف بالضريبة:** وهذا الإجراء يخص الحسابات البنكية والبريدية ولدى الخزينة وأموال المعني الموجودة لدى أمين الخزينة البلدي إذا كان المعني من المتعاملين مع البلدية

¹ عبد المالك مراد، لبرش سارة، آليات التحصيل الضريبي وسبل تحسينه، مرجع سبق ذكره، ص 32

² المادة 144 من قانون الإجراءات الجبائية.

(مورد) أو لدى الموثقين أو لأي جهة عمومية أو خاصة حائزة على أموال لفائدة المكلف بالضريبة المتقاعس عن دفع ديونه الجبائية دون مراعاة للاختصاص الإقليمي للقباضة¹.

➤ **الغلق المؤقت للمحل التجاري:** لقد أعطى المشرع للإدارة الجبائية هذا الامتياز هو إجراء ردعي وهو من ضمن الإجراءات الاستثنائية التي وضعها المشرع تحت سلطة الإدارة الضريبية لتمكينها من تحصيل أموال الدولة (الخزينة العمومية) والتي تنص عليها صراحة في نص المادة 146 من قانون الإجراءات الجبائية².

إن صحة عملية الغلق المؤقت تستوجب توفر مجموعة من الشروط وهي:

➤ **أن يكون قرار الغلق مسبقا بتنبيه:** ويعتبر التنبيه إجراء وجوبي يسبق عمليات المتابعة، ويترتب تاريخ وجوب استحقاق الضريبة عن غيابه أو عدم احترام شكله القانوني بطلان المتابعة.

يحتوي هذا الأخير على مجموعة من البيانات منها: اسم ولقب وعنوان المكلف بالضريبة وتحديد الضرائب محل المتابعة مع تعيين أرقام جداولها وتواريخ استحقاقها، بالإضافة إلى اسم ولقب عون المتابعة، كما يجب أن يكون مؤرخا ومصادق عليه من طرف قابض الضرائب المختص، أما بالنسبة لمضمونه فيجب أن يشير إلى وجوب تسديد الضريبة وتبيان ما ينجر عن عدم التسديد، من حجز لأموال المكلف وبيعها بالمزاد العلني، ويكون التنبيه في مجال التحصيل وفق نموذج خاص ومحدد على مستوى إدارة الضرائب.

➤ **أن يكون صادرا من الجهة المختصة قانونا:** يصدر قرار غلق المحل التجاري من قبل المدير الولائي للضرائب أو المدير المكلف بالمؤسسات الكبرى بناء على التقرير من المحاسب المتابع، ويتمثل هذا الأخير في قابض الضرائب المختص بعملية متابعة وتحصيل الضريبة.

➤ **ألا تتجاوز مدة الغلق المدة المحددة قانونا:** فلا يمكن أن تتجاوز مدة الغلق للمحلات المهنية وفي جميع الأحوال مدة ستة أشهر.

➤ **أن يتم احترام المهلة المحددة قانونا لتنفيذ قرار الغلق:** في حالة عدم تحرر المكلف من دينه أو أنه لم يكتب سجلا يوافق عليه قابض الضرائب صراحة خلال عشرة أيام ابتداء من تاريخ التبليغ، يتم تنفيذ قرار الغلق من طرف المحضر القضائي والعون المتابع.

¹ المادة 291 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

² المادة 146 من قانون الإجراءات الجبائية.

➤ **الحجز:** هو وضع أملاك المكلف بنوعيتها العقارية (ماعد السكن الرئيسي) والمنقولة الممتنع عن التسديد بيد إدارة الضرائب، وفور حجز الإدارة لممتلكاته يفقد هذا الأخير حرية التصرف في أملاكه المحجوزة والحجز الذي تمارسه إدارة الضرائب.

➤ **البيع:** لا يمكن أن يحدث البيع إلا بعد المرور بإجراء الحجز لمدة 8 أيام على الأقل وفقا للمادة 371 من قانون الإجراءات المدنية والتي يحكمها إجراءات شكلية يمكن توضيحها كما يلي:

➤ **الترخيص بالبيع:** وهذا وفق المادة 146 من قانون الإجراءات الجبائية يخضع تنفيذ المتابعات عن طريق البيع لرخصة تعطى للقابض بعد أخذ رأي مدير الضرائب بالولاية من طرف الوالي في أجل 30 يوم من تاريخ إرسال الطلب إلى الوالي أو السلطة التي تقوم مقامه، يمكن لمدير الضرائب بالولاية أن يرخص قانونيا لقابض الضرائب المباشرة لمتابعة الشروع في البيع.

غير أنه إذا تعلق الأمر بمواد أو سلع محجوزة قابلة للتلف أو أي سلعة أخرى قابلة للتحلل وتشكل خطرا على المحيط، فيمكن الشروع في البيع المستعجل بناء على ترخيص من مدير الضرائب بالولاية.

➤ **تقويم الأشياء المحجوزة:** تنشأ بكل القابضات لجنة التقويمات والبيع يعين أعضاؤها من طرف المدير الولائي للضرائب، تكلف بعملية تقويم المحجوزات والمشاركة في عملية البيع، كما يمكن أن يتم تقويم المحجوزات من طرف المصالح الأخرى المختصة.

➤ **إشهار بالبيع:** بعد الحصول على الترخيص من قبل الوالي أو المدير الولائي للضرائب تباشر عملية إشهار البيع من خلال إلصاق إعلانات وذلك على الباب الرئيسي للعمارة وفي مقر المجلس الشعبي البلدي أين مكان وجود المحل التجاري، وفي المحكمة أين يوجد فيها، في إقليم اختصاصها ومؤهلة لنشر الإعلانات القانونية في الدائرة أو الولاية التي يوجد بها المحل التجاري ويتم إثبات القيام بالإشهار بالإشارة إليه في محضر بيع.

وفي حالة ما إذا لم تراعي شكلية الإشهار لا يجوز إجراء البيع.

➤ **جرد الأشياء المحجوزة قبل البيع:** قبل مباشرة البيع يجب التأكد من الأشياء المحجوزة بإعادة وصفها في محضر.

➤ **التصريح المبدئي للبيع:** لمباشرة عملية البيع على عون المتابعة إيداع تصريح مبدئي للبيع وفقا لمطبوعة من نموذج R رقم 22 لدى مفتشية التسجيل التي يتبعها الاختصاص الإقليمي للقباضة، بحيث يودع هذا التصريح في نسختين مؤرخ ومضي من طرف عون المتابعة يتضمن المعلومات التالية:

✓ اسم ولقب ووظيفة وعنوان عون التنفيذ.

✓ اسم ولقب ومهنة وعنوان المحجوز عليه.

✓ تاريخ وساعة البيع.

دون أن ننسى بأن المتابع ملزم بتجميع الوثائق التالية:

✓ تسريح بالبيع.

✓ محضر الإعلانات.

✓ أمر الحجز.

✓ جرد الأشياء المحجوزة.

✓ الإعلان عن طريق الصحافة.

➤ إنجاز البيع:

• تاريخ البيع: 8 أيام على الأقل من تاريخ الحجز.

• التأخير: ويتم في حالات خاصة وعن طريق محضر.

• المكان: ومكان الحجز يحدد في نفس مكان الحجز، السوق أو مكان متفق عليه.

• الأعوان المختصين: وهم أعوان المتابعة، المحضرين القضائيين، محافظي البيع.

• فتح المزايدة: وتفتح من قبل العون بإعلان الثمن الأساسي وهي قيمة محددة في المحضر.

• تحرير محضر البيع: تباع الأشياء المحجوزة لأكبر عرض بعد نطق العرض الأخير ثلاث مرات،

وبعده يحرر محضر البيع الذي يحتوي على المعلومات التالية:

▪ تاريخ البيع.

▪ ذكر السند التنفيذي.

▪ ذكر محضر الحجز تاريخه واسم العون الذي حرره.

▪ تاريخ الإعلان والعون المكلف.

▪ تاريخ إصدار التسريح بالبيع.

▪ ذكر تاريخ تحرير محضر التأكد من الأشياء المحجوزة.

▪ ذكر حضوره أو عدم حضور المحجوز عليه يوم البيع.

▪ ذكر مكان البيع.

▪ ذكر وسائل الإشهار.

▪ ذكر شروط الإشهار.

- ذكر شروط البيع.
- ثمن بيع الأشياء المباعة.
- مجموع ثمن المبيعات وكتابتها بالحروف.
- وقت البيع.
- نفقات البيع والأتعاب الأخرى.
- إمضاءات الحراس، القابض، والأعوان المكلفين بالبيع.

الفرع الثاني: ضمانات التحصيل الضريبي

كما هو معلوم أن التحصيل الضريبي يعني جباية المحصول الضريبي وإدخال الإيرادات الجبائية إلى خزانة الدولة، هذه الأخيرة لديها امتيازات تتمثل في تغطية نفقاتها العامة، وحتى تضمن الدولة الحصول على مستحقاتها من الضرائب، فقد حدد التشريع الجبائي للخزينة العمومية العديد من الضمانات، ومن أهمها نذكر ما يلي¹:

➤ النص على حق الامتياز لدين الضريبة على معظم الديون الأخرى، بحيث يستوفى دين الضريبة قبل غيره من الديون، ويكون للإدارة الجبائية حق المتابعة للحصول على المبالغ المستحقة ضمانا للتحصيل الضريبي.

➤ تقرير حق إصدار أمر بالحجز الإداري على الممتلكات ضد المكلفين بالضريبة الذين يتأخرون ويرفضون دفع دين الضريبة، ويعتبر هنا الحجز حجزا تحفظيا ولا يجوز التصرف في هذه الممتلكات إلا إذا رفع الحجز بحكم من المحكمة أو بقرار من المدير العام للضرائب.

➤ منح المشرع للموظفين المختصين على مستوى المصالح الجبائية، حق الاطلاع على الوثائق والأوراق والدفاتر المحاسبية التي يتعامل بها المكلف بالضريبة من أجل تمكينهم من تحديد مبلغ الدين، وقد وضع المشرع سلسلة من العقوبات على من يعرقل استخدام هذا الحق سواء بالامتناع أو الإلتفاف قبل انقضاء مدة التقادم التي يسقط بعدها حق الإدارة الجبائية.

¹ داودي محمد، الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2006/2005، ص 32

➤ تفرض قاعدة الدفع عند الاسترداد، وهي قاعدة مقررة في التشريع الجبائي حيث يلتزم المكلف بدفع دين الضريبة إلى الجهة المختصة ثم يستطيع أن يطعن في فرضها أساساً أو في مقدارها أو حتى استردادها والغرض من ذلك استقرار المعاملات الجبائية ومراعاة مصلحة خزينة الدولة، وحتى لا يستغل المكلفون حقهم في الطعن ويتأخرون بذلك عن دفع دين الضريبة.

المبحث الثاني: رقمنة الإدارة الجبائية

تلعب الإدارة الجبائية دور مهما وفعال في زيادة الموارد المالية التي تعتمد عليها الدولة وتقرضها على المكلفين بالضريبة، ونتيجة لما أحرزه العلم من تقدم في المجال التكنولوجي والتطور الهائل لشبكة الأنترنت وتأثيرها على طبيعة وشكل النظم الإدارية، الأمر الذي أدى إلى تراجع الإدارة التقليدية وتفعيل رقمنة الإدارة الجبائية والذي ساعد في تعزيز الثقة والمصادقية بين طرفي العلاقة الجبائية وتسهيل عمل الإدارة قصد زيادة وتحسين كفاءة الأداء الضريبي.

المطلب الأول: ماهية الرقمنة

الفرع الأول: الإدارة الإلكترونية

لقد حظي موضوع الإدارة الإلكترونية باهتمام واسع، وهذا انعكس إيجاباً على تعدد التعريفات المقدمة لهذا المفهوم من بين تلك التعريفات لدينا: **الإدارة الإلكترونية** وهي الإدارة التي أساسها استخدام الحواسيب وشبكات الأنترنت والإكسترنات والأنترانت التي توفر المواقع الإلكترونية المختلفة لدعم وتعزيز الحصول على المعلومات والخدمات وتوصيلها للمواطنين والشركات والأعمال في المجتمع بشفافية وكفاءة وعدالة، جاء تعريف آخر **للإدارة الإلكترونية**: أنها منظومة إلكترونية متكاملة تعتمد على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لتحويل العمل الإداري اليدوي إلى أعمال تنفذ بواسطة التقنيات الرقمية الحديثة.¹

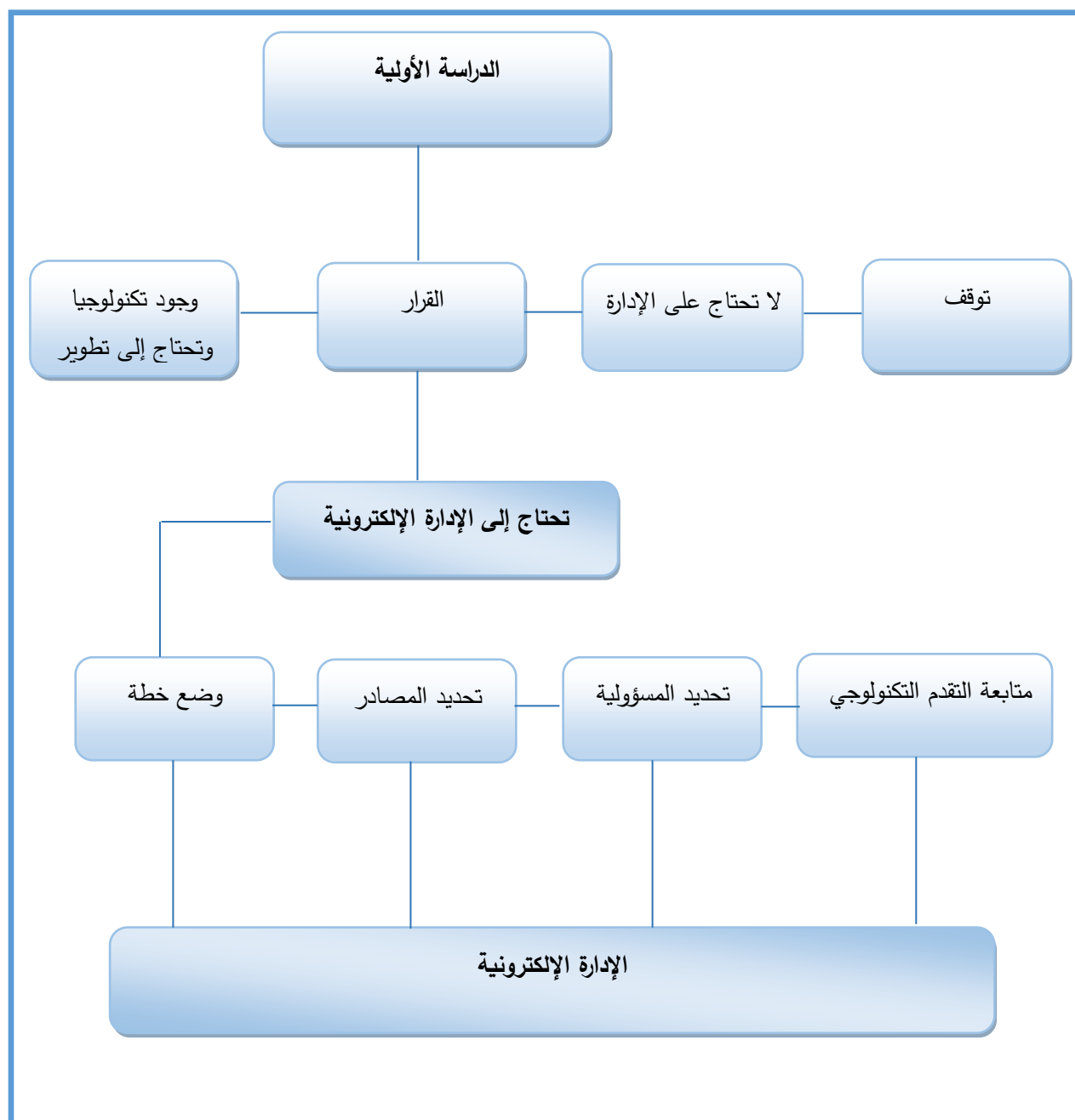
يمكن أن نعرف **الإدارة الإلكترونية** على أنها الاستغناء عن المعاملات الورقية وإحلال المكتب الإلكتروني عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات وتحويل الخدمات العامة إلى إجراءات مكتبية تم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقاً.²

يمكننا أن نحدد هذه الخطوات بواسطة الشكل التالي:

¹ د. أحمد السكري، مقرر استراتيجيات الأعمال الإلكترونية، جامعة المنارة، كلية إدارة الأعمال، قسم التسويق والتجارة الإلكترونية، 2021، ص 2

² علاء عبد الرزاق السالمي، الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص 32

الشكل رقم 1: خطوات تنفيذ الإدارة الإلكترونية



المصدر: علاء عبد الرزاق السالمي، الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص 66

الفرع الثاني: خصائص الإدارة الإلكترونية

تعتبر الإدارة الإلكترونية نمطا من أنماط الإدارة التي كانت لها آثارها الواسعة على المنظمات المختلفة ومجالات عملها وخاصة عمليات تهيئة أو إصلاح البنية التنظيمية مما يعكس عمق التغيير الجذري الذي تحمله تطبيقات الإدارة الإلكترونية وهي بذلك تتميز بعدة خصائص أوردها فيما يلي:¹

- الانتقال من نظم المعلومات الإدارية التقليدية إلى نظم المعلومات الإدارية الذكية.
- الانتقال من منظومات المعلومات المحوسبة المستقلة إلى منظومات المعلومات المحوسبة الشبكية.
- الانتقال من نظم المعالجة بالدفعات إلى نظم المعالجة التحليلية الفورية.
- العمل من خلال الشبكات وذلك من خلال ربط نظم المعلومات بتقنيات الاتصالات المهمة مثل شبكات الأنترنت **Intranet** والإكسترانت **Extranet**.
- العمل على أساس تقنية حوسبة المزود /الزبون: يتألف هذا النظام من الزبون والمزود اللذان يرتبطان من خلال شبكة **Network** وبرنامج خاص يساعد الزبون والمزود على تبادل الاتصال بينهم، الزبون هو حاسوب يطلب الخدمة من حاسوب آخر يسمى في بعض الأحيان باسم الخادم **Serveur**، المزود أو الخادم هو حاسوب يقوم بتجهيز الخدمة المطلوبة للزبون تحت ظروف محددة مسبقا.
- وبفضل هذا النظام يمكن تنفيذ أنواع مختلفة من الأنشطة بسرعة ومرونة مثل البرنامج المالي الذي يسمح لعملاء المصرف الدخول إلى المعلومات الخاصة بحساباتهم من بيوتهم أو من مكاتبهم التي يوجد فيها حاسوب شخصي **PC** يرتبط بحاسوب المصرف (المزود) عبر الشركة.²
- الانتقال من مفهوم الميزة النسبية إلى مفهوم الميزة التنافسية المؤكدة: تستطيع الإدارة الإلكترونية أن تحقق تكاملا شبكيا أماميا مع المشتريين وتكاملا شبكيا خلفيا مع الموردين بالإضافة إلى قدرات العمل مع المنافسين الحاليين والجدد، من خلال شبكاتها ونظمها وما تتيحه من أدوات تقنية للتحليل وإنتاج القيمة المضافة للمنظمة.

يمكن أن نوضح الاختلاف بين الإدارة التقليدية والإدارة الإلكترونية من خلال الجدول التالي:

¹ مولاي خليل، عمار طهرات، الإدارة الإلكترونية-المفهوم ومتطلبات التطبيق، أبحاث الملتقى الوطني حول: جودة الخدمات في ظل التحول الرقمي والإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية رهانات وتحديات تقييم الواقع واستشراف الواقع، ص 9

² مولاي خليل، عمار طهرات، الإدارة الإلكترونية-المفهوم ومتطلبات التطبيق، ص 09

الجدول رقم 02: أوجه الاختلاف بين الإدارة التقليدية والإدارة الإلكترونية

الميزة التصنيف	الإدارة التقليدية	الإدارة الإلكترونية
الوسائل المستخدمة	الاتصالات المباشرة والمراسلات الورقية.	شبكة الاتصالات الإلكترونية.
الوثائق المستخدمة	ورقية.	إلكترونية.
الحفظ	ورقية.	ملفات إلكترونية.
الوصول للبيانات	صعوبة الوصول بسبب كثرة المستندات الورقية.	سهولة الوصول بسبب توافر قواعد بيانات ضخمة جدا.
الحماية	أقل حماية بسبب عدم توفر نظم حماية.	حماية عالية جدا بسبب توافر نظم المعلومات.
درجة الاعتماد على الإمكانات المادية والبشرية	تعتمد على استغلال أمثل للإمكانات المادية والبشرية في تحقيق أهدافها.	استخدامها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق أهدافها.
التفاعل	تفاعل بطيء قد يستغرق أيام وأشهر بسبب الإجراءات البيروقراطية.	تتميز بالتفاعل السريع إذ يمكنها استقبال عدد كبير من الطلبات أو الرسائل في زمن قصير وإرسال رسائل لعدد كبير.
التكلفة	مكلفة على المدى البعيد.	اقتصادية على المدى البعيد.
نوع التنظيم	هرمي جامد.	شبكي مرن.

المصدر: حريزي منال، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، المجلد 11، العدد 01، ج. وهران 02،

2022، ص 177

المطلب الثاني: ماهية رقمنة الإدارة الجبائية

الفرع الأول: مفهوم الإدارة الجبائية

تعتبر الإدارة الجبائية الجهاز المكلف بتطبيق التشريع الضريبي والتحقق من سلامة ذلك التطبيق حماية لحقوق الدولة من جهة وحقوق الممولين من جهة أخرى، بالإضافة إلى اقتراح التعديلات والتشريعات الضريبية قصد تحسين كفاءة النظام الضريبي، لذلك قد تؤدي الإدارة الضريبية دورا هاما في خلق البيئة الضريبية الملائمة في المجتمع كما يمكنها أن تساهم في فعالية النظام الضريبي، إذ أن النظام الضريبي الأحسن تصورا لا تكون له قيمة إلا بفضل الإدارة التي تطبقه.¹

فالإدارة الضريبية تختص بتطبيق القوانين الضريبية وتنفيذها على أكمل وجه، حماية لحقوق كل من الخزينة العامة والمكلف، ومن ناحية أخرى تعمل على تطوير هذه القوانين بما يتماشى مع تطور المجتمع وأهدافه.

الفرع الثاني: مفهوم رقمنة الإدارة الجبائية

لا يوجد تعريف محدد لرقمنة الإدارة الجبائية، حيث هناك العديد من التعاريف فهناك من عرفها على أنها: "استخدام هذه الأخيرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال للقيام بمهامها ومسؤولياتها، بهدف تحسين خدماتها وتبسيط الإجراءات على المكلفين بالضريبة، ومنه توفير الوقت والجهد في إنجاز الأعمال بهدف زيادة التحصيل الجبائي والإنقاص من حالات التهرب الضريبي"².

يمكن تعريفها أيضا: على أنها الإطار الذي يتم من خلاله تنسيق ومزج الموارد المادية والمالية والبشرية لتحويل، البيانات والمعطيات الجبائية، والتي تحول مدخلات نظام المعلومات الجبائي إلى مخرجات، وهي المعلومة الجبائية لتحقيق الأهداف المسطرة من الإدارة الجبائية، وعليه يتكون النظام المعلوماتي الجبائي من بيانات جبائية ومعلومات جبائية.³

¹ حمزة بن عروس، لمين علوطي، أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على تطوير الإدارة الضريبية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 1، جامعة المدية، الجزائر، 2022/03/15، ص 502

² قناص علي، زين يونس، التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصنة الإدارة الجبائية، مجلة المقريري لدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، 2021، ص 218 .

³ أكلي نعيمة، "فعالية الرقابة الجبائية في ظل نظام معلومات جبائي"، ملتقى وطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 28/29 أكتوبر 2015، ص 17.

وتعرف كذلك بأنها: " العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للأنترنت وشبكات الأعمال في تخطيط وتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للشركة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف الشركة".¹

كما تعرف بأنها: " هي استخدام الوسائل والتقنيات الإلكترونية بكل ما تقتضيه الممارسة أو التنظيم أو الإجراءات أو التجارة أو الإعلان ويطل هذا المعنى حتى الأمور الإدارية".²

وتعرف أيضا: " لا تقتصر على توفير الخدمات للمواطنين عن طريق الأنترنت فحسب، بل يشمل المحاولة الدائمة للحصول على أجود خدمة في العلاقات الداخلية والخارجية من خلال الطرق الإلكترونية غير التقليدية في أي مكان وزمان دون تمييز أو إخلال بتكافؤ الفرص".³

الفرع الثالث: واقع رقمنة النظام الجبائي في الجزائر

لقد كان للتحويلات الرقمية التي شهدتها العالم على كافة نواحي الحياة وأسفرت على تحقيق العديد من المكاسب على صعيد الإنتاجية والتنافسية من خلال دورها في إعادة تشكيل طريقة أداء العديد من القطاعات الإنتاجية والخدماتية، كما انعكست كذلك على أداء أليات العمل وأداء السياسات الاقتصادية وامتدادا لهذه التحويلات اتجهت العديد من الدول ومن بينها الجزائر إلى رقمنة المالية العامة بهدف تطوير أليات أكثر كفاءة لجمع الإيرادات العامة وإنفاقها.⁴

ومن أجل إدراج الرقمنة الحديثة للمعلومات في الإدارة الجبائية بدأت المديرية العامة للضرائب إلى وضع تطبيقات ومواقع تواكب التكنولوجيا الحديثة التي تساهم في ذلك نذكر منها:

¹ نجم عبود، الإدارة والمعرفة الإلكترونية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 158.

² محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص 25.

³ Zhiyan fang, E-Gouvernement in digital era, concept, practice and développement, International, **journal of the computer, the internet and Management**, vol 1, no 2,2002, p 03

⁴ قوادري محمد، رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، 2022، ص 239

أولاً: نظام المعلومات الجبائي جبايتك jibaya'tic

أ. مفهوم نظام المعلومات جبايتك:

جبايتك هو نظام معلوماتي متكامل طورته وأطلقتها المديرية العامة للضرائب لأول مرة بمركز الضرائب لباب الزوار بالجزائر العاصمة في 07 ماي 2017، يهدف إلى رقمنة الإجراءات الجبائية وتسهيلها على المواطنين والمؤسسات. يقدم هذا النظام مجموعة واسعة من الخدمات الإلكترونية التي تغطي مختلف جوانب الضرائب، بدءاً من التصريح بالضرائب وصولاً إلى دفعها وتتبع الملفات¹.

وبالتالي تعتبر جبايتك بوابة لإدارة الضرائب الجزائرية، حيث تقدم خدمات الإقرار الضريبي عن بعد وتتيح هذه الخدمة لدافعي الضرائب الفرصة لتصفية مسؤوليتهم الضريبية عبر الأنترنت مصحوباً بإصدار أمر التحويل المرتبط على النحو المنصوص عليه في هذه الخدمة².

ب. مزايا نظام المعلومات جبايتك:

يمكن أن نلخص هذه المزايا من ناحية الإدارة ومن ناحية المكلفين بالضريبة نذكرها فيما يلي:³

❖ من ناحية الإدارة:

- رقمنة عمليات تسيير المادة الضريبية.
- رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة.
- التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومختلف المصالح المؤسساتية.
- الحصول على جداول في الوقت المناسب والتي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط.
- تقديم معطيات تلخيصية موثوقة للدراسات الاستشرافية والتحليلية واتخاذ القرارات.
- تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية.

❖ من ناحية المكلفين بالضريبة:

- إجراء العمليات من المقر مع المديرية العامة للضرائب وتجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية.

¹ 20.05، 2025/03/13، <https://www.mfdgi.gov.dz>

² قوادي محمد، رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، مرجع سابق، ص 242

³ قوادي محمد، رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، مرجع سابق، ص 242

- إمكانية الولوج إلى الإدارة الجبائية 24/24 ساعة خلال كامل الأسبوع.
- تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحينة مع التزاماته الجبائية.
- الولوج إلى استمارته التصريحية المودعة والاطلاع عليها.
- دفع ضرائبه ورسومه عن طريق الأنترنت.
- الاطلاع على دينه الجبائي الكلي.
- طلب الشهادات الجبائية.
- تقديم طعون.
- طلب امتيازات جبائية.

ثانيا: نظام المعلومات مساهمتك Moussahama'tic

أ. مفهوم نظام المعلومات مساهمتك:

بوابة مساهمتك هي منصة رقمية حديثة تم تطويرها من قبل المديرية العامة للضرائب لتسهيل عملية التصريح ودفع الضرائب عن بعد، تعتبر هذه البوابة إضافة نوعية للخدمات الإلكترونية التي تقدمها المديرية، حيث تتيح للمواطنين والشركات إنجاز معاملاتهم الضريبية بكل سهولة ويسر عبر الأنترنت، وذلك باستخدام بطاقات الدفع الإلكتروني عن بعد عبر البطاقة الذهبية لبريد الجزائر أو بطاقة الدفع ما بين البنوك ¹CIB.

ب. الخدمات التي تقدمها بوابة مساهمتك

تساهم بوابة مساهمتك في تقديم عدة خدمات نذكر منها²:

- **التصريح بالضرائب:** تمكن مساهمتك المكلفين بالضريبة من تقديم تصريحتهم الضريبية إلكترونياً، سواء كانت تصريحات دورية أو سنوية، وذلك في أي وقت ومن أي مكان.
- **دفع الضرائب:** توفر البوابة خدمة دفع مختلف أنواع الضرائب والرسوم إلكترونياً، مما يغني عن الحاجة إلى التنقل إلى مكاتب الضرائب.
- **تتبع التصريحات:** يمكن للمستخدمين من خلال مساهمتك تتبع حالة تصريحتهم المقدمة، والاطلاع على أي مستجدات تطرأ عليها.

¹ <https://www.mfdgi.gov.dz>، 2025/03/13، 21.11

² <https://www.mfdgi.gov.dz>، 2025/03/13، 21.30

■ الاطلاع على المعلومات الضريبية: تتيح البوابة للمستخدمين الوصول إلى مختلف النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالضرائب، بالإضافة إلى معلومات حول الإجراءات الضريبية المختلفة.

ت. مزايا نظام المعلومات مساهمتك:

يمكن تلخيص مزايا هذا النظام في بعض النقاط نذكرها فيما يلي¹:

- يمكن المستخدمين من إنجاز معاملاتهم الضريبية عبر الأنترنت دون الحاجة إلى التنقل إلى مكاتب الضرائب.

- تصميم البوابة سهل الاستخدام، مما يجعلها في متناول جميع المستخدمين.

- تتميز البوابة بمستوى عالي من الأمان، حيث يتم تشفير البيانات وحماية المعلومات الشخصية للمستخدمين.

ث. أهداف بوابة مساهمتك:

تمثل بوابة مساهمتك خطوة هامة نحو تحديث الغدارة الضريبية في الجزائر وتهدف إل ما يلي²:

- تبسيط الإجراءات على المواطن.

- تسهيل عملية التصريح حيث يمكن للمكلفين بالضريبة إنجاز معاملاتهم عبر الأنترنت بكل سهولة، هذا ما يقلل من الأخطاء ويسرع عملية المعالجة.

- توفير الوقت والجهد.

- معلومات واضحة ومتاحة.

- تتبع التصريحات حيث يمكن للمستخدمين تتبع حالة تصريحاتهم المقدمة، مما يعزز الشفافية ويقلل من احتمالية حدوث أخطاء أو تأخير.

- تحسين إدارة البيانات.

- تشجيع على مواكبة التطور واستخدام التكنولوجيا.

¹ 22.00، 2025/03/13، <https://www.mfdgi.gov.dz>

² 22.15، 2025/03/13، <https://www.mfdgi.gov.dz>

المطلب الثالث: متطلبات الرقمنة الجبائية

لاستعمال الرقمنة كوسيلة إدارية نلجأ إلى عدة أدوات يمكن ذكر بعضها فيما يلي¹:

أ. **المتطلبات المالية:** تعتبر الموارد المالية من النقاط المهمة التي يبنى عليها أي مشروع وبالأخص مشروعات التحويل الرقمي، بحيث تتطلب عملية الرقمنة الدعم المالي القوي الذي يساعد في تنفيذ المشروع وتشغيله وهذا ما يستدعي توفير ميزانية وافية لاقتناء التجهيزات والبرامج الضرورية.

ب. **المتطلبات المادية:** تتمثل هذه المتطلبات في:

- **الحواسيب:** هي أهم الأدوات الفعالة بمشروع الرقمنة، وعليه لا بد من توفر حواسيب للاستخدام في مجال الرقمنة وتكون ذات نوعية جيدة لتقادي المشاكل المتوقعة.
- **الماسحات الضوئية:** هو عبارة عن جهاز يقوم بتحويل البيانات المصورة أو المطبوعة إلى إشارات رقمية قابلة للمعالجة والتخزين في ذاكرة الحاسوب
- **تقنيات التعرف الضوئي على الحروف:** تقوم بالتعرف على محتويات النص حرف بحرف وكلمة بكلمة ثم تحويله إلى نص ذو معلومات مرمزة.
- **أجهزة التصوير الفوتوغرافية الرقمية:** وهي آلة إلكترونية تستخدم لالتقاط الصور وتخزينها بشكل إلكتروني.

ت. **المتطلبات البشرية:** يعد العنصر البشري من العناصر الهامة لقيام أي مشروع، مهما كانت درجة تقنية وحدثة المشروع الرقمي.

ث. **المتطلبات التشريعية:** يجب على المؤسسة التي تتبنى عملية الرقمنة الأخذ في عين الاعتبار حقوق الملكية الفكرية، وذلك حتى لا تتعرض هذه الحقوق إلى الضياع في مجال الاستنساخ غير المشروع لأوعية المعلومات.

¹ مليكة بوخاري، سمير يحيوي، متطلبات تطبيق الرقمنة ودورها في تحسين أداء الإدارة المحلية، مجلة دراسات اقتصادية فصلية دولية محكمة، المجلد 16، العدد 03، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2022، ص 459

المطلب الرابع: أهداف رقمنة الإدارة الجبائية

تسعى الإدارة الجبائية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال التحول إلى رقمنة الإدارة الجبائية وذلك من خلال¹:

- رقمنة الوثائق لاستخدامها بين المصالح الداخلية والخارجية قصد تسهيل التسيير والتحصيل الضريبي والأرشفة والحفظ، إضافة إلى التحقق من المعلومات الضريبية بأسرع وقت وأقل تكلفة.
- المسح الضوئي للتصريحات الورقية وتجميعها في بنك معطيات.
- إنشاء أنظمة قراءة آلية للمعطيات.
- إنشاء مراكز اتصال بين المصالح الضريبية والمكلفين، إضافة للقيام بالإجراءات الإدارية والتصريحة عن بعد والاستفادة من استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

وسعت المديرية العامة للضرائب ممن خلال رقمنة الإدارة الجبائية من أجل تحقيق ما يلي²:

- تمكين المكلف من الولوج إلى الإدارة الجبائية 24/24 ساعة خلال كامل أيام الأسبوع.
- تجنب تنقلات المكلفين من أجل تقديم التصريحات الجبائية.
- الدفع عن طريق الأنترنت لمختلف الضرائب والرسوم.
- تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول الرزنامة الجبائية.
- مساعدة المكلف في الولوج إلى استمارات التصريحات الجبائية المودعة والاطلاع عليها عن بعد.
- ومن أهم الأهداف البارزة التي يمكن أن نتطرق إليها نذكرها فيما يلي³:
- المساهمة في تخفيض الحصص التي تمثل مستحقات ضريبية للإدارة الجبائية لدى المكلف بالضريبة والتي يصعب تحصيلها، وبالتالي زيادة معدلات التحصيل الضريبي والحد من مشكل انعدام الثقافة الجبائية التي تعاني منه الإدارة الجبائية.
- الإلمام الشامل بالمكلفين بالضريبة كل حسب وضعيته الخاصة أو خصوصياته.
- تعزيز الثقافة الجبائية لدى المكلفين بالضريبة من خلال اعتماد تقنية التحصيل الإلكتروني.

¹ أحسن زكي، سمير عماري، واقع وآفاق عصرنة الإدارة الضريبية في الجزائر، مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد 3، العدد 1، جوان 2020، جامعة 20 أوت سكيكدة، الجزائر، ص 28

² إلياس لوزري، محمد بوقريية، رقمنة الإدارة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي، مرجع سابق، ص 11-12.

³ إلياس لوزري، محمد بوقريية، رقمنة الإدارة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي، مرجع سابق، ص 12

- التكفل السريع بانشغالات المجتمع الضريبي سواء تعلق الأمر منها بانشغالات جبائية أو الانشغال بحسن الاستقبال وتحسين نوعية الخدمة العمومية على مستوى الإدارة الجبائية.
 - سهولة وسرعة التعرف واكتشاف المكلفين بالضريبة الذين يثبت بارتكابهم للغش والتهرب الضريبي والذين يخلون بالتزاماتهم الجبائية.
 - المعالجة السريعة الفعالة للكم الهائل من التصريحات للمكلفين بالضريبة وفي آن واحد.
- وتسعى الإدارة الجبائية إلى مجموعة من الأهداف من خلال التحول إلى رقمنة الإدارة الجبائية وذلك من خلال¹:
- المساهمة في تخفيض الحصص التي تتمثل مستحقات ضريبة للإدارة الجبائية لدى المكلف بالضريبة والتي يصعب تحصيلها، وبالتالي زيادة معدلات التحصيل الضريبي والحد من مشكل انعدام الثقافة الجبائية التي تعاني منه الإدارة الجبائية.
 - الإلمام الشامل بالمكلفين بالضريبة كل حسب وضعيته الخاصة أو خصوصياته.
 - تعزيز الثقافة الجبائية لدى المكلفين بالضريبة من خلال اعتماد تقنية التحصيل الإلكتروني.

¹ Raouya Abderrahmane , Séminaire sur le système d'information ,Vers une administration électronique ,bulletin d'information de la direction générale des impôts, N 73, ministère des finances, Algérie , 2014, p 02

المبحث الثالث: العلاقة بين الرقمنة الجبائية والتحصيل الضريبي

تعتبر الرقمنة الجبائية أحد أبرز التحولات الحديثة في إدارة الشأن الضريبي، إذ تهدف إلى توظيف التكنولوجيا لتبسيط الإجراءات الضريبية، وتعزيز الشفافية، وتمثل العلاقة بين الرقمنة الجبائية والتحصيل الضريبي في اتساق الأدوات الرقمية مما يسهم في تقليص التهرب الضريبي.

المطلب الأول: دور القوانين والغرامات المتعلقة بالرقمنة في التحصيل الضريبي في الجزائر

الفرع الأول: دور القوانين المتعلقة بالرقمنة في التحصيل الضريبي في الجزائر

لتسهيل عملية التصريح وضع المشرع الجبائي دليل التصريح والدفع عبر رابط البوابة العامة

www.mgdgi.gov.dz وسن مجموعة من القوانين التي تهدف أساسا لتنظيم هذه العملية منها :

- المرسوم رقم 02-08 المؤرخ في 21 رجب 1429 الموافق 24 يوليو 2008 بشأن قانون المالية التكميلية لعام 2008، المادة 23 علاوة على كيفية التصريح والدفع عن طريق التصريح G50 الضريبية على أرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني، التصفية لرصيد الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني، الأجور والرواتب والتعويضات¹.
- القانون رقم 14-16 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 بشأن قانون المالية لعام 2017 المواد 34 و 67 التي أقرت شهادات الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة².
- تنص المادة 09 من قانون المالية لسنة 2021، التي عدلت المادة 75 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، والتي بمقتضاها تلزم كل شخص طبيعي أو اعتباري بدفع مرتبات أو أجور أو تعويضات أو أتعابا أو معاشات أو ريع عمرى، أن يقدم كشفا على حامل معلوماتي أو عن طريق التصريح عن ببعده على الأكثر يوم 30 أفريل من كل سنة في المصلحة التي يتبع لها³.
- تنص المادة 24 من قانون المالية 2021 و 224 من قانون الضرائب المباشرة إلزامية التصريح الإلكتروني للقائمة الزبائن G30⁴.

¹ المرسوم رقم 02-08، قانون المالية التكميلي 2008، المادة رقم 23، المؤرخ في 24 يوليو 2008، ص 8

² المادة 34، قانون المالية 2016، المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، ص 21

³ المادة 09 من قانون المالية لسنة 2021، المتمم للمادة 75 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ص 5

⁴ المادة 05 من قانون المالية 2021، ص 12

- تنص المادة 05 والمادة 16 من قانون المالية 2021 المعدلة على التوالي للمواد 18 و151 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على إلزامية الاكتتاب إلكترونيا كشف تلخيصي للتصريح السنوي بأرباح الأشخاص الطبيعية والمعنوية والكشوف المرفقة¹.
- تنص المادة 42 التي تعدل المادة 29 من قانون الرسم على القيمة المضافة، على إلزامية التصريح الإلكتروني بقائمة الحسم للرسم على القيمة المضافة².
- تنص المادة 18 من قانون المالية لسنة 2021 المعدلة للمادة 176 من قانون الضرائب المباشرة على إلزامية التصريح بالكشف على ممتن إلكتروني يوضح المناولة بكل أنواعها والمكافآت مهما كان نوعها.

الفرع الثاني: الغرامات المتعلقة بالرقمنة في التحصيل الضريبي في الجزائر

- من أجل إلزامية المكلفين على التصريح الإلكتروني، فرضت المادة 21 من قانون المالية لسنة 2021 والتي تم بموجبها إحداث المادة 192 مكرر على مستوى الباب الثالث من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة مايلي³:
- غرامة جبائية بنسبة 25% على المكلفين بالضريبة الذين لم يقدموا ضمن الآجال القانونية التصريح السنوي بأرباح الأشخاص الخاضعين على التوالي للضريبة على أرباح الشركات، تحسب هذه الغرامة على النتيجة الجبائية المصرح بها دون أن تتعدى 1.000.000 دج، وفي حالة عجز تطبق غرامة قدرها 100.000 دج.
- تطبق على هذه الغرامة الجبائية زيادة بنسبة 35% عندما لا يكتتب المكلفون بالضريبة المعنيون الكشف التلخيصي السنوي بعد انقضاء أجل الثلاثين 30 يوما، ابتداء من تاريخ استلام الإخطار الرسمي.
- كما تفرض على المكلفين المذكورين أعلاه والذين اكتتبوا كشفا تلخيصيا سنويا يحتوي على بيانات مختلفة عن تلك الواردة في التصريح السنوي للنتائج والكشوف المرفقة، غرامة جبائية بمبلغ 10.000 دج لك لبيانات غير مطابقة، دون أن تتعدى إجمالي مبلغ الغرامات المطبقة 100.000 دج.

¹ المادة 05 من قانون المالية لسنة 2021، المتمم للمادة 18 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، ص 4

² المادة 42 من قانون المالية لسنة 2021، المعدلة للمادة 29 من قانون الرسم على القيمة المضافة، ص 20

³ المادة 21 من قانون المالية لسنة 2021، ص 10

المطلب الثاني: معوقات التحصيل الضريبي وإجراءات تحسينه

تواجه العديد من الدول تحديات في تحصيل الإيرادات الضريبية نتيجة لعدة معوقات تعرقل فعالية النظام الضريبي، تتنوع هذه المعوقات بين التشريعات وضعف الوعي الضريبي والتهرب الضريبي مما يؤثر على قدرة الحكومة في تحقيق التوازن المالي نذكر منها ما يلي¹:

الفرع الأول: معوقات التحصيل الضريبي

أ. معوقات مرتبطة بالإدارة الجبائية:

❖ **التعليمات الشفوية للتهدئة أثناء الاستحقاقات الانتخابية خاصة منها الرئاسية:** إن مسؤولي المصالح القاعدية للإدارة الجبائية خاصة قابضي الضرائب يتلقون تعليمات شفوية عند حلول المواعيد الانتخابية خاصة الرئاسية منها بتخفيف إجراءات المتابعة وحتى تأجيل العمل بها إلى ما بعد الانتخابات من مديري الضرائب الولائيين، والذي لا شك فيه أن هذا التوجيه مصدره مركزي وطلب من المديرين الولائيين التبليغ. إن هذا التصرف يضر بعملية التحصيل، ولا يساعد على تنشئة المواطن عموماً والمكلف بالضريبة خصوصاً على تأدية واجبه الضريبي دون الالتفات إلى مثل هكذا اعتبارات.

❖ **قصور الإمكانيات البشرية:** حيث تعرف الإدارة الجبائية قصور في أعوانها وموظفيها سواء من ناحية العدد أو من ناحية التأهيل والكفاءة. فتضخم مهام الإدارة وتعدد وظائفها وكثرة الملفات مقارنة بالكفاءات الضرورية لمراقبتها يفسر إلى حد كبير الفترات المتباعدة لحملات الرقابة وطول مدة إجراءاتها، هذا ما يتيح فرصة للمكلفين للتهرب من واجبه الجبائي. فضلاً عن أن تفعيل الرقابة الجبائية يعتمد على فعالية النظام الضريبي والإدارة الجبائية نفسها ليس على السياسة الضريبية، إضافة على نقص المدارس المختصة في تكوين الإطارات الكفؤة خاصة مع جهل الأعوان الإداريين بالمعارف الجبائية وأصول الفحص المحاسبي والتشريعات الضريبية.

❖ **نقص الإمكانيات المادية:** فنقص الأجهزة والوسائل المتطورة التي تسمح بجمع المعلومات والتنسيق بين مختلف الجهات وتعجيل الإجراءات يشكل حافزاً للقيام بالرقابة الجبائية اللازمة فضلاً عن ضالة المرتبات والمكافآت المحفزة لأعوان الإدارة الجبائية مما يدفعهم للتواطؤ مع المكلفين لمساعدتهم على التهرب مقابل رشوة.

¹ عبد المالك مراد، لبرش سارة، آليات التحصيل الضريبي وسبل تحسينه، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة وجبائية معمقة، جامعة بلحاج شعيب، عين تموشنت، 2021-2022، ص 38-39.

❖ **تعقد الإجراءات الإدارية والتنظيمية:** تعدد الإجراءات الإدارية فضلا عن البطء في تقديم الخدمات ما يؤدي إلى طول إنجاز أي معاملة، وهو ما يشكل عائقا للمكلف بالضريبة يدفعه للتهاون من تأدية واجبه الجبائي.

❖ **اللاعادلة في تطبيق الإجراءات الجبائية:** فيؤدي غياب العدالة أمام الضريبة المفروضة إلى شعور المكلف بالظلم، الأمر الذي يدفعه للغش والتهرب الضريبي، إضافة إلى عدم التشدد في فرض الجزاءات على المتهربين من دفع مستحقاتهم الجبائية، وضعف مساعي وجهود نشر الوعي الضريبي بين المواطنين.

ب. **معوقات مرتبطة بالتشريع الجبائي:** من بين هذه المعوقات نجد:

❖ **تعقد التشريعات الضريبية وعدم استقرار النظام الضريبي** من شأنه أن يؤدي إلى خلق مشاكل للمكلف، تتجلى في عدم فهمه للنصوص القانونية بسبب كثرة التعديلات، المعدلات التخفيضات والإعفاءات الأمر الذي يزيد من حالات التهرب الضريبي.

❖ **تعدد الضرائب مما يؤدي إلى إرهاق المكلف.**

❖ **إن النظام الجبائي نظام تصريحي يعتمد على التصريح المقدم من طرف المكلف وهذا ما يزيد من نسبة التهرب.**

ت. **معوقات مرتبطة بالمكلف:** وتتمثل في:

❖ **أغلب جمهور المكلفين بالضريبة عديمي أو متوسطي المستوى التعليمي، وهذا ما ينعكس سلبا على وعيهم الجبائي وبالتالي عملية التحصيل في النهاية.**

❖ **نظرة المكلفين السيئة للضريبة، إذ يعتبرون فرض جائر تحصل عليه الدولة منهم ظلما وتبدد حصيلتها دون جدوى على المجتمع، واعتقاده أن الضرائب التي يدفعها لا تعود بالنفع عليه ولا على محيطه الذي يعيش فيه.**

❖ **إن اعتماد النظام الجبائي الجزائري للتصريح الجبائي يتنافى والعدالة الجبائية التي نص عليها التعديل الدستوري لسنة 2016 حيث نجد أن أغلب ممارسي المهن الحرة كالأطباء والمحامين وغيرهم، يصرحون برقم أعمال لا يمت بصلة إلى حقيقة ما يتقاضونه من أموال، بل وصل الأمر إلى أن الموظفين تقتطع ضريبتهم على الدخل الإجمالي بمبالغ تفوق بكثير ما يسدده أصحاب المهن الحرة بعنوان هذه الضريبة.**

❖ **إن النقص في التقدير الحقيقي لرقم أعمال هؤلاء وما يستتبعه من نقص في التأسيس الضريبي يحمل إلى الفئات الأخرى البسيطة، وبالتالي يمتنع هؤلاء البسطاء عن الدفع نتيجة الضغط الجبائي المسلط عليهم.**

ث. المحيط: إن المحيط الخارجي (ونعني به المجتمع أو الإدارة أو المكلف بالضريبة) لا يساعد على التسديد الطوعي للضريبة، فأغلب المكلفين بالضريبة يتهربون من تسديد ضرائبهم ويحسبون ذلك شطارة وذكاء منهم، وقد ساهم منسوب الوعي الضعيف بالضريبة في هذا الوضع.

عموماً عن المحيط الخارجي غير متعاون أيضاً في عملية التحصيل الجبائي، وأخص بالذكر الجماعات المحلية من بلدية وولاية بحيث تعتبر هذه الجماعات هي المستفيد الأول والحصري من عملية التحصيل الضريبي لكنها لا تساهم في هذه العملية بتقديم معلومات تفيد في التحصيل، خاصة وأن البلدية والولاية هي مقصد المواطنين لترتيب أمورهم المالية وتبقى القباضة وحدها تصارع هذا الواقع. وعليه يمكن أن نقول بأن مسألة التحصيل الضريبي ليست مسؤولية القباضة وحدها، إنها مسؤولية جميع مؤسسات الدولة ذات العلاقة.

يمكن أيضاً أن نذكر النقاط التالية¹:

- ✚ عدم وجود التزام بتقديم الكشوفات الدورية ودفع الضريبة المطلوبة من قبل المكلفين بدفعها.
- ✚ وجود نقص بالمعلومات المتعلقة بدخل المكلف بدفع الضريبة في الإقرار الضريبي وعدم شمولها.
- ✚ جهل المكلفين بدفع الضريبة بالقوانين الضريبية.
- ✚ عدم تطبيق عقوبات رادعة للتهرب الضريبي.
- ✚ عدم وجود ضبط لتزوير فواتير المقاصة.
- ✚ طول فترة الحكم القضائي المتعلق بتحصيل الشيكات الضريبية.

¹ مرام عايد الجريسات، معوقات التحصيل الضريبي والمسققات وتأثيره في عمل البلديات، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 29، 2 آذار 2021، ص

الفرع الثاني: إجراءات تحسين التحصيل الضريبي

تحسين التحصيل الضريبي يعد من العناصر الأساسية لتحقيق الاستدامة المالية وتطوير الاقتصاد الوطني، يتطلب ذلك تنفيذ إجراءات فعالة تهدف إلى تحسين الإيرادات الحكومية نذكر منها:¹

➤ بالنسبة للإدارة المركزية للضرائب:

- ✓ اتخاذ قرار بإلغاء الديون الجبائية مستحقة وصعبة التحصيل، فهناك ضرائب من سنة 1964 ما زالت مسجلة كبواقي تحصيل في الوثائق المحاسبية للقابضات، فيجب تطهير هذه البواقي لتستقر على الديون الجبائية الممكنة التحصيل.
- ✓ أن تتوفر للمصالح الخارجية القاعدية الأعوان والإطارات بالعدد والنوعية المطلوبة، وكذلك ظروف العمل المناسبة والحماية القانونية للأعوان والتجهيزات ولوازم العمل، ولا تترك مصالحها تتسول من البلديات.
- ✓ عصرنه منظومة التحصيل الجبائي بحيث يعتبر من الآليات الأكثر نجاعة حيث يضمن الدقة والسرعة والكفاءة في مجال التسريح الجبائي وكذا الإحصاء العام للموارد الجبائية الفعلية.
- ✓ مراجعة النصوص التطبيقية لوسائل التحصيل الجبري للجبائية، وأن تكون مفصلة حسب مجريات العملية.
- ✓ أن تجتهد الوزارة المعنية على الاستقرار النسبي للتشريعات الجبائية بدل التغييرات المتتالية التي تعرفها في كل مصادقة على قانون المالية الجديد.
- ✓ تجميع الضرائب في ضريبة واحدة، على شاكلة الضريبة الجزافية الوحيدة.
- ✓ التخفيف من الضغط الجبائي، عن طريق الرقابة الجبائية الشاملة لجميع المكلفين خاصة أصحاب أرقام الأعمال المرتفعة والذين يحظون بمعاملة تمييزية.
- ✓ التركيز على تحصيل الديون الجبائية الممكنة التحصيل بدل إقرار ضرائب جديدة تثقل كاهل المواطن.
- ✓ ربط القباضات بالشبكة المعلوماتية للمديرية العامة للضرائب للولوج مباشرة إلى المعلومة المساعدة على التحصيل الضريبي، وتجنب المراسلات الإدارية لطلب المعلومات لأنها تستغرق وقتاً للإجابة عليها.
- ✓ تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة عن طريق تحقيق الإنصاف الضريبي، ضمان المساواة في برمجة الملفات التي يجب فحصها وتقليص مدة الفحص وتقديم مبررات مقنعة للتصحيحات الضريبية.

¹ عبد المالك مراد، لبرش سارة، آليات التحصيل الضريبي وسبل تحسينه، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة وجبائية معمقة، جامعة بلحاج شعيب، عين تموشنت، 2021-2022، ص 38-39.

➤ بالنسبة للمكلفين بالضريبة:

- إن ترسيخ روح المواطنة الضريبية وتعزيز الانخراط التلقائي للمكلفين بالضريبة في المنظومة الجبائية الوطنية، يقتضي توفير ما ذكر أعلاه وكل ما يشجع المكلف على التسديد الطوعي لمستحقاته الجبائية.
- البدء بإقرار منظومة للتنشئة على روح المواطنة الضريبية، وأداء الواجبات قبل المطالبة بالحقوق إسهاما في التكاليف العمومية، هذا بالنسبة للنشء الجديد، حيث ينشأ سليما مما أصاب سلفه.
- أما المقاولون ومن على شاكلتهم من أصحاب الحوالات والتحويلات، فنقترح أن تعتمد وزارة المالية إلى إقرار الاقتطاع من المصدر أسوة بالموظفين وسائر الإجراء، وذلك بإقرار نسبة مئوية تشمل جميع الضرائب ذات الصلة بفاتورة التسديد تقتطع من وضعية أشغال المقاول أو من فاتورة المورد.

➤ المحيط:

ونعني به مجموع الإدارات والهيئات ذات الصلة بالتحويلات المالية لفائدة المكلفين بالضريبة، أن يشدد على هذه الإدارات بإخضاعها لعقوبات رادعة في حال إخلالها بالتزام التبليغ لفائدة القباضات المعنية عن كل المستفيدين من تحويلات مالية على مستواها.

المطلب الثالث: العلاقة بين أهمية رقمنة الإدارة الجبائية في التحصيل الضريبي ومعوقاتها
الفرع الأول: أهمية رقمنة الإدارة الجبائية

يوجد اهتمام متزايد من طرف الإدارة الجبائية حول تطبيق الرقمنة الإدارية في المجال الضريبي لما لها من دور هام وفعال في تحسين وزيادة التحصيل الضريبي، ويمكن أن نستخلص هذا الدور في مختلف النقاط التالية¹:

✚ تقديم أقصى مستويات المرونة للمسيرين بالإدارة الجبائية في أداء عملهم الإداري والجبائي، من سهولة تسيير ملفات المكلفين بالضريبة دون وجود أخطاء أو انحرافات وبأقل جهد وفي أسرع وقت ممكن، وسهولة مراقبة مختلف عملياتهم التي يقومون بها.

✚ الترقية والتطوير الكامل لعمل الإدارة الجبائية باستعمال أنظمة الإعلام الآلي واستحداث عن بعد مما يسمح من تحقيق الرضا بين المكلفين بالضريبة من جهة ومحاربة كل أشكال الغش والتهرب الضريبي من جهة أخرى بضبط عدد أكبر من المتعاملين الاقتصاديين.

✚ توسيع مجال تطبيق الضريبة يؤدي إلى سهولة الإحصاء الجيد للمكلفين بالضريبة من خلال جمع المعلومات الجبائية المهمة واللازمة بالاتصال والتنسيق الآلي والسريع مع الأشكال المختلفة للهيئات والقطاعات الاقتصادية لإيجاد مكلفين جدد للضريبة.

✚ تطوير مختلف الإدارات الجبائية من خلال التطبيق الحقيقي لكافة التشريعات وتوفير مختلف المعلومات الجبائية حول كافة المنازعات بشكل آني ومفصل من أجل تقليص فرص الانفلات للمكلفين بالضريبة.

ويمكن أن نستخلص أيضا دور الرقمنة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي من خلال²:

✚ تفعيل نظام الدفع الإلكتروني للضرائب يؤدي إلى تعزيز الثقة بين طرفي العلاقة الضريبية، مما يؤدي إلى الالتزام المختلف بوفائه بدفع ذمته من مستحقات الضريبة إلى الهيئة العامة للضرائب بإحدى الوسائل الإلكترونية.

✚ سهولة وسلاسة تعامل المكلفين مع الإدارات الضريبية والتقليص من الوقت والجهد الذي تحتاجه عملية التحاسب الضريبي مع المكلفين وتبسيط كل الإجراءات الخاصة بعمليات الفحص والتحليل الضريبي الخاصة بالإدارة.

¹ أحسن زكي، سمير عماري، واقع وآفاق عصنة الإدارة الضريبية في الجزائر، مرجع سابق، ص 27-29

² علي غانم شاكر، دور نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني للضرائب في تطوير إجراءات التحاسب الضريبي، مجلة المثلث للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 04، 2017، ص 171-174

✚ إمكانية إجراء كل عمليات الربط والفحص في تقديم إقرارات التحصيل الضريبي والسداد عن طريق الشبكة الرقمية.

✚ وضع قوانين وتشريعات لحماية حقوق وخصوصية وأسرار المتعاملين مع الأنترنت من المكلفين وتقليل من المخاطر التي قد تتعرض لها الإدارة من جراء الأنترنت، فضلا عن وضع القوانين المناسبة لمنع الوصول غير المشروع إلى المعلومات على الأنترنت والعبث بأمن المعلومات.

✚ زيادة الثقافة والتعلم واكتساب المهارات المناسبة في التحصيل الضريبي للمكلفين وتوجيههم عن طريق الإعلام لكيفية إنجاز المعاملات الضريبية عبر شبكة الأنترنت.

✚ يستلزم وجود نظام مصرفي معد لإتمام عملية التحصيل الضريبي إذ يقوم البنك باستيفاء الإيرادات العامة بواسطة التحويل المالي الإلكتروني لاختصار الجهد والوقت في حالة بعد المسافة بين المكلف والهيئة العامة للضرائب.

✚ استخدام الطرائق والتقنيات الحديثة في تحصيل الإيرادات الضريبية التي تهدف إلى تبسيط إجراءات تقديم الإقرارات الضريبية للمكلفين في المواعيد المحددة لها، وتسديد مبالغ الضريبة من قبلهم.

الفرع الثاني: معوقات الرقمنة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي

تلعب الرقمية دورا هاما ومحوريا في الإدارة الجبائية من أجل النهوض بالقطاع الضريبي، سواء من ناحية تحسين التحصيل الضريبي أو من ناحية مكافحة كل أشكال الغش والتهرب الضريبي، وكذلك يعود إلى أن رقمنة الإدارة تسمح بالتقليل من تعقد الإجراءات الإدارية داخل الإدارة الضريبية، كما توفر المال والوقت والجهد أثناء القيام بمهامها، وكذلك لها دور في اكتشاف حالات الغش والتهرب الضريبي كون أن كل العمليات مسجلة رقميا، وكذلك تقوم بتسهيل العمليات الخاصة بالالتزامات الجبائية بالنسبة للمكلفين بالضريبة دون تكليفهم بالانتظار والتنقل وعليه تخفيف الضغط عليهم.

إلا أنه بالإتقان الجيد لمدى تحقيق الأهداف المرجوة من تفعيل الرقمنة في الإدارة الجبائية، نجد الجوائر ما زالت لم تحقق هذه الأهداف بسبب عدة معوقات نذكر أهمها¹:

أ. **عدم توفر البنية التحتية الأساسية لتكنولوجية المعلومات والاتصالات:** إن تبني فكرة تطبيق رقمنة الإدارة الجبائية يقتضي على توافر البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو الأمر

¹ د. بن عزوق منير، مسقم مريم، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي، مجلة طبنة للدراسات العلمية

الأكاديمية، المجلد 03، العدد 05، 2020، ص 525

الذي يعمل على تحسين مستوى الخدمات الهاتفة وتوفيرها في جميع أنحاء الدولة وخاصة مصالح الإدارة الضريبية، وكذلك إنشاء وتطوير الشبكة الرقمية لخدمات الأنترنت والعمل على تقليل تكاليف استخدامها، إلى أنه عندما نرجع إلى الجزائر نجد أن هذه التكنولوجيا تتميز بالضعف وعدم السرعة في التنفيذ، ومن جانب آخر ما زالت بعض المناطق لم تزود بخدمة الأنترنت وغيرها.

ب. عدم توفر وسائل الدفع والسداد الإلكتروني: تطلب ذلك توافر في وسائل الدفع والسداد الإلكتروني، حيث يتطلب نجاح الرقمنة في الإدارة الجبائية على العمل الجيد في استبدال الوسائل التقليدية للدفع والسداد بطرق ووسائل رقمية تصلح لهذا الغرض مع ضرورة توفير الحماية اللازمة لها من كل الجرائم، وكذلك هو الأمر الذي لم تصل له الجزائر بعد، في حين نجد أن بعض الدول مثل كينيا قد قامت بجعل المكلفين يدفعون ضرائبهم باستخدام هواتفهم المحمولة وهذا ما يقلص من أعمال الإدارة الجبائية.

ت. غياب تعميم التعامل بنظام التصريح الإلكتروني: إن عملية تقديم التصريحات الرقمية تلعب دور فعال في عملية تحسين التحصيل الضريبي وكذا مكافحة الغش والتهرب الضريبي، إلى أنه نجد أن المشرع الجزائري لم يعمم نظام التصريح الإلكتروني بالنسبة لكل المستويات، إذ نجد أنها تقتصر على المكلفين بالضريبة التابعين لمجال الاختصاص للمديريات والمؤسسات.

ث. عدم وجود منظومة تشريعية تتلاءم مع طبيعة رقمنة الإدارة الجبائية: يقتصر نجاح وتحقيق فعالية تطبيق الرقمنة في الغدرة الجبائية على إعادة النظر في التشريعات والتحول إلى العمل بتشريع جديد يتلاءم مع طبيعة الإدارة الجبائية الإلكترونية ويعترف بكل المعاملات التي تتم من خلالها وهو الذي لم تصدره الجزائر بعد في المجال الضريبي.

ج. عدم وجود حماية للمعاملات الإلكترونية: يقتضي نجاح تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية على ضرورة توفير كل متطلبات التي تخص تأمين وحماية خصوصيات البيانات والمعلومات وكذلك حمايتها من الغش والاحتيال، لأنه بالرغم من مزايا تبني الإدارة الإلكترونية التي لا تعد بديلا عن الإدارة التقليدية، وإنما هي وسيلة حديثة لرفع مستوى أداء الإدارة الجبائية لتحقيق الكفاءة والفعالية.

وهناك العديد من المخاطر التي تواجهها نذكر منها ما يتعلق بالأمن الإلكتروني والخصوصيات والاحتيال، التي يمكن أن تحدث جراء سرقة المعلومات والبيانات، وهو ما وقعت فيه الهيئات الأمريكية مثل مصلحة الضرائب الأمر الذي كشف ضعف النظم الحكومية، كل هذه العقبات والنقائص أدت إلى بلوغ غير محصل حوالي ما يزيد عن 11 ألف مليار سنتيم كجباية غير محصلة تراكمت على مدار السنوات، الأمر الذي يؤكد

على نقشي ظاهري الغش والتهرب الضريبي بالرغم من أن المشرع سار نحو تطبيق الرقمنة في الإدارة الضريبية الإلكترونية¹.

ح. **المعوقات البشرية:** طرحت الإدارة الرقمية مجموعة من تحديات أو الصعوبات التي تخص العنصر البشري والتي تمثلت في نقل العديد من المجالات إلى مجال الاحتراف والمهارة في عصر التكنولوجيا العالية وهذا يقف عقبة أمام تنفيذ استراتيجية الرقمنة. تتمثل هذه التحديات فيما يلي²:

- انخفاض عدد العاملين المؤهلين بسبب استخدام الأنظمة الإلكترونية في الإدارة خاصة مع قلة برامج التدريب في مجال التقنية.
- قلة الحوافز المادية والمعنوية التي تشجع الموظفين في مجال نظم المعلومات الإدارية.
- الأمية المعلوماتية والتي غالبا ما تكون عائقا أمام استخدام الأفراد في الإدارات والمجتمعات للأجهزة التكنولوجية الحديثة.
- ضعف البنية التحتية لشبكات الاتصالات الرقمية في الإدارات وعدم تحديثها.
- عدم وجود الوعي بأهمية ضرورة استخدام الإدارة الإلكترونية أو تجاهلها خوفا من سلباتها أو خوفا من فقدان الوظائف.
- التباين بين أنظمة وبرامج الاتصال يصعب من تبادل الرسائل والملفات خاصة مع عدم التكوين والتدريب الجيد لمستخدميها.
- عدم وجود مراكز بحوث عربية موثوقة والرجوع إليها كمصدر متجدد للمعلومات على المستوى الإقليمي.
- عدم إتقان اللغات التقنية جيدا خاصة اللغة الإنجليزية التي لا يمكن الاستغناء عنها للحصول على معلومات دقيقة وبرامج متطورة.
- غياب درجة كبيرة وكافية من المرونة في إدارات الأعمال مما يؤدي إلى صعوبة توجيه أو تغيير بعض القيم السلوكية بالإضافة إلى عدم وجود تخطيط مسبق لاستغلال حدوث التغيير، والتناقض بين حاجات القيم السلوكية بالإضافة إلى عدم وجود تخطيط مسبق لاستغلال حدوث التغيير، والتناقض بين حاجات الغدرة وأهدافها.

¹ د. بن عزوق منير، مسقم مريم، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي، مرجع سابق، ص 526

² أ. سليمة بن حسين، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين أداء الخدمات الإدارية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 7، جامعة الجزائر 3،

الجزائر، جويلية 2014، ص 228

- خ. المعوقات المالية: وتتمثل في¹:
- قلة الموارد المالية المخصصة لتنمية البيئة التحتية اللازمة لتطبيق المشروع الرقمي، خاصة إنشاء شبكات وربط المواقع وتطوير الأجهزة.
 - قلة الموارد المتاحة لبعض الإدارات الضريبية، بسبب الارتباط بميزانيات ثابتة ومحددة الإنفاق.
 - قلة المخصصات المالية الموجهة لعمليات التدريب والتأهيل من أجل تطبيق المشاريع الرقمية.
 - التكلفة العالية للبرمجيات الخاصة بمعالجة البيانات المختلفة لغرض الحصول على نتائج تساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة.

¹ صوطة كلثوم، رقمنة الإدارة الجبائية للرفع من كفاءة التحصيل الضريبي، مرجع سابق، ص 55

خلاصة

تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم الجوانب المتعلقة بمفهوم رقمنة الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي، وكذلك شروع الدولة في تحسين الإدارة الجبائية وتقريبها من المكلف بالضريبة من خلال إنشاء موقع إلكتروني للمديرية العامة للضرائب والذي يحتوي على جميع المعلومات الضريبية والتي يمكن من خلالها للمكلف الاطلاع على النصوص التنظيمية والدلائل الضريبية وكذا مختلف القوانين الضريبية والمالية، إضافة إلى الكتب والمجلات الإلكترونية التي تساهم في تحسين نوعية وأساليب تقديم الخدمات الضريبية، وكذلك تسعى هذه الخطوة إلى الحد من ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي، والعمل على زيادة الحصيلة الضريبية وفق آليات وطرق تسهيل عملية تحصيل الضريبي من خلال المكلفين.

الفصل الثاني

دراسة حالة مركز الضرائب

بلدية سعيدة -

تمهيد

بعد التطرق إلى الجزء النظري والذي يتمحور حول رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي، نحاول في هذا الفصل التطرق إلى الدراسة الميدانية والتي كانت على مستوى مركز الضرائب ببلدية سعيدة، حيث سنقوم من خلال هذا الفصل بالتطرق إلى التعريف بمركز الضرائب والمهام التي يقوم بها، بالإضافة إلى ذكر الخدمات الرقمية التي يقدمها من خلال الموقع الإلكتروني وصولاً إلى إحصائيات حول التحصيل الضريبي وإجراء مقابلة من أجل تحليل عينة من موظفي المركز حول موضوع الدراسة، لمعرفة مدى مساهمة الرقمنة في زيادة الحصيلة الضريبية، حيث تم تقسيم الفصل إلى:

المبحث الأول: تقديم عام لمركز الضرائب -بلدية سعيدة-

المبحث الثاني: الخدمات الرقمية لمركز الضرائب

المبحث الثالث: الرقمنة وأثرها على التحصيل الضريبي لمركز الضرائب

المبحث الرابع: إجراء مقابلة لعينة من موظفي المركز

المبحث الأول: تقديم عام لمركز ضرائب بلدية سعيدة

نقوم في هذا المبحث بتقديم المؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري، ألا وهي مركز الضرائب لبلدية سعيدة، ونحن بصدد تعريفه وتقديم هيكله التنظيمي، مع التعرف على كل مصالحه وما هي المهام الموكلة إليهم وعلاقتها برقمنة الإدارة الجبائية ومختلف الإجراءات التي تطبقها كل مصلحة.

المطلب الأول: تعريف مركز الضرائب ومهامه

الفرع الأول: تعريف مركز الضرائب:

مركز الضرائب هو مركز تسيير موحد يجمع، تحت إشراف رئيس المركز كل مهام التسيير والتحصيل والمراقبة والمنازعات التي تتكفل بها حاليا المفتشيات، القباضات ومديريات الضرائب الولائية. بهذا الصدد، يشكل مركز الضرائب المحاور الجبائي الوحيد للمكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاصه وهم:

✚ المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الحقيقي.

✚ المؤسسة غير الخاضعة لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات والتي يفوق رقم أعمالها ثلاثون مليون دج (30.000.000 دج).

الفرع الثاني: مهام مركز الضرائب:

ينشط مركز الضرائب في المجالات الآتية:

❖ في مجال الوعاء :

- يمسك ويسير الملفات الجبائية للشركات وغيرها من الأشخاص المعنيين بعنوان المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات.
- مسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي للإخضاع الضريبي بعنوان الأرباح المهنية.

❖ في مجال التحصيل:

- التكفل بالجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى؛
- التكفل بالعمليات المادية للدفع والتحصيل وتقدير الأموال النقدية؛
- ضبط الكتابات وتسجيل مركزة تسليم القيم.

❖ في مجال الرقابة:

- البحث عن المعلومات الجبائية ومراقبة التصريحات.
- إعادة وتحقيق برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها.

❖ في مجال المنازعات:

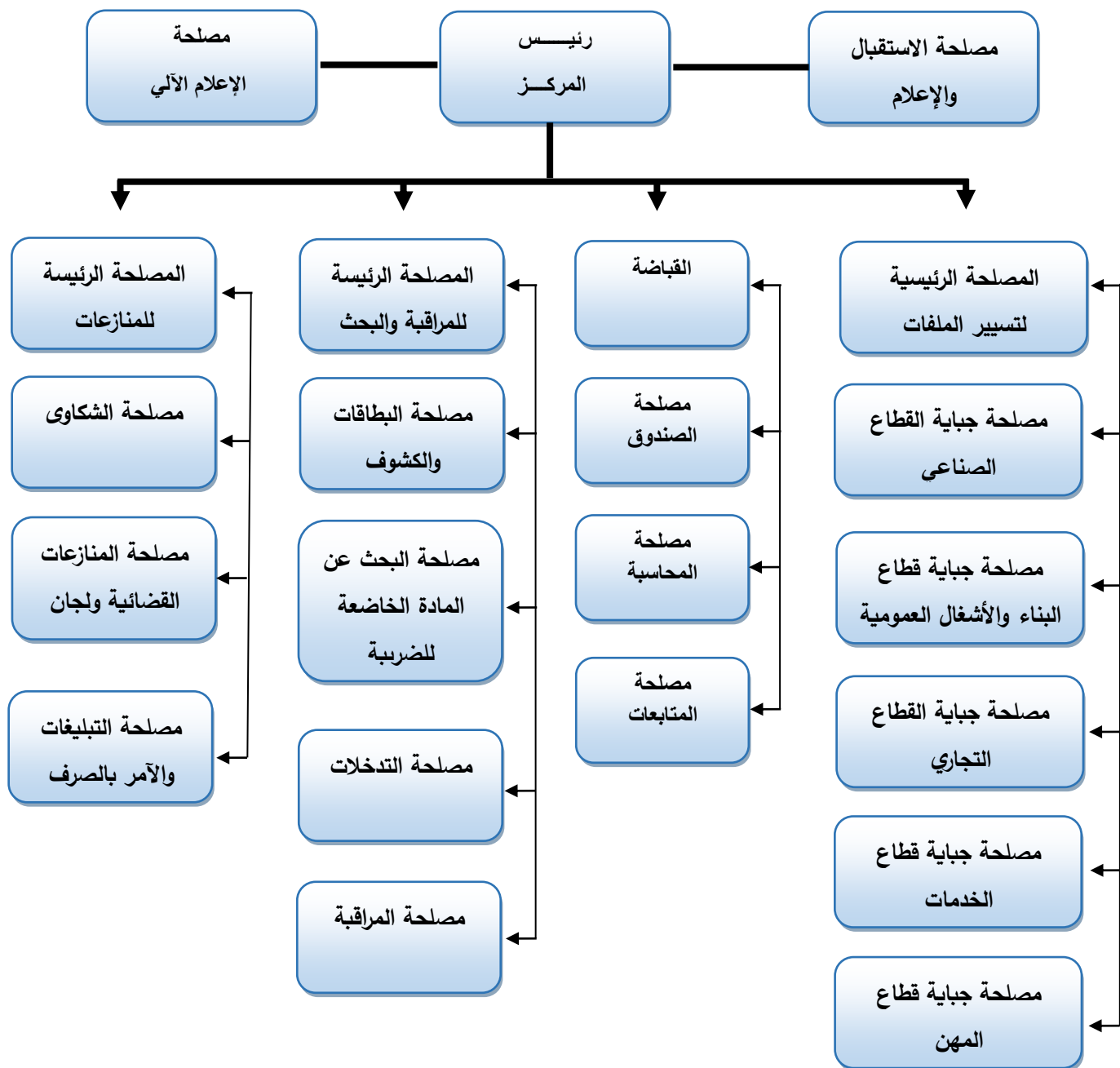
- دراسة ومعالجة الشكاوى؛
- متابعة المنازعات الإدارية والقضائية؛
- استرداد قروض الرسوم على القيمة المضافة.

❖ في مجال الاستقبال والإعلام:

- ضمان مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة؛
- التكفل بالإجراءات الإدارية الخاصة بالوعاء لا سيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل قوانينها الأساسية؛
- تنظيم وتسيير المواعيد؛
- نشر المعلومات والمطبوعات لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لمركز ضرائب بلدية سعيدة

الشكل رقم 02: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب



المصدر: وثائق داخلية مقدمة من طرف مركز الضرائب

المطلب الثاني: مهام مصالح مركز الضرائب

تتمثل مهام كل مصلحة في مركز الضرائب فيما يلي:

1- مصلحة الاستقبال والإعلام

حيث تعتبر هذه المصلحة الوجه الحقيقي للإدارة الجبائية، فهي بمثابة الواجهة الأولى لمجموع مصالحها الرئيسية، ومن خلالها يسهر مركز الضرائب على الاستقبال الفعال والنوعي لصالح جميع المكلفين بالضريبة، وتتمثل مهمة المصلحة بالإضافة إلى التكفل بانشغالات المكلفين بالضريبة، بالتنسيق بين المكلف والإدارة من حيث:

- رفع طلبات المكلف للمصالح المختصة.
- استقبال المكلفين الذين تم استدعائهم وتوجيههم للمصالح التي حررت الاستدعاءات.
- تسليم مختلف الوثائق المطلوبة من طرف المكلف.
- التنسيق بين كل المصالح.

كما تعمل المصلحة كذلك على:

أ. اتصال أسهل بمصالحها:

وذلك من خلال إعلام ولصق المعلومات الخاصة بشروط الدخول والاستقبال في المصالح حيث تتم إحاطة المكلفين بشروط الدخول والاستقبال في المصلحة وبطريقة نظامية عند كل إجراء جديد يتعلق بالاستقبال، ويتم إلصاق هذه المعلومات بصورة واضحة في فضاء الاستقبال، ويتم ذلك عن طريق:

❖ **إلصاق التزامات مرجع نوعية الخدمة:** يقوم المركز بإلصاق الالتزامات الخمسة عشر لمرجع نوعية الخدمة في فضاءات الاستقبال بغية تمكينهم من الاطلاع على نوعية الخدمة التي يتعين على الأعوان تقديمها.

❖ **تهيئة فضاءات الاستقبال:** حيث يوضع تحت خدمة المكلفين فضاء استقبال يتضمن ما يلي:

- مكتب استقبال عند مدخل المصالح.
- فضاء انتظار يضمن الحد الأدنى من الرفاهية.
- ❖ **وضع لافتة:** وهذا من أجل تسهيل عملية التوجيه يتم وضع لافتة عند مدخل المكاتب يمكن ملاحظتها بسهولة، تسمح هذه اللافتة بالتعريف بالشبابيك والمكاتب المختصة باستقبال الجمهور.
- ❖ **تسيير الوثائق:** حيث يتم التسليم على مستوى مكتب الاستقبال ووثائق جبائية غنية بالمعلومات ومحيية (القوانين الجبائية، الدلائل الجبائية، الكتيبات، وسائل المديرية العامة للضرائب، المطويات، مرجع نوعية الخدمة....).

ب. تحسين الاستقبال الهاتفي:

ويقوم بالتكفل بجميع الاتصالات الهاتفية خلال الأيام وساعات العمل القانونية مع احترام المعايير التالية:

- ضمان الكشف عن الهوية.
- الرد على كل اتصال هاتفي وعند الاقتضاء اقتراح استقبال عن طريق تحديد موعد.
- تقديم إجابات انتظار عندما تكون الخبرة مطلوبة.
- تطوير إصغاء فعال.
- إنهاء المكالمات بعبارات مميزة وبلقاء.

ت. التكفل بالاستقبال الشخصي:

يتم ضمان خدمة الاستقبال الأولى والخاص، من طرف أعوان مؤهلين ومتعددي الاختصاص الذين يتعين عليهم التقيد بالقواعد التالية:

- ضمان الكشف عن الهوية.
- تسهيل الإجراءات الإدارية.
- تسيير بفعالية للاستقبال بالموعد.
- الاستقبال بعناية للأشخاص الذين يعانون من صعوبات.
- احترام سرية الاستقبال وتقليص مدة الانتظار.

ث. معالجة أفضل للبريد:

حيث يقوم بمعالجة طلبات المعلومات الخاصة بالمكلفين من خلال احترام القواعد التالية:

- تأكيد استلام جميع الطلبات والتي تتطلعون فيها عن المعلومات البريدية والهاتفية للمصلحة التي تتكفل بطلب المكلف.

- الرد خلال الآجال على كل صنف من البريد وطلبات المعلومات 30 يوما مفتوحة فيما يخص الملف الكامل، و 10 أيام مفتوحة بالنسبة للملف الغير كامل، وعند استلام المعلومات الناقصة، يطبق في اجل جديد حدد ب 30 يوما.

- التعريف بالبريد: يجب أن يتضمن البريد الذي يتلقاه المكلف بالضريبة بعض المؤشرات لا سيما التاريخ ومكان الإرسال وموضوع البريد والعنوان والتعريف.
- ضمان سهولة قراءة البريد، يكتب البريد الصادر من مركز الضرائب بأسلوب واضح ومفهوم.

ج. تقديم خدمة تتمحور حول التكنولوجيات الحديثة للاتصال:

وضعت المديرية العامة للضرائب عدة مواقع عبر الأنترنت لفائدة المكلفين بالضريبة منها:

❖ **الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب:** حيث يتم فيه إدراج القوانين الجبائية والمالية والنصوص التنظيمية ذات الطابع الجبائي والدلائل التطبيقية، بالإضافة إلى الاستفادة من عدة خدمات عبر الأنترنت مثل تحديد موقع مصالح الضرائب عبر خريطة قوقل، والموقع هو www.mfdgi.gov.dz.

❖ **الاتصال:** وهنا يمكن للمستخدم طلب أي معلومة تخص التنظيم الجبائي عبر الفضاء التفاعلي من خلال الرابط التالي: contact.dgi@mf.gov.dz.

❖ **الأسئلة المتكررة أو المتداولة:** يمكن للمستخدم عبر موقع الأنترنت للمديرية العامة للضرائب الاطلاع على قائمة من الأسئلة المتكررة مع الأجوبة الموافقة لها.

❖ **سبر الآراء:** تسمح هذه الخدمة للمديرية العامة للضرائب بأن تشارك المستخدم في مسعى تحسين نوعية الخدمة عبر الأنترنت.

❖ **استطلاع الرأي:** تهدف هذه الخدمة إلى الاطلاع على وجهات نظر المستخدمين فيما يخص العديد من المواضيع بغية قياس حجم ومدى تأثيرها.

❖ **التصريحات الجبائية القابلة للتحميل والملا:** قامت المديرية العامة للضرائب بوضع تصريحات جنائية قابلة للتحميل عبر الأنترنت حيث تهدف إلى تسهيل إتمام التزامات المكلفين الجبائية دون عناء التنقل إلى المصالح الجبائية ويتعلق الأمر بجميع مطبوعات سلسلة وتسديد الرسم على القيمة المضافة ورسم التوطين البنكي ورقم التعريف الجبائي.

❖ **الشبكات الاجتماعية:** وضعت المديرية العامة للضرائب في متناول المكلفين بالضريبة قناة اتصال عبر الشبكات الاجتماعية بغية ترقية مساهمات المكلفين في مختلف المواضيع ذات الصلة بالجباية من جهة، ومن جهة أخرى خلق ديناميكية لموقعها الإلكتروني.

❖ **نافذة إلكترونية للتعرف على رقم التعريف الجبائي:** بغية السماح للمكلف بالتأكد من رقم التعريف الجبائي، وضعت مديرية الضرائب في متناوله خدمة عبر الأنترنت من خلال الولوج على نافذة إلكترونية بعنوان: <http://nif.mfdgi.gov.dz> ومن خلال الاطلاع على كيفية سير العملية داخل المصلحة، فإن المكلف بالضريبة يقوم بملا الطلب الموجود على مستوى المصلحة، ليتم إدراج وإدخال المعلومات الخاصة به عبر جهاز الإعلام الآلي، ثم توجه تلقائيا بواسطة برمجية خاصة إلى المصلحة المعنية، من خلال استخدام شبكة اتصال إلكترونية داخلية على مستوى مركز الضرائب، ويتم فيها تدفق المعلومات

بين جميع مصالح المركز بسهولة وذلك باستخدام نظام تسيير الملفات والذي هو جزء من نظام تشغيل الحاسوب.

2- المصلحة الرئيسية للتسيير:

- ✓ بالإضافة إلى الدور المهم الذي تقوم به المصلحة الرئيسية للتسيير حيث تعمل على:
- ✓ تسيير الملفات الجبائية.
- ✓ تسيير المكلفين مراقبة التصريحات الشهرية G50 والسنوية G4 بالنسبة للأشخاص المعنويين و G11 بالنسبة للأشخاص الطبيعيين.
- ✓ السهر على حفظ الملفات الجبائية.
- ✓ دراسة أولية الشكاوى والاحتجاجات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة.
- ✓ متابعة ملفات الامتيازات الجبائية المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI .
- ✓ المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها إلى رئيس المركز.
- ✓ اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة (المراقبة على الوثائق أو المراقبة على التحقيق المحاسبي).
- ✓ إعداد التقارير الدورية وتجميع الإحصائيات (الإحصائيات الثلاثية).
- ✓ تتكلف باستخراج ج شهادة النشاط وشهادة الوجود للمكلفين بالضريبة.
- وتتدرج تحت المصلحة الرئيسية للتسيير عدة مصالح وتتمثل في:

- مصلحة جباية القطاع الصناعي.
- مصلحة جباية البناء والأشغال العمومية.
- مصلحة القطاع التجاري.
- مصلحة جباية قطاع الخدمات.
- مصلحة جباية المهن الحرة.

3- المصلحة الرئيسية للمنازعات:

وتكلف هذه المصلحة بما يلي:

- دراسة كل طعن نزاعي وإعفائي يوجه لمركز الضرائب وناتج عن فرض ضرائب وزيادات أو غرامات أو عقوبات قررها المركز، وكذلك كل طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.
- متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية.
- وتعمل على تسيير هذه المصلحة ثلاث مصالح فرعية وهي كالآتي:

1.3- مصلحة الاحتجاجات:

وتكلف بما يلي:

- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرض الضرائب أو الزيادات والعقوبات المحتج عليها أو استرجاع الضرائب والرسوم والحقوق المدفوعة إثر تصريحات مكتتبة أو مدفوعات تلقائية أو مقتطعة المصدر.

- دراسة طلبات تتعلق بإرجاع الاقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى الاحتجاج على أعمال المتابعة أو الإجراءات المتعلقة بها أو المطالبة بالأشياء المحجوزة.

- معالجة منازعات التحصيل.

وحسب رئيس المصلحة بمركز الضرائب لولاية الوادي فإن الشكاية تقدم على مستوى مكتب الاستقبال ويتم تسجيلها بالتاريخ الذي قدمت فيه وتقدم باسم مدير المركز وذلك لطلب مراجعة الرسوم والضرائب الصادرة في حقهم أو استدراك للأخطاء.

ويتم معالجة الشكاية أولاً من ناحية الشكل بحيث تكون فردية، ولها تاريخ ومحددة المطلب بالضبط، ويذكر فيها نوع الضرائب التي يطلب إلغاؤها.

كما تدرس أيضاً من ناحية المضمون، بحيث يتم دراسة الشكاية وتحليلها وإبداء الرأي فيها. وتعتبر مصلحة الاحتجاجات هي الوسيط بين الإدارة والمكلف، فبعد إبداء رأي رئيس المكتب، يتم إبداء رأي رئيس المصلحة الرئيسية بالقبول أو الرفض، لتحول الشكاية إلى رئيس المركز وله القرار الفاصل في ذلك.

2.3- مصلحة لجان الطعون والمنازعات القضائية:

وتكلف بما يلي:

- ✓ دراسة الطعون التابعة لاختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة واختصاص لجان الطعن بالإعفائي.

- ✓ المتابعة بالاتصال مع المصلحة المعنية في المديرية الولائية للضرائب للطعون والشكاوى المقدمة للهيئات القضائية.

وتتم العملية حسب رئيس المصلحة بمركز الضرائب بالوادي حيث يتم طلب التخفيض فترسل إلى مكتب التسيير لإبداء الرأي حول سلوك المكلف الجبائي، وحسب رأي مصلحة التسيير يتم اقتراح نسبة

التخفيض، وذلك يتم باجتماع لجنة تتكون من المدير الولائي، مدراء فرعيين، رئيس مفتشية، القابض هذا على مستوى المديرية.

أما على مستوى المركز فتتكون اللجنة من:

- رئيس المركز.
- رؤساء المصالح فرعيين.
- كاتب اللجنة.

3.3-مصلحة التبليغ والأمر بالدفع:

وتكلف ب:

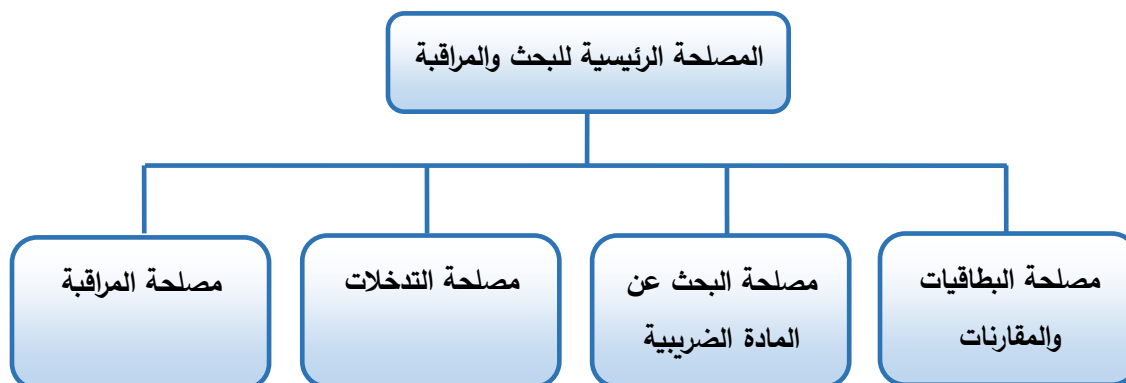
- تبليغ القرارات المتخذة بعنوان مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة وإلى الصالح المصالح المعنية.
- الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات المقدرة مع إعداد الشهادات المتعلقة بها.
- إعداد المنتجات الإحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات وتبليغها للمصالح المعنية.
- والتبليغ إما يكون بالرفض أو القبول وتقدم ثلاث نسخ من القرارات: نسخة لمكتب التسيير ونسخة للمعني وأخرى توضع في الملف.

4-المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث:

وتقوم هذه المصلحة بما يلي:

- إنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها.
- اقتراح عمليات المراقبة وإنجازها بعنوان المراجعات في عين المكان والمراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعة لمراكز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية وحوصل تقييمية دورية وتندرج ضمن هذه المصلحة أربع مصالح فرعية تمثلها في الشكل التالي:

الشكل رقم 03: المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث



المصدر: وثائق مقدمة من طرف المصلحة الرئيسية للبحث والمراقبة

4-1. مصلحة المراقبة: وتضم فرقة التحقيق المحاسبي وبتأسيها رئيس فرقة، إضافة إلى مجموعة من المحققين، وتتم فيها الرقابة على الوثائق ومراقبة الملفات، ويكون التحقيق المحاسبي على ثلاثة أنواع:

➤ تحقيق في المحاسبة.

➤ التحقيق المصوب في المحاسبة.

➤ التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الشاملة

كما تعمل أيضا على:

❖ إنجاز برامج المراقبة على أساس المستندات في عين المكان.

❖ إعداد وضعيات إحصائية دورية تتعلق بوضعية إنجاز برامج المراقبة مع تقييم مردودها.

4-2. مصلحة البحث عن المادة الضريبية:

والتي تعمل في شكل فرق، وتكلف بما يلي:

• إعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الاطلاع.

• اقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة.

كما يختص أيضا بطلب المعلومات الخاصة من المحاسبين وخزينة البلدية فيما يخص المقبوضات، وتحويل الملفات الجبائية ويتم إنجاز بطاقة المعلومات بالمقاولين.

3-4. مصلحة البطاقات والمقارنات:

وتكفل بتشكيل وتسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام والاستعلام الخاصة بوعاء الضريبة وكذلك مراقبتها وتحصيلها.

- مركز المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية، وتخزينها واستردادها من أجل استغلالها.

- التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة.

4-4. مصلحة التدخلات:

تعمل في شكل فرق وتكلف بما يلي:

✓ برمجة وإنجاز التدخلات بعنوان تنقيد الحق في التحقيق وحق الزيارة والمراقبة عند المرور وكذا إنجاز في

عين المكان لكل المعيبات الضرورية لوعاء الضريبة ومراقبتها وتحصيلها.

✓ اقتراح مكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبهم أو للمراقبة على أساس المستندات انطلاقا من المعلومات.

5- القباضة:

وتكلف بما يلي:

❖ التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم أو الجداول

العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل.

❖ تنقيد التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة.

❖ مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس الحاسبة.

❖ كما تعمل على تسيير المصلحة:

❖ مصلحة الصندوق

❖ مصلحة المتابعات وتنظم مصلحة المتابعات في شكل فرق.

6- مصلحة الإعلام الآلي:

وتكلف هذه المصلحة بما يلي:

❖ استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها.

❖ إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى وكذا التكفل بصيانة التجهيزات.

❖ الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة أمن المقرات.

المبحث الثاني: الخدمات الرقمية من طرف مركز الضرائب

قام مركز الضرائب في السنوات الأخيرة بتقديم خدمات رقمية للتصريح ودفع الضرائب والرسوم عن بعد ووضعتها كأحد أولوياتها الأساسية، بالاعتماد على تكنولوجيا مبتكرة على إجراءات مبسطة، من شأنها أن تسمح بتعزيز كفاءة الإدارة وحكومتها، بهدف زيادة المردودية الجبائية، وتحسين خدماتها، وتلبية الاحتياجات العملية للمكلفين بالضريبة.

المطلب الأول: خدمات رقمية لتصريح ودفع الضرائب عن بعد

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى التعرف على البوابات الرقمية التي يعتمد عليها مركز ضرائب ولاية سعيدة لمساعدة المكلف بالضريبة على تسديد الضرائب والرسوم عن بعد وهي تعتمد على بوابة جبايتك فقط.

الفرع الأول: بوابة إجراءات عن بعد جبايتك

تعد بوابة الإجراءات عن بعد "جبايتك" البوابة الأساسية المعتمدة من طرف مراكز الضرائب في ولاية سعيدة وهي خطوة هامة بالنسبة للإدارة الجبائية وقد تم تحقيقه بفضل تعزيز القاعدة التكنولوجية وترقيم الخدمات عن بعد وتحسين ظروف المؤسسات وتعزيز التحضر الجبائي، ولقد تم أولاً اقتراح خدمات بوابة "جبايتك" على المؤسسات التابعة لمركز الضرائب وسيتم تعميمه تدريجياً ليشمل مراكز الضرائب والمراكز الجوية للضرائب.

أولاً: تعريف بوابة الإجراءات عن بعد "جبايتك"

هي بوابة جديدة للإدارة الجبائية الجزائرية مخصصة لتقديم خدمات الإجراءات عن بعد، تم تطويرها بالتعاون مع مكتب الاستشارات الإسباني، هذا التعاون يشمل استفادة الجزائر من خبرة الشركة الإسبانية في مجال تطوير النظم الضريبية الإلكترونية وتقديم الحلول التكنولوجية في مجال الضرائب.

تعتبر هذه البوابة نتاجاً لجهود مشتركة بين الطرفين بهدف تحسين أداء الإدارة الجبائية في الجزائر وتوفير خدمات ضريبية متطورة للمكلفين، وهي عبارة عن فضاء خاص مؤمن ومطور في بيئة تضمن بساطة وسهولة الاستخدام مرتبط بنظام المعلومات، الغاية من بوابة جبايتك هي تقديم خدمات التصريح وتسديد الضرائب والرسوم عن بعد، فهي موجهة للمكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات ومركز الضرائب والمراكز الجوية للضرائب.

تم إطلاق البوابة رسمياً في مركز ضرائب باب الزوار في الجزائر العاصمة في 04 أفريل 2017 ليتم تعميمه على باقي مصالح الإدارة الجبائية قبل ديسمبر 2018، ستمكن هذه البوابة إدارة الضرائب من أن تكون إدارة فعالة في خدمة السلك العمومي والمواطن.

رابط بوابة "جبايتك" <https://jibayatic.mfdgi.gov.dz>

الشكل رقم 04: واجهة بوابة "جبايتك"



المصدر: الموقع الرسمي للمديرية العامة لضرائب

تم نشر هذه البوابة في (90) مركز بما فيها:

- 43 مركز ضرائب CDI؛
- 46 مركز جوازي للضرائب CPI؛
- مديرية كبريات المؤسسات DGE

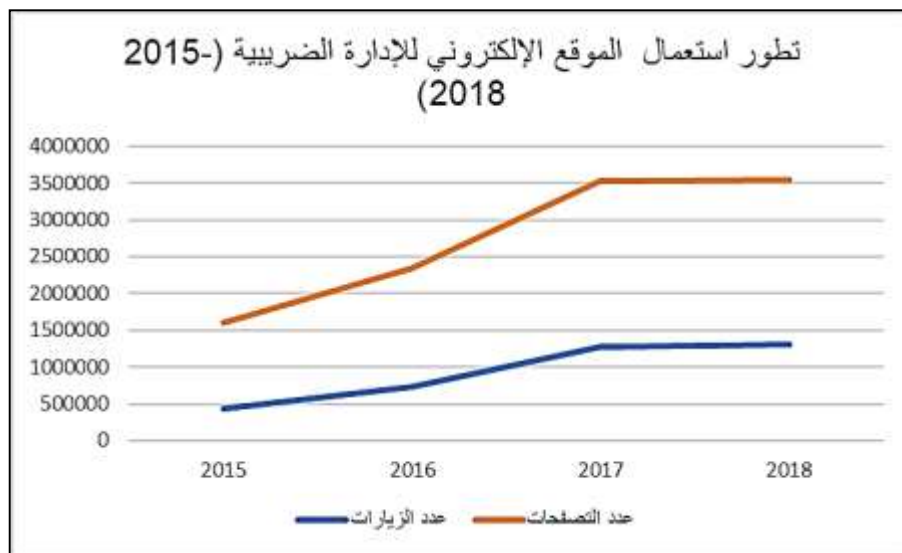
الجدول رقم 03: الإحصائيات المتعلقة باستقبال مستخدمي إدارة الضرائب

السنوات	2015	2016	2017	2018
عدد الزيارات	428366	728279	1274206	1303824
عدد التصفحات	1596471	2346234	3532707	3542373

المصدر: بوزيان يوسف، حدو عبد الهادي، رقمنة الإدارة الضريبية وأثرها على التحصيل الضريبي،

جامعة ابن خلدون، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية، تيارت، 2022، ص58

الشكل رقم 05: تطور استعمال الموقع الإلكتروني للإدارة الضريبية (2015-2018)



المصدر: بوزيان يوسف، حدو عبد الهادي، رقمنة الإدارة الضريبية وأثرها على التحصيل الضريبي، جامعة ابن خلدون، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية، تيارت، 2022، ص 58

نلاحظ من خلال المنحنى أعلاه أن عدد زيارات وتصفحات الموقع الإلكتروني للإدارة الضريبية في ارتفاع طردي مع السنوات، وهذا راجع إلى اهتمام المكلفين به وهذا لتوفر الاستمارات والمعلومات التي يحتاجونها بالإضافة إلى إنشاء البوابة الإلكترونية JIBAYA'TIC الخاصة بالتصريح والدفع عن بعد مما يسهل على المكلفين بالضريبة دون التنقل إلى الإدارة الضريبية.

ثانيا: مزايا بوابة "جبايتك"

فضلا عن تنوع صيغ التصريح ودفع الضرائب والرسوم، توفر بوابة جبايتك عدة مزايا للمكلف بالضريبة المنخرط والإدارة الجبائية على حد سواء تتمثل في:

- مجانية وسهولة الوصول إليها باستخدام تلقائي؛
- أمنة مع أقصى قدر من سهولة الولوج والجاهزية؛
- تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية؛
- تزويد المكلف بالضريبة المنخرط بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحينة مع التزاماته الجبائية؛
- الدفع عن طريق الأنترنت لضرائبه ورسومه؛

- إجراء العمليات من المقر مع مركز الضرائب وتجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية؛
 - جميع عمليات تبادل المعلومات والبيانات الخاصة بالمكلف بالضريبة متاحة ويمكن الوصول إليها في أي وقت من خلال الفضاء الخاص؛
 - توفر لوحة تحكم للعمليات المنجزة.
- يحتوي نظام **جبائتك** قاعدة بيانات وطنية ويشمل 7 خدمات:
- الاستقبال والتوجيه؛
 - تسيير الملف الجبائي؛
 - الوعاء الضريبي؛
 - التحصيل الجبائي؛
 - الرقابة الجبائية؛
 - النزاعات؛
 - القيادة.

ثالثا: الإطار القانوني لبوابة "جبائتك"

❖ التصريح الإلكتروني:

الأمر رقم 02-08 المؤرخ في 21 رجب 1492 الموافق لـ 24 جويلية 2008، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008 المادة 23، الجريدة الرسمية، رقم 42 الصادرة بتاريخ 27 جويلية 2008، القانون رقم 14-16 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017، المادتان 34 و67، الجريدة الرسمية رقم 77 الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2016.

❖ الدفع عن بعد:

الأمر رقم 02-08 المؤرخ في 21 رجب 1492 الموافق لـ 24 جويلية 2008، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008 المادة 23، الجريدة الرسمية، رقم 42 الصادرة بتاريخ 27 جويلية 2008، القانون رقم 14-16 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017، المادة 68 من الجريدة الرسمية رقم 77 الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2016.

❖ الإثبات بالكتابة/ التوقيع الإلكتروني:

القانون رقم 10-05 المؤرخ في 13 جمادى الأولى 1462 الموافق لـ 20 جوان 2005 المعدل والمتمم للأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المعدل والمتمم، المتضمن القانون

المدني، المادة 44، قسم المسؤولية عن فعل الغير، الجريدة الرسمية رقم 44 الصادر بتاريخ 26 جوان 2005.

❖ الشهادة الإلكترونية/ التوقيع الإلكتروني:

الإطار القانوني الذي يحكم الشهادة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني محدد بموجب المرسوم التنفيذي رقم 162/7 المؤرخ في 13 جمادى الأولى 1428 الموافق ل 30 ماي 2007 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 01-123 المؤرخ في 15 صفر 1422 الموافق ل 9 ماي 2001 المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات، الجريدة الرسمية رقم 37 الصادرة بتاريخ 7 جوان 2007.

رابعا: كيفية الاكتتاب

يعتبر الاكتتاب إجراء ضروري من أجل الولوج إلى خدمات "جبايتك" وهو يهدف إلى إقامة علاقة تعاقدية بين مركز الضرائب والمكلف بالضريبة المنخرط.

إن الاكتتاب قابل للتجديد سنويا باتفاق ضمني، ما لم يتم إنهاؤه من قبل أحد الطرفين.

يتضمن ملف الاكتتاب ما يلي:

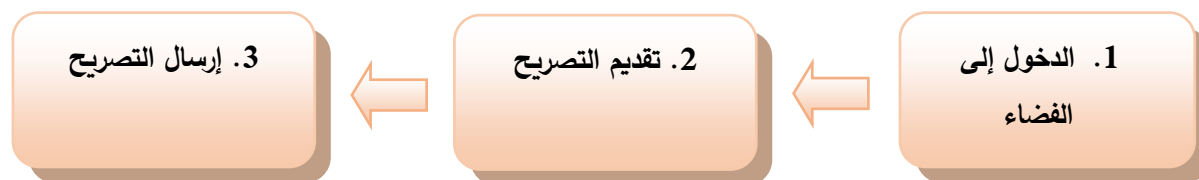
- استمارة طلب الاكتتاب؛
- دفتر الأحكام العامة؛
- كشف التعريف البنك.

بعد تكوين ملف الانخراط، يقوم المكلف بالضريبة بحجز موعد من اختياره على بوابة "جبايتك" من أجل إيداع الملف على مستوى مصلحة الاستقبال التابع لها، يستلم المكلف بالضريبة يوم إيداعه للملف ظرفا مغلقا يحتوي على رمز الدخول الذي يسمح له بالولوج إلى الفضاء الخاص به على بوابة الإجراءات عن بعد.

خامسا: كيفية التصريح عن بعد

بمجرد حصول المكلف على رمز الدخول للفضاء الخاص به يمكنه البدء في استخدام الخدمات المقدمة فيه من خلال اتباع الخطوات التالية:

الشكل رقم 06: خطوات التصريح عن بعد عبر بوابة "جبايتك"



المصدر: موقع "جبايتك"

1. الدخول إلى الفضاء :

يتم الدخول إلى الفضاء من خلال البوابة عبر نافذة فضاء التصريح عن بعد سيطلب من المكلف إدخال رمز الدخول المقدم له من طرف مركز الضرائب، مع العلم أن بوابة الإجراءات عن بعد تتوفر على شهادة أمان "SSL" التي تؤمن تبادل البيانات مع المكلف بالضريبة، ملحق عند دخول المكلف للفضاء سوف تقدم له مجموعة من الخدمات:

- إدخال بيانات تصريح جديد؛
- تصحيح التصريحات قيد الانتظار؛
- الاطلاع على التصريحات التي تم إدخالها؛
- إرسال تصريحاتكم؛
- متابعة وضعية تسديداتكم؛
- الاطلاع على بيانات الاكتتاب.

2. تقديم التصريح:

في هذا الفضاء يقوم المكلف بتقديم التصريح وذلك من خلال عرض استمارة مملوءة مسبقا بالمعلومات الخاصة به، بالإضافة إلى تحديد أنواع الضرائب التي يخضع لها وملئ المجالات المتعلقة ببيانات التصريح. يحس النظام تلقائيا المبالغ الخاضعة للضريبة والحقوق المستحقة لكل ضريبة مصرح بها وكذا المبلغ الإجمالي للتصريح.

في الأخير يمكن للمكلف تصحيح التصريح من خلال تعديل بيانات التصريح في أي وقت قبل إرساله إلى المصلحة المعنية، وبمجرد إرسال التصريح لا يمكن تعديله.

3. إرسال التصريح:

عند الانتهاء من ملئ التصريح، يجب على المكلف بالضريبة المنخرط إرسال التصريح إلى المصلحة المعنية بالضغط على زر إرسال يتم إصدار إشعار بالدفع الذي يعتبر ضمان الاستلام الصحيح للتصريح.

سادسا: النتائج المحتملة من تطبيق نظام جبايتك:

تتعدد النتائج المنتظرة من هذه المنظومة المعلوماتية، ويمكن تلخيصها كما يلي:

- + التخفيف من حجم المهام المنفذة من طرف الأعوان، من خلال المعالجة الإلكترونية الكاملة لكل الإجراءات المتعلقة بدراسة المعطيات الخاصة بفرض الضرائب والتحصيل والرقابة والمنازعات؛
- + نزع الصفة المادية عن كل العمليات الجبائية ابتداء من استقبال المكلف بالضريبة وتأسيس الوعاء والتحصيل وكذا تسيير الملف الجبائي، وهذا من خلال المعالجة الإلكترونية لهذه العمليات؛
- + ولوج كل الأعوان إلى المنظومة المعلوماتية من خلال تأهيلات المراقبة؛
- + التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالبيانات ما بين المصالح ومع المصالح الأخرى المؤسساتية من خلال تطوير الواجهات المتعددة؛
- + تقديم الجداول البيانية في وقت معقول يسمح بتقييم نجاعة المصالح من جميع الأوجه ومتابعة مستوى التحصيل حسب نوع الضرائب وتبعا لكل قطاع نشاطي؛
- + تقديم معطيات موجزة ذات مصداقية من أجل دراسات استشرافية والتحليل واتخاذ القرار؛
- + مركز قاعدة المعطيات بالنسبة لمختلف فئات المكلفين بالضريبة تسمح بالولوج الآلي للمحققين في المحاسبة إلى البطاقات عند قيامهم بالمهام المسندة إليهم؛
- + برمجة عمليات التدقيق على أساس المعايير المؤسسة والمحددة بموضوعية بناء على قاعدة المعايير المنسجمة؛
- + التحكم الأفضل في الموارد الجبائية ومحاربة الاقتصاد الموازي وغير القانوني، ومكافحة كل مظاهر الغش مهما كان نوعها؛
- + تقليص مدة معالجة الشكاوى النزاعية للمكلفين بالضريبة، والتخفيض في التكلفة الناتجة عن طلب المطبوعات؛
- + تسهيل عملية ولوج المكلفين بالضريبة إلى حسابهم الجبائي من خلال شهادات الولوج المراقبة، وإدراج إجراءات التصريح والدفع عن بعد.

الفرع الثاني: بوابة التصريح والدفع عن بعد مساهمتك

يندرج هذا الفضاء الرقمي ضمن سياسة المديرية العامة للضرائب تحت شعار "قم بالتصريح والدفع دون التنقل إلى مصالحنا"، ويهدف هذا التطبيق إلى السماح للمكلف بالضريبة القيام بمختلف العمليات الضريبية دون التنقل إلى المصالح المختصة، وما يميز هذه الخدمة أنها توفر إمكانية دفع الضريبة عن بعد وليس الاكتفاء بالتصريح الجبائي.

أولاً: تعريف بوابة التصريح والدفع عن بعد "مساهمتك":

هي بوابة جديدة للإدارة الجبائية الجزائرية مخصصة لتقديم خدمات الإجراءات عن بعد، تقوم هذه البوابة بتقديم خدمات التصريح وتسديد الضرائب والرسوم عن بعد، حيث تم اعتماد هذه البوابة من خلال توقيع اتفاقية بين المديرية العامة للضرائب وبنك الجزائر الخارجي من أجل تنويع وسائل دفع الضرائب والرسوم إلى غاية تعميم نظام جبايتك على كل مصالح الإدارة الجبائية، وهي مطورة في بيئة تضمن بساطة وسهولة الاستخدام، تسمح هذه البوابة بدفع الضرائب باستعمال البطاقة الذهبية.

خدمات البوابة موجهة إلى المكلفين بالضريبة التابعين للمديريات الولائية التي لا تتوفر على مركز للضرائب ولا على مركز جوازي للضرائب حيز الخدمة.

العنوان الإلكتروني لبوابة مساهمتك: moussahamatic@mf.gov.dz.

الشكل رقم 07: واجهة بوابة مساهمتك



المصدر: الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب

تم نشر هذه البوابة منذ انطلاقتها في جويلية 2021، على مستوى 266 موقع موزعة على 32 مديرية ولائية للضرائب.

ثانيا: مزايا بوابة مساهمتك:

- تقدم بوابة مساهمتك مزايا عديدة للمكلف بالضريبة المنخرط من بينها:
 - مجانية وسهولة الوصول إليها باستخدام تلقائي؛
 - جميع عمليات تبادل المعلومات والبيانات الخاصة بالمكلف بالضريبة متاحة ويمكن الوصول إليها في أي وقت من خلال الفضاء الخاص،
 - توفر لوحة تحكم للعمليات المنجزة،
 - تجنب الأخطاء المطبعية الخاصة بالإجراء الذي يتم على الورق.
- تختص بوابة مساهمتك بخدمة وحيدة من بين 7 خدمات التي تقدمها بوابة جبايتك وهي التحصيل الضريبي فقط.

ثالثا: الإطار القانوني لبوابة مساهمتك:

1. التصريح والدفع الإلكتروني: يخضع النظام القانوني لتصريح ولدفع الضرائب والرسوم عن بعد للمواد التالية:

- أحكام المادة 370 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة؛
- أحكام المادة 68 من قانون المالية لسنة 2017؛
- أحكام المادة 47 من قانون المالية لسنة 2019 المعدلة والمتممة؛
- أحكام المادة 65 من قانون المالية لسنة 2020 المعدلة والمتممة.

2. الإثبات بالكتابة/ التوقيع الإلكتروني:

السند القانوني الذي يعترف بالكتابة في شكلها الإلكتروني كدليل ولنفس درجة الكتابة على الورق، محدد في أحكام المادتين 323 مكرر و323 مكرر 1 من القانون المدني، واللذان أسستا بموجب المادة 44 من القانون رقم 05-10 المؤرخ في 13 جمادى الأولى 1426 الموافق ل 20 جوان 2005 المعدل والمتمم لأمر رقم 75-58 المؤرخ في سبتمبر 1975 المعدل والمتمم، المتضمن القانون المدني، المادة 44، الفصل الأول الإثبات بالكتابة، الجريدة الرسمية رقم 44، الصادرة بتاريخ 26 جوان 2005.

3. الشهادة الإلكترونية / التوقيع الإلكتروني:

الإطار القانوني الذي يحكم الشهادة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني محدد بموجب المرسوم التنفيذي رقم 162-07 المؤرخ في 13 جمادى الأولى 1428 الموافق ل 30 ماي 2007 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 1-123 المؤرخ في 15 صفر 1422 الموافق ل 9 ماي 2001 المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل أنواع الشبكات، بما فيها اللاسلكية الكهربائية والكهربائية وعلى مختلف المواصلات السلكية واللاسلكية، الجريدة الرسمية رقم 37 الصادرة بتاريخ 7 جوان 2007.

رابعا: كيفية الاكتتاب:

- يعتبر الاكتتاب إجراء ضروري من أجل الولوج إلى خدمات مساهمتك وهو يهدف إلى إقامة علاقة تعاقدية بين مركز الضرائب والمكلف بالضريبة المنخرط.
 - إن الاكتتاب قابل للتجديد سنويا باتفاق ضمني، ما لم يتم إنهائه من قبل أحد الطرفين.
- يتضمن ملف الاكتتاب ما يلي:

✓ دفتر الأحكام العامة يحمل التوقيع الصحيح للمكلف بالضريبة؛

✓ استمارة طلب الاكتتاب؛

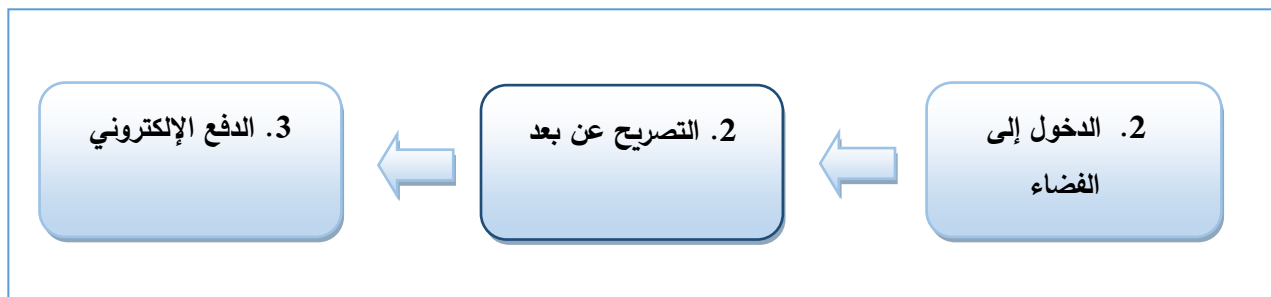
✓ كشف التعريف البنكي أو البريدي.

بعد تشكيل ملف الانخراط، يقوم المكلف بالضريبة بالتقرب من مصالح الضرائب من أجل إيداع الملف، ويتم ذلك على مستوى قبضة الضرائب التابع لها والتي تقوم بتحديد موعد له من أجل استلام رمز الدخول إلى الفضاء الخاص به، في اليوم الموعود يستلم المكلف بالضريبة في ظرف مغلق رمز الدخول الذي يسمح له بالولوج إلى الفضاء الخاص به على بوابة الإجراءات عن بعد.

خامسا: كيفية التصريح والدفع الإلكتروني:

بمجرد استلام رمز الدخول للفضاء الخاص، يمكن للمكلف الدخول إلى فضائه الخاص والبدء في استخدام الخدمات المقدمة فيه من خلال إتباع الخطوات التالية:

الشكل رقم 08: خطوات التصريح والدفع عن بعد في بوابة مساهمتك



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على موقع مساهمتك

1-الدخول إلى الفضاء :

يتم الدخول إلى الفضاء الخاص من البوابة العامة عبر نافذة الفضاء الخاص سيطلب من المكلف إدخال رمز الدخول المقدم من طرف المديرية العامة للضرائب، وتتوفر البوابة أيضا على شهادة SSL التي تؤمن تبادل البيانات مع المكلفين بالضريبة.

يقدم الفضاء الخاص بالإجراءات عند الولوج إليه مجموعة من الخدمات:

- إدخال بيانات تخص التصريح الجديد؛
- تصحيح التصريحات قيد الانتظار؛
- طلب التوطين البنكي؛
- الاطلاع على التصريحات التي تم إدخالها،
- إرسال تصريحاتكم؛
- دفع الضرائب والرسوم المصرح بها؛
- الاطلاع على بيانات الاكتتاب.

2-التصريح عن بعد:

بمجرد الدخول الأول للفضاء الخاص، يتم تشغيل خدمة الإجراءات عن بعد من أجل القيام بتصريح ضريبي، يجب على المكلف بالضريبة المنخرط تحديد التصريح الواجب اكتتابه إما تصريح G50 أو تصريح G12 أو طلب التوطين البنكي.

3- الدفع الإلكتروني:

على مستوى قسم الدفع سيجد المكلف بالضريبة جميع التصريحات المرسلة مع الإشارة إلى حالة الدفع المعلق.

الوظائف التي تم تطويرها تسمح للمكلف بالضريبة بما يلي:

- إجراء الدفع عن بعد عن طريق بطاقة الائتمان أو البطاقة الذهبية؛
- الاختيار بين السداد الكامل أو الجزئي فيما يتعلق بتصريح الضريبة الجزافية الوحيدة، بمجرد أن يتم التسديد يحصل المكلف على إيصال دفع مع إمكانية تحميله وطبعه.

المطلب الثاني: منصة رقم التعريف الجبائي NIF

وضع مركز ضرائب ولاية سعيدة في متناول المكلفين بالضريبة إجراء يرمي إلى تسهيل طلبهم الخاص بالتسجيل، من خلال إدراج بياناتهم التعريفية مهما كانت طبيعتهم القانونية سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين بواسطة شبكة جمع المعلومات.

الفرع الأول: تعريف منصة رقم التعريف الجبائي NIF

هي عبارة عن منصة رقمية وضعتها المديرية العامة للضرائب في متناول المكلفين بالضريبة لتقديم خدمة عبر الأنترنت من خلال الولوج إلى نافذة الكترونية بعنوان: <http://nif.mfdgi.gov.dz>.
تتيح هذه المنصة الفرصة للمكلفين بالضريبة للتأكد من رقم التعريف الجبائي، مما يحقق نوع من المصادقية والشفافية في التعامل بين الإدارة ومكلفيها.

الفرع الثاني: إجراءات طلب رقم التعريف الجبائي NIF

هناك نوعين من الإجراءات لطلب رقم التعريف الجبائي يمكن للمكلف الاختيار بينها إما شخص طبيعي أو معنوي سوف نتطرق إليها فيما يلي:

أولاً: طلب الرقم التعريف الجبائي للشخص المعنوي

يقوم المكلف بالدخول إلى النافذة الإلكترونية وهي الترقيم الجبائي، هنا يتم الضغط على خيار الشخص المعنوي، فتظهر نافذة بها خياران، الأول مستخرج سجل تجاري رئيسي والثاني مستخرج سجل تجاري ثانوي، فيتم الضغط على الخيار الأول باعتبار أنه مسجل جديد تظهر نافذة يقوم المكلف بملء بيانات المتعلقة به والمتمثلة في:

✓ إدخال رقم التسجيل التجاري وصفرين بجانبه معناه أنه رئيسي إذا كان ثانوي نجد 02، 01، وهكذا حسب عدد السجلات الثانوية؛

✓ رقم الولاية؛

✓ البريد الإلكتروني؛

ملء المعلومات الخاصة بالشركة، اسم الشركة، الاسم بدون الشكل للقانوني، عنوان ممارسة النشاط، النشاط الرئيسي الممارس، رقم السجل التجاري الموجود في التصريح بالوجود، مركز الضرائب. ثم يقوم بتأكيد المعلومات وإرسالها، وفي الأخير سيظهر وصل التسجيل يقوم المكلف بالضريبة بطباعته لاستعماله فيما بعد، وبعد 72 ساعة يقوم المكلف بمتابعة طلبه على الموقع الرسمي <http://nif.mfdgi.gov.dz>، حيث يقوم بطباعة شهادة التقييم الجبائي يجد فيه NIF واسم الشركة.

الشكل رقم 09: النافذة الإلكترونية للتقييم الجبائي



المصدر: منصة رقم التعريف الجبائي NIF

ثانيا: طلب رقم التعريف الجبائي للشخص الطبيعي

يقوم المكلف بالضريبة بالضغط على خيار الشخص الطبيعي، فتظهر له نافذة، هذه النافذة بها معلومات يجب ملؤها وهي:

• اللقب؛

• الاسم،

• البريد الإلكتروني للمكلف بالضريبة،

يقوم المكلف بملء المعلومات المهمة التي تتعلق بنوع النشاط، مكان النشاط، السجل التجاري، مركز الضرائب التابع له

بعد التأكد يقوم باتباع نفس مراحل المكلف المعنوي.

المبحث الثالث: الرقمنة وأثرها على التحصيل الضريبي في مديرية الضرائب

سعت المديرية العامة للضرائب، بوصفها جهة رئيسية وفعالة في الاقتصاد الوطني، في الآونة الأخيرة إلى تحسين خدماتها العامة بهدف تحقيق أعلى مستويات ممكنة من التحصيل. وفي هذا الإطار، وضعت استراتيجية جادة لتحديث هياكلها مما يسهل متابعة الشؤون الضريبية ويعزز مهام التحصيل، وقد أنشأت المديرية موقعا إلكترونيا خاصا بها ليكون نافذة تسهل المعاملات مع المكلفين بالضريبة وتعزز علاقاتها معهم من خلال الشفافية وتيسير التفاعل.

المطلب الأول: تقديم عام للموقع الإلكتروني لمديرية الضرائب

في هذا المطلب سنتطرق إلى التعريف بالموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب وذكر أهم المزايا التي يقدمها:

الفرع الأول: تعريف الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب

أولت المديرية العامة للضرائب عبر موقعها الإلكتروني اهتماما كبيرا، وهذا من خلال إثرائه بمعلومات جبائية وتحديثه بعد كل تعديل يمس التشريع، حيث تم إنشاء الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب في سنة 2001 وتم تحديثه عدة مرات للتمكن من الاستجابة لكل احتياجات الأطراف ذات المصلحة، وفي هذا الصدد ونظرا لتزايد احتياجاتهم من حيث الخدمات قامت المديرية العامة للضرائب بإطلاق الموقع في شكل جديد سنة 2014 لغرض توسيع الأطراف المستهدفة، وكذا خلق فضاء تفاعلي في الموقع، حيث يعتبر بوابة مهمة لتطبيق الرقمنة في الإدارة الضريبية، يتمثل الموقع الإلكتروني في: www.mfdgi.gov.dz.

الشكل رقم 10: واجهة الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب



المصدر: الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب

الفرع الثاني: مزايا الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب

يمنح الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب العديد من المزايا تتمثل فيما يلي:

- + نشر كل الإعلانات والأخبار الجديدة في مجال الضرائب؛
 - + نشر مختلف الوثائق والتشريعات الجبائية التي يحتاجها المكلفون بالضريبة؛
 - + تحميل الوثائق والتشريعات الجبائية التي يحتاجها المكلفون بالضريبة؛
 - + تحميل الوثائق الجبائية القابلة للتعبئة، حيث توفر هذه الخدمة للمكلفين سلسلة من المطبوعات والوثائق الجبائية القابلة لتعبئة البيانات مع إمكانية تنزيلها وطباعتها؛
 - + التواصل بين الإدارة الضريبية والمكلفين بالضريبة عن طريق الرسائل الإلكترونية؛
 - + نشر بلاغات دورية حول قانون المالية وبلاغات خاصة.
- كما يتوفر أيضا على الموقع خدمات أخرى تتمثل في:
- + حاسبة جدول الضريبة على الدخل الإجمالي؛
 - + محاكي حساب الضريبة على الدخل الإجمالي/ مداخيل عقارية.

المطلب الثاني: تحليل إحصائيات وتحليل أسئلة المقابلة

في هذا المطلب سنعمل على تحليل الوضعية الشاملة للتحصيل الجبائي الخام-مركز الضرائب-تطور التحصيل الجبائي لسنة 2023 مقارنة مع نفس الفترة من 2019 إلى 2022-بملايين الدينارات-

الفرع الأول: تحليل إحصائيات التحصيل الجبائي الخام-مركز الضرائب

الجدول رقم 04: إحصائيات التحصيل الجبائي الخام- مركز الضرائب

التطور %	التحصيل على 2019/12/31	التطور %	التحصيل على 2020/12/31	التطور %	التحصيل على 2021/12/31	التطور %	التحصيل على 2022/12/31	التحصيل على 2023/12/31	
%15.9	1 056 077	%25.2	977 265	%25.8	972 801	%28.3	953 532	1 223 713	1.الضرائب المباشرة
%35.8	63 629	%73.2	49 899	%42.7	60 540	%30.3	66 340	86 415	2.حقوق التسجيل والطابع
%31.8	298 236	%42.6	275 611	%31.3	299 271	%15.4	340 676	392 970	3.الرسم على القيمة المضافة
%188.3	14 160	%81.9	22 448	%47.4	27 698	%9.6	37 251	40 827	4.الضرائب الغير مباشرة
%66.4	13 619	%15.3	19 641	%9.1	20 768	%11.7	20 275	20 656	5.إيرادات مختلفة للميزانية
%741.0	3 145	%101.1	13 151	%112.5	12 448	%20.1	22 016	26 450	6.إيرادات أخرى للرسم على رقم الأعمال
/	/	%123.1	2 096	%49.0	3 138	%63.5	2 860	4 675	7.رسم الفعالية والاستهلاك وبيع المنتجات الطاقوية
%11.6	26 423	%94.5	15 166	%7.0	27 561	%7.0	27 576	29 502	8.إيرادات أخرى تستفيد منها الجماعات المحلية والحسابات الخاصة
%25.2	1 600 658	%33.6	1 500 231	%25.9	1 591 637	%22.1	1 641 413	2 004 529	إجمالي المداخل الجبائية العادية DGI
%31	1 083 411	%44	982 983	%34	1 060 594	%21	1 171 572	1 418 719	إجمالي المداخل الجبائية العادية DGI استثناء الضريبة على الدخل الإجمالي للأجور
%23.86	1 475 220	%32.86	1 375 277	%28.29	1 424 226	%24.25	1 470 525	1 827 208	المجموع العام

المصدر: معلومات مقدمة من طرف مركز ضرائب ولاية سعيدة

- نلاحظ من خلال الجدول أن الإيرادات الجبائية العادية المحصلة من طرف مركز الضرائب خلال طيلة سنة 2023، ازدادت بنسبة إيجابية تقدر ب 22.1%، وهذا مقارنة بتلك المحصلة في نفس الفترة من عام 2022، التي بلغت 2004.5 مليار دج، ما يمثل 71% من المبلغ الإجمالي للإيرادات الجبائية العادية.
- إن مقارنة الإيرادات الجبائية العامة العادية المحصلة خلال سنة 2023 مع تلك المحصلة سنة 2019 أي قبل جائحة كوفيد-19، سمحت بملاحظة زيادة قدرها 25.2%.
- من جهة أخرى تجدر الإشارة إلى أن الإيرادات الجبائية العادية المحصلة من طرف مركز الضرائب خارج الضريبة على الدخل الإجمالي/ الأجر، سنة 2023 شهدت زيادة بنسبة 21% مقارنة بسنة 2022 وبنسبة 31% سنة 2019.
- كما أن الإيرادات الجبائية الإجمالية المحصلة من طرف مركز الضرائب بلغت سنة 2023 قيمة قدرها 1.827 مليار دج، أي بزيادة قدرها 24.25 % بعنوان نفس الفترة من سنة 2022 و 23.86 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019.
- إن ارتفاع تحصيل الجباية العادية ينتج من جهة عن تطبيق قرارات السلطات العمومية لإنعاش النشاط الاقتصادي، ومن جهة أخرى إلى تنفيذ التدابير التشريعية التي أقرتها قوانين المالية من 2021 إلى 2023.

الفرع الثاني: تحليل المقابلة

المقابلة:

السؤال 01: ماهي انطباعات المكلفين بالضريبة حول الرقمنة؟

انطباعات المكلفين بالضريبة حول الرقمنة كان انطباع إيجابي، نظر لتسهيل كيفية دفع الضريبة في وقت وجيز.

ويمكن تفسير هذه الإجابة أن الملاحظات الميدانية أظهرت أن انطباعات المكلفين بالضريبة (الممولين) حول رقمنة الإجراءات الجبائية كانت إيجابية بشكل عام، وخاصة فيما يتعلق بـ :

- توفير الوقت والجهد: فالتصريح الضريبي الإلكتروني عبر المنصة الرقمية للضرائب سمح للمكلفين بتقديم إقراراتهم من أي مكان دون الحاجة إلى الانتقال للمديريات الضريبية .
- كما أن خدمة الدفع الإلكتروني عبر البنوك (مثل بطاقة الدفع الإلكتروني الضريبي) قلّصت وقت التسديد من أيام إلى دقائق .
- الشفافية وتقليل الأخطاء: حيث أشار 68% من المستجوبين في دراسة ميدانية سنة 2023 إلى أن الحسابات التلقائية للنظام قللت من أخطاء التصريح اليدوي .
- سهولة المتابعة: مثال: منصة مساعد ضريبي التي أطلقتها الجزائر تتيح للمكلفين تتبع مطالباتهم الضريبية إلكترونياً، مما يحدّ من النزاعات.

السؤال 02: كيف تساهم الرقمنة في تحسين كفاءة التحصيل الضريبي في الجزائر؟

أثر الرقمنة على عملية التحصيل الضريبي: من جهة مساعدة عون متابعة الإدارة الجبائية مباشرة الإجراءات ومتابعتها ولكن يبقى التحصيل في ردة فعل المكلف وليست قضيت رقمنة، ممكن أنها ساعدت الموظف من حيث الإجراءات كسهولة التحصيل وربح الوقت وتبقى قضية التحصيل قضية تحضر جبائي للمكلف بالضريبة.

للقمنة تأثير مزدوج على حصيلة التحصيل الضريبي في الجزائر.

▪ تحسين كفاءة الإدارة الجبائية:

- سهلت الرقمنة متابعة الإجراءات (مثل التصريح الإلكتروني، التحصيل الآلي، الربط مع البنوك)، مما سمح للإدارة بتوسيع قاعدة البيانات الضريبية وتقليل التهرب.
- مثال على ذلك: نظام الربط بين الديوان الوطني للضرائب والبنوك في الجزائر ساهم في تحصيل +22% من الضرائب غير المسددة خلال 2022 (حسب تقرير وزارة المالية).

- لا تغني عن الوعي الضريبي:
- الرقمنة وفرت الأدوات، لكن التحصيل الفعلي يعتمد على قرار المكلف بالامتثال الضريبي .
- مثال: بعض المكلفين يقدمون إقراراتهم إلكترونياً لكن يتأخرون في السداد، مما يدل على أن العامل البشري يبقى حاسماً.
- تأثير غير مباشر:
- تقليل الروتين شجع بعض المكلفين (خاصة المقاولين الصغار) على التسجيل في السجل الضريبي بعد أن كانوا في القطاع غير الرسمي.
- مثال: ارتفاع عدد المكلفين المسجلين إلكترونياً بنسبة +18% بين "2020 و2023".

السؤال 03: ماهي مستويات المرونة التي قدمتها الرقمنة للمسيرين في أداء عملهم خاصة فيما يخص تسيير ملفات المكلفين بالضريبة؟

مستويات المرونة التي قدمتها الرقمنة للمسيرين في أداء عملهم خاصة فيما يخص تسيير ملفات المكلفين بالضريبة: المرونة من حيث الرقمنة في تحسين الأداء ساعدت في تنفيذ عدة مهام في ظرف وجيز كمثال استخراج مستخرج جدول الضرائب وتداول مع انشغال مكلف بالضريبة في نفس الوقت. وتفسير هذه الإجابة يؤول إلى أن الرقمنة قدمت للمسيرين في الإدارة الجبائية عدة مستويات من المرونة في تسيير ملفات المكلفين بالضريبة، أهمها:

مرونة الوصول إلى المعلومات:

- مثال: نظام جبايتك يسمح للمسيرين بالوصول إلى ملفات المكلفين في أي وقت ومن أي مكان، مما يسهل متابعة الملفات دون قيود مكانية أو زمنية.
- مثال: المنصة الإلكترونية للمديرية توفر تحديثات فورية عن حالة الملفات الضريبية، مما يقلل من الحاجة إلى البحث اليدوي.

مرونة إنجاز المهام المتعددة:

- يمكن للمسيرين استخراج مستخرج جدول الضرائب إلكترونياً في دقائق، بينما يتواصلون مع مكلف آخر عبر المنصة نفسها، مما يحسن الكفاءة التشغيلية.
- إمكانية معالجة طلبات متعددة في وقت واحد (مثل التصريحات الضريبية، الاستعلامات، المطالبات) دون الحاجة إلى انتقالات مادية.

مرونة التتبع والمراقبة:

- مثال: أنظمة **التنبهات الآلية** تُعلم المسيرين بأي تغييرات أو تأخيرات في ملفات المكلفين، مما يمكنهم من التدخل السريع.
 - مثال: تقارير التحليل الآلي تساعد المسيرين على تحديد الملفات التي تحتاج إلى متابعة عاجلة.
- ### مرونة التفاعل مع المكلفين:
- مثال: التواصل عبر **الرسائل الإلكترونية أو المنصات الرقمية** يقلل من الحاجة إلى المقابلات المباشرة، مما يوفر الوقت والجهد.
 - مثال: إمكانية حل المشكلات عن بُعد عبر المنصات الإلكترونية، مثل تصحيح الأخطاء في التصاريح الضريبية دون الحاجة إلى حضور المكلف.

السؤال 04: هل كان للرقمنة دور في تسهيل إحصاء المكلفين؟

نعم كان للرقمنة دور في تسهيل إحصاء المكلفين ودور فعال جدا وإنما ساعدت أيضا في تحصيل المكلفين من حيث العدد أولاً، ومن حيث الوعاء الضريبي ومن حيث رقم الوعاء الضريبي الذي يدخل فيما يسمى بالتقادم كتجاوز الضريبة 4 سنوات تسقط الضريبة في حالة عدم اتخاذ الأعوان الإجراءات المتطلبة من ذمة المالية للمكلف بالضريبة ومساعدة أيضا في تدقيق صحة معلومات المكلف.

من خلال هذه الإجابة يمكن القول إن أثر الرقمنة في إحصاء المكلفين والتحصيل الضريبي ظهر في صورة:

- **تسهيل الإحصاء الدقيق:** حيث أنشأت الرقمنة سجلاً ضريبياً شاملاً يحدّث تلقائياً (مثال: في 2023، رصد النظام +150 ألف مكلف جديد في القطاع غير الرسمي بالجزائر).
- **تحسين متابعة التقادم الضريبي:** أنظمة التتبع الآلي تُنبه المسؤولين قبل انقضاء 4 سنوات (فترة سقوط الضريبة)، مما يقلل ضياع الضريبة.
- **تدقيق المعلومات:** المقارنة التلقائية بين بيانات المكلفين عبر الأنظمة (مثل الدخل المُصرح به مقابل المصروفات البنكية) حيث كشفت هذه العملية تناقضات في عدد معتبر من الملفات عام 2023 (حسب الديوان الوطني للضرائب).

السؤال 05: هل كان للرقمنة دور في التقليل من انفلات المكلفين بالضريبة من الدفع؟

نعم كان للرقمنة دور في التقليل من انفلات المكلفين بالضريبة من الدفع لأن الشيء المميز فيها، أنها تسمح للقباض بمعرفة جميع تصرفات المكلف إذا كان متهرب أو متأخر في الدفع.

هذه الإجابة تبرز دور الرقمنة في تقليل انفلات المكلفين من الدفع من خلال:

- **الرقابة الشاملة:** حيث أن الأنظمة الرقمية تتيح تتبع جميع المعاملات المالية للمكلفين (تحويلات بنكية، مبيعات إلكترونية، استيراد/تصدير).

- **مثال:** في 2023، كشف الربط بين النظام الضريبي والبنوك عن 34 ألف حالة تأخر في الدفع عبر تحليل حركة الحسابات.

- **الكشف الآني عن التهرب:** يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي تحلل أنماط الدخل والمصروفات لاكتشاف التناقضات (مثال: مكلف يصرح بدخل 5 ملايين دج لكن حركة حسابه تظهر مصروفات بقيمة 20 مليوناً).

- **إجراءات تلقائية ضد المتأخرين:** إشعارات آلية تُرسل للمكلفين المتأخرين مع حساب فوائد التأخير تلقائياً.

السؤال 06: هل ساهمت الرقمنة في تعزيز الثقة بين طرفي العلاقة الضريبية؟

نعم ساهمت في تعزيز الثقة بين طرفي العلاقة الضريبية على الرغم من وجود عدة عراقيل من حيث النظام كوجود أخطاء مثل مضاعفة مبلغ الضريبة من طرف النظام في حالات شاذة والذي يؤدي بالمكلف بإلقاء اللوم على عاتق عون الإدارة دون العلم بأنها أخطاء تقنية.

يتأكد من خلال الإجابة أ، دور الرقمنة في تعزيز الثقة بين الإدارة والمكلفين يظهر من خلال:

- **تعزيز الشفافية:** تتيح المنصات الرقمية للمكلفين مراجعة حساباتهم الضريبية بشكل مباشر .

- **مثال:** في 2023، أدى إتاحة سجلات الدفع الإلكتروني إلى خفض النزاعات بنسبة 35% (الديوان الوطني للضرائب) .

- **تقليل التدخل البشري:** العمليات التلقائية (كحساب الضريبة) تحدّ من الشكوك حول المحاسبة أو الأخطاء البشرية.

- **تحديات تُضعف الثقة:** بالرغم من ذلك أخطاء برمجية (مثل تكرار احتساب الضريبة) تثير غضب المكلفين، خاصة إذا لم تُصحح بسرعة. مثال: في 2022، تسببت ثغرة في النظام ف تسجيل عدة

شكاوى بسبب فوائد تأخير خاطئة. حيث خصصت نافذة إبلاغ عن الأخطاء: تتيح للمكلفين الإبلاغ عن المشكلات التقنية مباشرة كما أجريت حملات توعية لشرح أن الأخطاء تقنية وليست متعمدة .

السؤال 07: هل ساهمت الرقمنة في زيادة الشفافية للمكلفين بضرورة إنجاز مختلف معاملاتهم الضريبية وعدم التهرب؟

صحيح ساهمت في زيادة الشفافية للمكلفين بضرورة إنجاز مختلف معاملاتهم الضريبية وعدم التهرب منها. من خلال الإجابة والدراسة الميدانية في المديرية تبين أن دور الرقمنة في تعزيز الشفافية ومكافحة التهرب تجلى في:

- **وضوح الإجراءات والالتزامات:** أصبحت جميع المتطلبات الضريبية (مواعيد التصريح، المبالغ المستحقة) متاحة بشكل علني عبر المنصات الإلكترونية مثال: المنصة الوطنية للضرائب توضح بالتفصيل خطوات وإجراءات كل معاملة ضريبية
- **إتاحة المعلومات الشخصية:** يمكن لكل مكلف مراجعة سجله الضريبي الكامل إلكترونياً في أي وقت هذا لأن خدمة "الملف الضريبي الإلكتروني" تظهر جميع التصاريح والمدفوعات والالتزامات.
- **مقارنة البيانات تلقائياً :** الأنظمة تربط تلقائياً بين التصاريح الضريبية والبيانات المالية الأخرى (مثل الحسابات البنكية) مثال: نظام الربط مع البنوك يكشف تلقائياً الفروق بين الدخل المصرح به والودائع البنكية.
- **تسهيل الامتثال الطوعي :** جعلت الإجراءات البسيطة عبر الإنترنت الالتزام أسهل من التهرب، مثال: التصريح الإلكتروني يستغرق 15 دقيقة مقارنة بيوم كامل في النظام القديم
- **التأثير المباشر:** انخفاض التهرب بنسبة 28% في القطاعات التي تطبق فيها الرقمنة بشكل كامل سنة 2023 وزيادة بنسبة 40% في التصاريح التلقائية من المكلفين الذين يستخدمون المنصات الإلكترونية.

السؤال 08: هل ساهمت الرقمنة في تقليص التهرب والغش الضريبي؟

نعم ساهمت الرقمنة في تقليص التهرب والغش الضريبي لأن العون أصبح على إطلاع بجميع تصرفات المكلف سواء بالإيجاب أو بالسلب في تسديد الديون أو التهرب منها. من خلال الإجابة نستنتج أن الربط البنكي والمراقبة الآنية في سعيدة، ربط مصلحة الضرائب مع البنوك المحلية مثل CPA و BADR سمح برصد:

- 340 حساباً بنكياً غير مُصرح به عام 2023 .
- تحصيل 2.8 مليار دج من ضريبة الدخل على عمليات غير مصرح بها .
- كما أن نظام التصريح الإلكتروني الإلزامي بعد تطبيقه في 2022 بسعيدة :
- انخفاض عدد المكلفين "غير النشطين" بنسبة 45 %
- زادت التصاريح التلقائية بنسبة 60 %
- بالإضافة إلى كشف التناقضات الآلي: حيث أن النظام المحلي في سعيدة يحلل، الفواتير الإلكترونية، عقود الشركات ، حركة الحسابات وقد كشف 120 حالة تهرب بواسطة فواتير مزورة عام 2023 .
- وفيما يلي بعض النتائج التي تعكس ما سبق:

الجدول 05: نتائج مساهمة الرقمنة في تقليص التهرب الضريبي

المؤشر	قبل الرقمنة (2021)	بعد الرقمنة (2023)
نسبة التهرب الضريبي	37%	22%
عدد المكلفين المسجلين	12400	18700
زمن التحصيل (متوسط)	42 يوم	9 أيام

المصدر: مديرية الضرائب لولاية سعيدة - تقرير النشاط 2023.

السؤال 09: ما هي أسباب التحول من الإدارة التقليدية إلى رقمنة الإدارة الجبائية؟

- الرقمنة تساعد على تحسين الأداء، تقليل الأخطاء، تسريع المعالجة، وتسهيل التعامل مع المكلفين.
- هذه الإجابة نستنتج من خلالها أن أهم أسباب التحول الرقمي في الإدارة الجبائية ما يلي:
- **تحسين الكفاءة التشغيلية:** مثلاً: نظام التصريح الإلكتروني خفض زمن معالجة الملفات من 10 أيام إلى 24 ساعة في مديرية الضرائب بسعيدة (2023) مما أدى إلى زيادة عدد الملفات المُعالجة شهرياً من 1,200 إلى 3,500 ملف .
- **تقليل التهرب الضريبي:** مثلاً الربط بين ضريبة النشاط التجاري والسجل التجاري المحلي كشف عن : 120 منشأة غير مسجلة ضريبياً (2022) وتحصيل 1.2 مليار دج ضرائب متأخرة خلال 6 أشهر.
- **تبسيط إجراءات المكلفين:** مثلاً منصة الدفع إلكتروني الخاصة بالولاية :
- سجلت 4,200 معاملة دفع شهرياً (مقابل 800 فقط في النظام الورقي) .
- قلّصت زمن التسديد من 3 أيام إلى 15 دقيقة .

- تعزيز الشفافية: نظام تتبع الملفات في سعيدة :
- أتاح للمكلفين مراقبة مراحل معالجة ملفاتهم كما خفض الشكاوى بنسبة 55% عام 2023 .
- الجدول الموالي يوضح مقارنة بين النظامين في سعيدة:

الجدول 06: مقارنة بين النظام التقليدي والنظام الرقمي

المعيار	النظام التقليدي (2020)	النظام الرقمي(2023)
زمن التحصيل	20 يوم	3 أيام
نسبة التهرب 25	40%	25%
عدد المكلفين المسجلين	15000	22000
رضا المكلفين	48%	82 %

المصدر: تقارير مديرية الضرائب لولاية سعيدة 2022-2023

السؤال 10: ما هي أهم الأنظمة التي تعتمد عليها المديرية أو المصلحة؟
نعتمد على أنظمة مثل النظام المعلوماتي للضرائب، البوابة الإلكترونية للمكلفين، ونظام التتبع الإلكتروني للملفات.

وقد تبين من خلال الدراسة الميدانية في المديرية أن أهم الأنظمة الرقمية المستخدمة في مديرية الضرائب بولاية سعيدة:

- نظام إدارة الضرائب الآلي؛
- المنصة الإلكترونية للديوان الوطني للضرائب؛
- نظام لمكافحة التهرب؛
- تطبيق على الهواتف؛
- نظام الربط مع البنوك.

السؤال 11: ما هي مزايا كل نظام من وجهة نظر المصلحة والمكلفين؟
بالنسبة لنا، الأنظمة تسهل التسيير والمراقبة. بالنسبة للمكلفين، تسهل الإجراءات وتوفر الوقت والجهد.
وقد تبين من خلال الدراسة الميدانية في المديرية أن أهم الأنظمة الرقمية المستخدمة في مديرية الضرائب بولاية سعيدة حققت العديد من المزايا أهمها:

- نظام إدارة الضرائب الآلي: الذي يعمل على إدارة كافة العمليات الجبائية (تسجيل المكلفين، التصريح، التحصيل، المتابعة) .

مثال تطبيقي في سعيدة:

- ربط 4,700 منشأة تجارية بالسجل الضريبي آلياً .(2023)
- كشف 320 حالة تهرب عبر تحليل التناقضات بين التصاريح والتحويلات البنكية .

▪ المنصة الإلكترونية للديوان الوطني للضرائب: الخدمات الرئيسية لها

- التصريح الضريبي الإلكتروني .
- الدفع عبر الإنترنت (بطاقات إلكترونية، حوالات بنكية) .

إحصاءات ولاية سعيدة:

- 78% من المكلفين يستخدمون المنصة للتصريح .(2024)
- متوسط زمن الإنجاز: 25 دقيقة بدلاً من يومين .
- نظام لمكافحة التهرب يعمل على: مراقبة الفواتير الإلكترونية ويربطها مع السجل التجاري والحسابات البنكية. حيث سجلت بعض النتائج في سعيدة:
- كشف 175 فاتورة مزورة عام 2023 .
- تحصيل 900 مليون دج ضرائب مهربة .
- تطبيق على الهواتف: من أهم مزاياه: استعلام عن حالة الملفات، وتنبهات بمواعيد التصريح .
- و عن انتشاره في سعيدة :12000 تحميل للتطبيق (35% من المكلفين) .
- نظام الربط مع البنوك: الفائدة منه تبع التحويلات المالية للمكلفين. حيث أنه في سعيد تم :
- تحديد 110 حساب بنكي مخفي .(2023)
- تحصيل 1.5 مليار دج من مدفوعات متأخرة.¹

السؤال 12: ما هي متطلبات الرقمنة الجبائية في المصلحة؟

أهم المتطلبات هي، تكوين الموظفين، وتأمين المعطيات.

من خلال الإجابة نستنتج أن المتطلبات التي تركز المصلحة على تطويرها ما يلي:

¹ تقرير مديرية الضرائب لولاية سعيدة - مارس 2024 (وثائق مقدمة من المؤسسة)

■ المتطلبات التقنية:

- تحديث البنية التحتية: مثل تركيب خوادم (Servers) ذات سعة تخزين عالية (أكثر من 50 تيرابايت) لمعالجة بيانات +25,000 مكلف مثلاً: حاجة مديرية سعيدة لـ 10 خوادم جديدة حسب دراسة 2023.
- ربط الشبكات: تأمين اتصال إنترنت فائق السرعة (100 Mbps) لـ 32 بلدية. وحل مشكلة الانقطاع في 5 بلديات نائية.
- أنظمة الأمن السيبراني: مثل تركيب جدران نارية (Firewalls) وأنظمة كشف اختراق لحماية بيانات المكلفين، تدريب 35 موظفاً على أمن المعلومات(2024)

■ المتطلبات البشرية:

- من خلال إعادة تأهيل الموظفين بـ تدريب 120 موظفاً عبر 6 دورات سنوياً وتوظيف 15 مختصاً في تحليل البيانات الضريبية.
- دعم المكلفين: من خلال إنشاء 5 مراكز مساعدة في الولاية لتوعية المكلفين رقمياً. وتدريب 8,000 مكلف على استخدام التطبيقات سنوياً.

■ المتطلبات المالية: ميزانية التطوير:

- تخصيص 650 مليون دج سنوياً (حسب ميزانية 2024) للتحديثات التقنية.
- تمويل صيانة الأنظمة (30 مليون دج/سنوياً).
- المتطلبات القانونية: تعديل التشريعات:
- إلزامية التصريح الإلكتروني لجميع المكلفين (قرار محلي متوقع 2025).
- تفعيل العقوبات على عدم الربط الإلكتروني للمحلات التجارية.
- متطلبات التكامل: وهذا من خلال الربط المؤسسي لتحقيق تكامل أنظمة الضرائب مع:
- الغرفة التجارية (لرصد النشاط الاقتصادي).
- البنوك (للتحقق من التدفقات المالية).
- الجمارك (لمراقبة الواردات/الصادرات).
- والجدول الموالي يوضح أولويات التنفيذ(2024-2025)

الجدول 07: أولويات التنفيذ (2024-2025)

المتطلب	الجهة المسؤولة	الجدول الزمني	التكلفة المتوقعة
تركيب الخوادم	مديرية الضرائب + وزارة المالية	Q2 2024	120 مليون دج
تدريب الموظفين	المركز الوطني للتدريب الضريبي	سنويا	15 مليون دج/سنة
الربط مع البنوك	البنك المركزي + المصارف المحلية	Q3 2024	80 مليون دج

مؤشرات النجاح المتوقعة:

- زيادة التحصيل الضريبي بنسبة 30% خلال 3 سنوات.
- خفض التهرب الضريبي إلى أقل من 15%.
- تحقيق رضا 90% من المكلفين عن الخدمات الرقمية¹.

السؤال 13: ما مدى توفر هذه المتطلبات في المصلحة؟

متوفرة بدرجة جيدة، لكن ما زلنا نعمل على تحسين التكوين والتحديثات الدورية. والجدول التالي يبين نسب توافر كل متطلب في المصلحة تقييم التوفر (2024)

الجدول 08: نسب توافر كل مطلب في المصلحة تقييم التوفر (2024)

المتطلب	نسبة التوفر	التحديات الرئيسية
التقنية	75%	نقص السيرفرات -انقطاعات الإنترنت
البشرية	60%	نقص المدربين -مقاومة التغيير
المالية	80%	تأخير في صرف 20% من الميزانية
القانونية	50%	حاجة لتشريعات أكثر صرامة
التكامل	65%	مشاكل توافق الأنظمة

المصدر: تقرير لجنة المتابعة الرقمية لمديرية الضرائب بسعيدة -أبريل 2024 (وثائق من المصلحة)

أولويات العلاج العاجل:

1. تركيب خوادم إضافية قبل موسم التصاريح (يونيو 2024).
2. تدريب مكثف لـ 35 موظفاً على نظام "رصد" خلال Q3.
3. إصدار تعليمات تلزم جميع المحلات بالربط الإلكتروني.
4. تعيين 3 خبراء في تكامل الأنظمة لربط الجمارك.

¹تقارير مديرية الضرائب بسعيدة - خطة التحول الرقمي 2024-2026

توقعات التحسن:

- 2024: تحقيق 85% من المتطلبات التقنية والبشرية.

- 2025: اكتمال الربط المؤسسي (بنوك، جمارك، سجل تجاري).

- 2026: الوصول إلى 95% من متطلبات الرقمنة الكاملة¹.

السؤال 14: ما هي معوقات تطبيق الرقمنة والمجهودات المبذولة للحد منها؟

من أبرز المعوقات نقص التكوين والمقاومة للتغيير، نعمل بمجهود كبير على تجاوزها بالتدريب والتحسيس.

هذه الإجابة تفسر أن أهم التحديات التي تواجه تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية الجزائرية ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض المناطق، مقاومة الموظفين للتغيير، ونقص الوعي الرقمي لدى بعض المكلفين. بالإضافة إلى مخاوف أمنية متعلقة باختراق البيانات.

السؤال 15: هل كانت الرقمنة عند مستوى تطلعات المكلفين؟

نعم، خاصة فيما يخص الخدمات عن بعد وتقليص مدة المعالجة.

من خلال هذه الإجابة والدراسة الميدانية في المديرية نستنتج أن تقييم رقمنة الخدمات الضريبية مقابل تطلعات المكلفين في سعيدة شمل جوانب إيجابية وأخرى سلبية:²

■ الجوانب الإيجابية :

- توفير الوقت: 85% من المكلفين أكدوا أن الخدمات الإلكترونية وفرت أكثر من 75% من وقتهم
- الشفافية: 78 % أشادوا بإمكانية تتبع ملفاتهم إلكترونياً عبر التطبيق
- الدفع الإلكتروني: 92 % من المكلفين في المركز الحضري يستخدمون الدفع عبر الإنترنت (نسبة رضا 88%).

■ الجوانب السلبية (أدنى من التطلعات):

- ضعف الخدمات في المناطق الريفية: 35% من مكلفي المناطق النائية ما زالوا يعتمدون على النظام الورقي بسبب ضعف تغطية الإنترنت وعدم توفر مراكز مساعدة.
- الأخطاء التقنية: 23% من المستخدمين واجهوا أخطاء في نظام احتساب الضريبة الآلي (خاصة في قطاع التجارة). مثال: 150 شكوى عن فوائد تأخير خاطئة في Q1 2024.

¹تقرير لجنة المتابعة الرقمية لمديرية الضرائب بسعيدة - أبريل 2024(وثائق من المصلحة)

²نتائج استبيان مديرية الضرائب بسعيدة - يناير 2024 مقدمة من طرف المديرية

- التدريب غير الكافي: 42% من المكلفين فوق 50 سنة وجدوا صعوبة في استخدام الأنظمة (نقص ورشات تدريبية).

والجدول الموالي يبين الفجوة بين التطلعات والواقع:

الجدول 09: الفجوة بين التطلعات والواقع

المعيار	تطلعات المكلفين	الواقع (2024)	الفجوة
السرعة	إنجاز المعاملات في >30 دقيقة	65 % حققتها	35%-
الدقة	0% أخطاء	17% أخطاء	17%+
التغطية	خدمات رقمية في كل البلديات	32/27 بلدية	5- بلديات

المصدر: نتائج استبيان مديرية الضرائب بسعيدة - يناير 2024

السؤال 16: ما هي أهم التعديلات على القوانين لتعزيز التحصيل الضريبي؟

تم تشديد العقوبات، تبسيط الإجراءات، وتوسيع استخدام الرقمنة في التحصيل الضريبي. وتجدر الإشارة أن أهم التعديلات المقترحة على القوانين لتعزيز التحصيل الضريبي في سعيدة اهتمت بالعديد من الجوانب أهمها:

- إلزامية الربط الإلكتروني الشامل: التعديل المقترح:
- إجبار جميع المنشآت التجارية على الربط مع المنصة الضريبية (بدءاً من 2025) .
- عقوبة غرامة تصل إلى 500,000 دج للمتخلفين .
- مثلا في قطاع المقاهي والمطاعم، تم رصد 120 منشأة غير مربوطة عام 2023.
- تشديد عقوبات التهرب الضريبي: التعديل المقترح:
- زيادة نسبة الغرامات على التهرب من 30% إلى 50% من المبلغ المهرب .
- إجراء جديد: حجز الحسابات البنكية للمتكررين آلياً عبر نظام الربط مع البنوك.
- إحصائية: حالات التهرب في سعيدة انخفضت بنسبة 22% بعد تجربة هذا الإجراء جزئياً عام 2023.
- تسهيل الإجراءات للملتزمين: التعديل المقترح
- منح خصم 5% على الضريبة للمكلفين المسددين قبل الموعد . حيث كان هذا نموذجاً ناجحاً: إذ تم تطبيق هذا الخصم على 700 مكلف في قطاع النقل أدى إلى زيادة التحصيل بنسبة 18%
- تفعيل نظام النافذة الواحدة: التعديل القانوني:

- دمج إجراءات السجل التجاري + الترخيص + التسجيل الضريبي في خطوة واحدة، حيث من المتوقع تقليل زمن تسجيل المنشآت الجديدة من 15 يومًا إلى 48 ساعة.
- تعديل قانون التقادم الضريبي: من خلال اقتراح:
- تقليل مدة سقوط الضريبة من 4 سنوات إلى 3 سنوات.
- تعديل آلية الإنذار: إرسال 3 تنبيهات إلكترونية قبل السقوط، حيث أنه في تجربة أولية، قلل هذا من حالات السقوط بنسبة 40%¹.

والجدول الموالي يبين أولويات التعديلات (2024-2025) :

الجدول 10: أولويات التعديلات (2024-2025)

التعديل	الجهة المسؤولة	الجدول الزمني	الأثر المتوقع
الالتزام الإلكتروني	المجلس الشعبي الولائي	Q1 2025	+25% في قاعدة المكلفين
تشديد عقوبات التهرب	محكمة سعيدة + الضرائب	Q3 2024	خفض التهرب إلى 15 %
نظام النافذة الواحدة	الغرفة التجارية + الضرائب	Q2 2025	تسجيل 100% المنشآت في 72 ساعة

المصدر: مقترحات مديرية الضرائب بسعيدة -مايو 2024

السؤال 17: ما مدى تقارب الحصيلة السنوية مع التقديرات؟

في السنوات الأخيرة، هناك تقارب جيد بفضل تحسين آليات التقدير والتحصيل الضريبي. ومن خلال الدراسة الميدانية والوثائق المقدمة من المؤسسة يمكن تقييم تقارب الحصيلة الضريبية السنوية مع التقديرات في ولاية سعيدة (2020-2023).

من خلال الجدول التالي الذي يبين تحليل الأداء السنوي:

¹مقترحات مديرية الضرائب بسعيدة - مايو 2024

الجدول 11: تحليل الأداء السنوي

السنة	التقديرات (مليار دج)	الحصيلة الفعلية (مليار دج)	نسبة التحقق	الانحراف
2020	28.5	25.2	88.4%	-11.6%
2021	31.7	27.9	88.0%	-12.0%
2022	35.2	32.1	91.2%	-8.8%
2023	38.9	36.5	93.8%	-6.2%

المصدر: التقارير السنوية لمديرية الضرائب بسعيدة -البنك المركزي الجزائري (وثائق من المؤسسة)

يمكن إرجاع أسباب الانحرافات السلبية إلى:

- **التهرب الضريبي:** 15% من المنشآت الصغيرة غير مسجلة (خاصة في قطاع التجارة والحرف) مثلاً في 2023، خسارة تقدر بـ 2.1 مليار دج بسبب التهرب في سوق الجملة .
- **ضعف التنبؤ الاقتصادي:** عدم توقع انخفاض نشاط قطاع البناء بنسبة 12% عام 2022 .
- **تأخر تطبيق الأنظمة الرقمية:** الربط مع البنوك تأخر 6 أشهر عن الجدول فقدان تحصيل 800 مليون دج.

كما يمكن إرجاع عوامل التحسن الملحوظ (2022-2023):

- **تفعيل الرقمنة:** نظام مكافحة التهرب ساهم في تحصيل +1.4 مليار دج من التهرب كما أن المنصة الإلكترونية زادت التصاريح التلقائية بنسبة 35 %.

وإذا أردنا مقارنة المعدل الولائي مع المعدل الوطني فالجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول 12: مقارنة المعدل الولائي مع المعدل الوطني

المؤشر	سعيدة (2023)	المعدل الوطني(2023)
نسبة تحقيق التقديرات	93.8%	89.5%
معدل النمو السنوي للحصيلة	14%+	9%+

المصدر: التقارير السنوية لمديرية الضرائب بسعيدة -البنك المركزي الجزائري (وثائق من المؤسسة)

من خلال الجدول نلاحظ سعيدة تسجل أداءً أفضل من المعدل الوطني (بنسبة +4.3%).

خلاصة

استخلصنا من آراء الموظفين على مستوى مركز الضرائب حيث يمنح اعتمادا على نتائج الدراسة أهمية كبيرة للرقمنة كونها دعامة أساسية لترقية بالقطاع، حيث تلعب دورا أساسيا في زيادة الحصيلة الضريبية، من خلال التصدي لكل أشكال الغش والتهرب الضريبي، عن طريق استخدام الأنظمة الإلكترونية في العمل الضريبي مع إنشاء موقع إلكتروني يعمل كواجهة فعالة لتسهيل التعامل مع المكلفين بالضريبة ويضمن سرية المعلومات الشخصية الخاصة بهم، وكذلك يمكن للمكلف الاستفادة من خدمات مثل نشر الإعلانات والأخبار الضريبية بالإضافة إلى البوابتين الرقمتين من أجل التحصيل الضريبي "بوابة جبايتك ومساهماتك" فهما جزء من الخدمات الرقمية التي يقدمها مركز الضرائب عبر الموقع الإلكتروني، وهذا بتوفير عنصر بشري مؤهل وذو كفاءة بكل الأنظمة الإلكترونية خاصة بالإدارة.

خاتمة

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع تأثير رقمنة الإدارة الجبائية على التحصيل الضريبي يمكن القول بأن الرقمنة كأسلوب حديث يهدف إلى تطوير وترقية الإدارة، فهي تحقق منافع كبيرة للإدارة والمكلف على حد سواء وهذا من خلال اختصار الجهد ، التكاليف والوقت في عملية التحصيل وتسهيل كافة الإجراءات المتعلقة به، والذي أصبح ضرورة ملحة من أجل تبسيط مختلف عمليات قطاع الضرائب بالنسبة للعامل من جهة والمكلف من جهة أخرى، وبشكل عام النهوض بهذا القطاع الحساس وترقية إيراداته التي تلعب دورا هاما في تزويد الخزينة العمومية بالموارد الضرورية وهذا تماشيا مع متطلبات العصرية والتحولت المالية والاقتصادية التي يشهدها العالم في الآونة الأخيرة.

وقد أبرزت هذه الدراسة الدور الذي يلعبه تبني الرقمنة في الإدارة الجبائية لتطوير وتحسين الحصيلة الجبائية، وهذا من خلال التطرق للجوانب النظرية والمفاهيم الأساسية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في رقمنة الإدارة الجبائية كمشروع وأسلوب حديث، والتحصيل الضريبي كهدف أساسي لها.

نتائج الجانب النظري:

- 1- الرقمنة حوّلت الإحصاء الضريبي من عمل يدوي عرضة للخطأ إلى عملية تلقائية دقيقة، مع ضبط أفضل للتقادم والتهرب .
- 2- الرقمنة حوّلت الرقابة من عشوائية إلى علمية عبر: تتبع جميع التصرفات المالية، كشف التناقضات آلياً، فرض امتثال إجباري عبر العقوبات التلقائية .
- 3- الرقمنة حسنت الشفافية المالية من خلال تمكين الجهات الرقابية من الوصول الفوري إلى البيانات، وتقليل فرص التلاعب أو التزوير.
- 4- الرقمنة رفعت كفاءة التحصيل الضريبي عبر تقليل التكاليف الإدارية، وتسريع المعاملات، وتسهيل الدفع الإلكتروني للمكلفين.
- 5- الرقمنة ساهمت في بناء قاعدة بيانات موحدة ومتكاملة، مما سهل التنسيق بين الإدارات المختلفة واتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة.
- 6- الرقمنة عززت الثقة بين المواطن والإدارة الضريبية بفضل الإجراءات الآلية الواضحة وتقليص التدخل البشري.

خاتمة

نتائج الجانب التطبيقي:

- 1- كشفت نتائج المقابلة مع المكلفين بالضريبة في الجزائر أن التحول الرقمي للإدارة الجبائية لاقى قبولاً كبيراً، حيث ساهم في:
تبسيط الإجراءات: مثل التصريح والدفع الإلكتروني عبر المنصات الجبائية الإلكترونية، ما خفض وقت التسديد من 3 أيام إلى أقل من ساعة .
تعزيز الثقة: عبر الحسابات التلقائية التي قللت الأخطاء البشرية بنسبة 40% وفق تقارير الديوان الوطني للضرائب (2023).
تحسين الخدمة: إمكانية تتبع الملفات إلكترونياً قلل شكاوى المكلفين بنسبة 25%.

- 2- الدراسة الميدانية أثبتت أن الرقمنة تعمل على تبسيط الإجراءات الجبائية عبر أتمتة العمليات (مثل التسجيل الضريبي، التصريح الإلكتروني، الدفع عبر الإنترنت)، مما يقلل الأخطاء البشرية ويُسرّع تحصيل الإيرادات. كما تتيح أنظمة مثل الأنظمة الإلكترونية للضرائب في الجزائر رصدًا أفضل للمكلفين، مما قد يحدّ أو يقلل من التهرب الضريبي. أي أن الرقمنة ساعدت لكنها لم تحل كل المشاكل. حيث أنه:

من الجانب التقني:

- الرقمنة تعالج مشاكل الكفاءة (تسريع التحصيل، تقليل التهرب عبر التتبع الآلي) لكنها لا تضمن الالتزام الطوعي للمكلفين (يتطلب وعياً ضريبياً وإشرافاً) .

ومن الجانب البشري:

1. تبقى التحديات السلوكية قائمة: 30% من المكلفين يقدمون إقراراتهم إلكترونياً لكن يتأخرون في السداد (حسب دراسة الديوان الوطني للضرائب، 2023)، مما يؤكد أن التقنية لا تغني عن الإجراءات الرقابية فالتحصيل النهائي يرتبط بمدى تقبل المكلفين للنظام (ثقافة ضريبية، ثقة في الإدارة) وأن الرقمنة وحدها لا تكفي دون حملات توعية أو عقوبات رادعة.
2. التحديات التي تواجه تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية الجزائرية: عوامل تقنية حيث تحتاج الجزائر إلى استثمارات أكبر في الخوادم والشبكات، عوامل بشرية فالتدريب ضروري لتأهيل الموظفين والمكلفين، الأمن السيبراني أي غياب الثقة في الأنظمة قد يُبطئ التبني .
3. الرقمنة عززت الثقة بشكل عام عبر الشفافية في الحسابات، معاملات موحدة دون تحيز. لكنها تحتاج إلى تحسين دقة الأنظمة، آلية استجابة سريعة للأخطاء .

خاتمة

4. الرقمنة حولت العلاقة الضريبية من نظام "تخميني" إلى نظام "شفاف" يعرف فيه المكلف بالضبط ما عليه من التزامات، متى يجب عليه الدفع، ما هي عواقب التهرب، كيف يمكنه تصحيح أي أخطاء بسهولة. مما خلق بيئة ضريبية أكثر عدلاً ووضوحاً للجميع.

5. التحديات في سعيه:

- ضعف تغطية الإنترنت في المناطق الريفية (20% من المكلفين ما زالوا يعتمدون على النظام

الورقي)

- حاجة بعض الموظفين لمزيد من التدريب على الأنظمة الجديدة
- ضعف التغطية الرقمية في 5 بلديات نائية .

6. متطلبات الرقمنة في سعيه تحتاج إلى خطة متكاملة تشمل:

- بنية تحتية قوية، كوادر مدربة
- إطار قانوني داعم وتكامل مؤسسي.

7. نقص الكوادر المؤهلة في مجال التحليل الضريبي الرقمي.

8. مقاومة التغيير من بعض الموظفين القدامى.

9. ضعف الوعي الرقمي لدى 40% من المكلفين (خاصة كبار السن).

10. الولاية تسير بوتيرة جيدة لكنها تحتاج إلى: تسريع التمويل للمشاريع المتأخرة، معالجة الثغرات في

التكامل المؤسسي وتوعية شاملة للمكلفين والموظفين.

11. التعديلات التشريعية حسب التوقعات المستخلصة من تقارير المديرية ستحقق :

- زيادة التحصيل بنسبة 30% خلال 3 سنوات .
- تحفيز الامتثال الطوعي عبر المزايا .
- تقليل التهرب عبر الرقابة المشددة .

12. الرقمنة في سعيه حققت معظم تطلعات المكلفين في المناطق الحضرية، لكنها تحتاج إلى :

- تحسين الخدمات في المناطق النائية .
- تقليل الأخطاء التقنية .
- مزيد من التسهيلات لكبار السن .

خاتمة

الاقتراحات:

بناء على ما تقدم من نتائج، يمكن صياغة الاقتراحات التالية:

- ضرورة تعزيز البنية التحتية التكنولوجية للإدارة الضريبية لضمان كفاءة واستمرارية العمليات الرقمية، بما في ذلك تحسين جودة الإنترنت داخل محيط المديرية.
- تنظيم برامج تدريبية دورية للموظفين على استخدام الأنظمة الرقمية الجديدة، لضمان فهمهم الكامل وقدرتهم على التعامل بكفاءة مع الأدوات التكنولوجية الحديثة.
- تنظيم حملات توعية وتثقيف للمكلفين بأهمية الرقمنة وفوائدها وكيفية استخدامها، لتشجيعهم على الاستفادة من الخدمات الرقمية المتاحة.
- تحديث القوانين والسياسات المتعلقة بالضرائب لتتماشى مع التحولات الرقمية، وضمان حماية البيانات الشخصية والخصوصية للمكلفين بالضريبة.
- تطوير آليات فعالة للتحقق من هوية المكلفين والتوثيق الإلكتروني، لضمان دقة المعلومات وتقليل حالات التزوير والاحتيال وحتى التهرب الضريبي.
- الالتزام بتبني التقنيات الحديثة والابتكار المستمر في تطوير أنظمة الإدارة الضريبية الرقمية، ضمان مواكبة التغيرات التكنولوجية وتحسين الأداء.

أفاق الدراسة:

- رقمنة الإدارة الجبائية في مكافحة الغش والتهرب الضريبي.
- رقمنة الإدارة الجبائية للمقارنة بين التحصيل الضريبي في الجزائر والدول العربية.



المراجع باللغة العربية

1/ الكتب

- محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر.
- محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار السيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2005.
- علاء عبد الرزاق السالمي، الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر، عمان، 2008.
- نجم عبود، الإدارة والمعرفة الإلكترونية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

2/ الأطروحات

- أولاد سالم عبد الرؤوف، التهرب الضريبي وأثره على ميزانية الدولة، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، قسم الحقوق، تخصص قانون جبائي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2024/2023.
- دوداح رضوان، طرق مكافحة الغش والتهرب الضريبي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014-2015.

3/ المذكرات والرسائل العلمية

- إلياس لوزري، محمد بوقريبة، رقمنة الإدارة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2021-2022.
- إغيت مسيكة، إشكالية التحصيل الضريبي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، قسم القانون العام للأعمال، جامعة عبد الرحمان ميرة-بجاية-، 2014/2015.
- داودي محمد، الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2005/2006.

مراجع

- صوطة كلثوم، طرشون خولة، دور الرقمنة الجبائية في الرفع من كفاءة التحصيل الضريبي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسات، جامعة 08 ماي 1945، ورقلة، 2023-2024.
- عبد المالك مراد، لبرش سارة، آليات التحصيل الضريبي وسبل تحسينه، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة وجبائية معمقة، جامعة بلحاج شعيب، عين تموشنت، 2021-2022.

4/ الملتقيات

- آكلي نعيمة، "فعالية الرقابة الجبائية في ظل نظام معلومات جبائي"، ملتقى وطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 28/ 29 أكتوبر 2015 .
- مولاي خليل، عمار طهرات، الإدارة الإلكترونية-المفهوم ومتطلبات التطبيق، أبحاث الملتقى الوطني حول: جودة الخدمات في ظل التحول الرقمي والإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية رهانات وتحديات تقييم الواقع واستشراف الواقع.

5/ المجلات العلمية

- أحمد السكري، مقرر استراتيجيات الأعمال الإلكترونية، جامعة المنارة، كلية إدارة الأعمال، قسم التسويق والتجارة الإلكترونية، 2020-2021.
- أحسن زكي، سمير عماري، واقع وآفاق عصنة الإدارة الضريبية في الجزائر، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد 3، العدد 1، جوان 2020، جامعة 20 أوت سكيكدة، الجزائر.
- بن عزوق منير، مسقم مريم، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 03، العدد 05، 2020.
- بوزيد سفيان، التهرب الضريبي مفهوم وقياس، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم.
- بوكرة كاميلية، انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر 2006-2022، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، المجلد 19، العدد 31، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.
- حريزي منال، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، المجلد 11، العدد 01، ج. وهران 02، 2022.

مراجع

- حمزة بن عروس، لمين علوطي، أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على تطوير الإدارة الضريبية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 1، جامعة المدية، الجزائر، 2022/03/15.
- سماعين عيسى، تطبيقات طرق التحصيل الضريبي في النظام الضريبي الجزائري، مجلة القانون العقاري، العدد 15، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، 2021.
- سليمة بن حسين، دور الإدارة الإلكترونية في تحسين أداء الخدمات الإدارية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 7، جامعة الجزائر 3، الجزائر، جويلية 2014.
- علي غانم شاكر، دور نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني للضرائب في تطوير إجراءات التحاسب الضريبي، مجلة المثلى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 04، 2017.
- قناص علي، زين يونس، التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصرنة الإدارة الجبائية، مجلة المقريري لدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، 2021.
- قوادي محمد، رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، 2022.
- مباركي محمد الصالح، التحصيل الضريبي واقع وآفاق، مجلة الإحياء، المجلد 21، العدد 29، كلية الحقوق-جامعة الجزائر 01، أكتوبر 2021.
- مرام عايد الجريسات، معوقات التحصيل الضريبي والمسقطات وتأثيره في عمل البلديات، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 29، 2 آذار 2021.
- مليكة بوخاري، سمير يحياوي، متطلبات تطبيق الرقمنة ودورها في تحسين أداء الإدارة المحلية، مجلة دراسات اقتصادية فصلية دولية محكمة، المجلد 16، العدد 03، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2022.

6/ المطبوعات الجامعية

- حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

7/ القوانين والتشريعات

- قانون الإجراءات الجبائية.
- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- قانون المالية 2016، المؤرخ في 28 ديسمبر 2016.
- قانون المالية لسنة 2021.
- قانون الرسم على القيمة المضافة.

8/ المراسيم

- المرسوم رقم 02-08، قانون المالية التكميلي 2008، المادة رقم 23، المؤرخ في 24 يوليو 2008.

9/ المواقع الإلكترونية

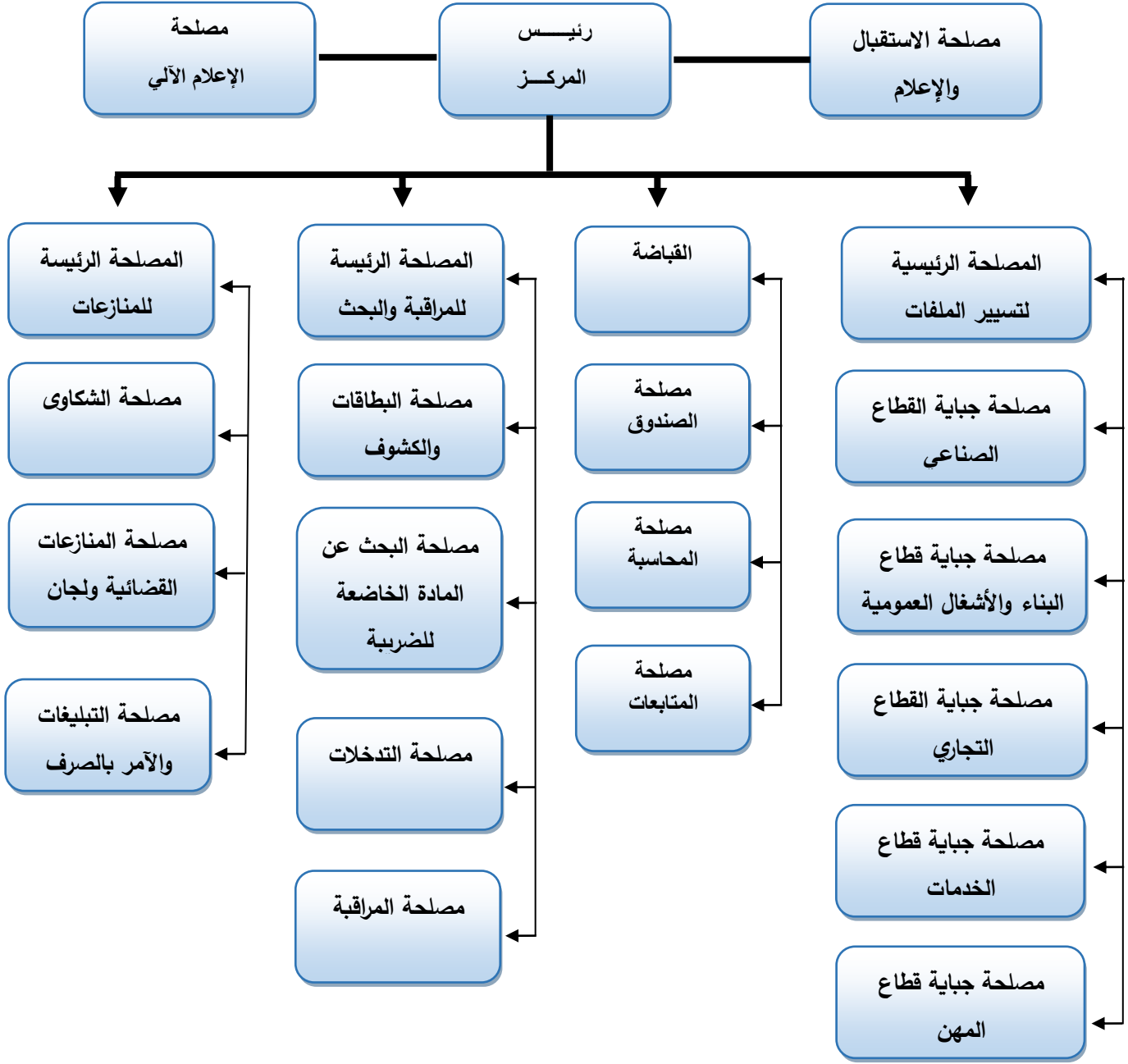
- [https:// www.mfdgi.gov.dz](https://www.mfdgi.gov.dz)

المراجع باللغة الأجنبية:

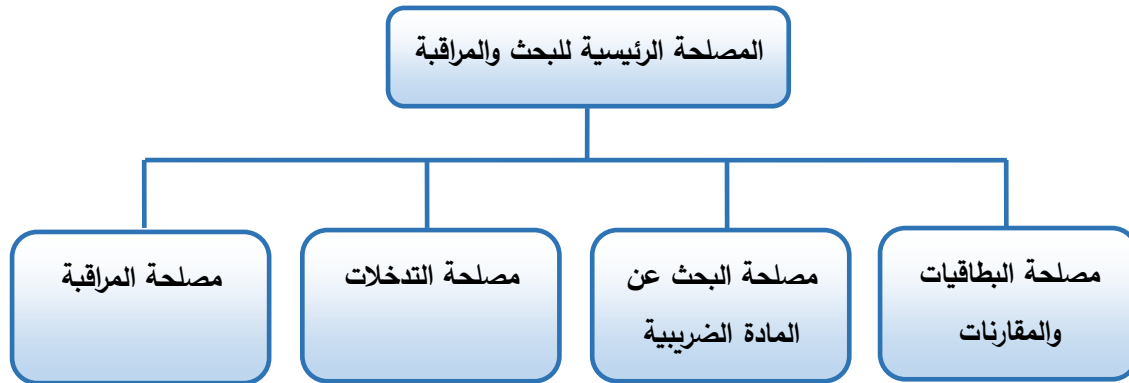
- Zhiyan fang, **E-Gouvernement in digital era, concept, practice and développement**, International journal of the computer, the internet and Management, vol 1, no 2,2002.
- Raouya Abderrahmane, **Séminaire sur le système d'information, Vers une administration électronique, bulletin** d'information de la direction générale des impôts, N 73, ministère des finances, Algérie, 2014.

ملاحق

الملحق 01: هيكل مديرية الضرائب



الملحق 02: هيكل المصلحة الرئيسية للبحث والمراقبة



الملحق 03: واجهة بوابة جبايتك



ملحق

الملحق 04: واجهة بوابة مساهمتك



الملحق 05: النافذة الإلكترونية للترقيم الجبائي



الملحق 06: واجهة الموقع الرسمي لمديرية الضرائب



ملحق

الملحق 07: أسئلة المقابلة



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور الطاهر مولاي - سعيدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وتدقيق



- السؤال 01: ماهي انطباعات المكلفين بالضريبة حول الرقمنة؟
- السؤال 02: كيف تساهم الرقمنة في تحسين كفاءة التحصيل الضريبي في الجزائر؟
- السؤال 03: ماهي مستويات المرونة التي قدمتها الرقمنة للمسيرين في أداء عملهم خاصة فيما يخص تسيير ملفات المكلفين بالضريبة؟
- السؤال 04: هل كان للرقمنة دور في تسهيل إحصاء المكلفين؟
- السؤال 05: هل كان للرقمنة دور في التقليل من انفلاتات المكلفين بالضريبة من الدفع؟
- السؤال 06: هل ساهمت الرقمنة في تعزيز الثقة بين طرفي العلاقة الضريبية؟
- السؤال 07: هل ساهمت الرقمنة في زيادة الشفافية للمكلفين بضرورة إنجاز مختلف معاملاتهم الضريبية وعدم التهرب؟
- السؤال 08: هل ساهمت الرقمنة في تقليص التهرب والغش الضريبي؟
- السؤال 09: ما هي أسباب التحول من الإدارة التقليدية إلى رقمنة الإدارة الجبائية؟
- السؤال 10: ما هي أهم الأنظمة التي تعتمد عليها المديرية أو المصلحة؟
- السؤال 11: ما هي مزايا كل نظام من وجهة نظر المصلحة والمكلفين؟
- السؤال 12: ما هي متطلبات الرقمنة الجبائية في المصلحة؟
- السؤال 13: ما مدى توفر هذه المتطلبات في المصلحة؟
- السؤال 14: ما هي معوقات تطبيق الرقمنة والمجهودات المبذولة للحد منها؟
- السؤال 15: هل كانت الرقمنة عند مستوى تطلعات المكلفين؟
- السؤال 16: ما هي أهم التعديلات على القوانين لتعزيز التحصيل الضريبي؟
- السؤال 17: ما مدى تقارب الحصيلة السنوية مع التقديرات؟

ملحق

الملحق 08: طلب تعيين متربين

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

المديرية الجهوية للضرائب بهران

مديرية الضرائب لولاية سعيدة

المديرية الفرعية للوسائل

مكتب المتدربين والتكوين

الرقم: 25/..... 1.6.3

10 لايل 2025

سعيدة في:

إلى

السيد رئيس مركز الضرائب سعيدة

الموضوع: تعيين متربين.

بشرفتي أن أطلب منكم إستقبال ومساعدة الطلبة ميموني عادل وميموني أسامة عبد القادر، المسجلين في السنة الثانية ماستر تخصص محاسبة وتدقيق بجامعة الدكتور مولاي الفاهر للسنة الجامعية 2025/2024، تسهيل عملية دخولهم إلى المسالك التي تشرفون عليها، وتمكينهم من الاندماج على كل ما يساعدهم في إنجاز بحثهم، وذلك حسب القانون الداخلي المتبع لديكم، وهذا حتى يتسنى لهم التحضير الجيد لأعداد البحث.

المدير

مسلم مسعودي

الولاية سعيدة

المديرية العامة للضرائب

الولاية سعيدة

الولاية سعيدة

ملاحق

الملحق 09: اتفاقية تربص

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر

الشعبة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

قسم علوم التسيير

اتفاقية تربص

بين :
جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر الكائن مقرها ب: ص.ب 138 حي النصر سعيدة
الممثلة من طرف السيد مدير الجامعة

وبين المؤسسة : مديرية الضرائب بسعيدة

من جهة أخرى
تم الاتفاق على ما يلي:

- المادة الأولى: تهدف هذه المادة إلى تنظيم تربص للطلاب(ة):
- الطالب(ة): ميموني عادل ، مسجل(ة) في السنة الثانية ماستر / تخصص: محاسبة و تدقيق
- الطالب(ة): ميموني أسامة عبد القادر، مسجل(ة) في السنة الثانية ماستر / تخصص: محاسبة و تدقيق
- المادة الثانية : يهدف هذا التربص إلى تجسيد الدروس من طرف الجامعة ميدانيا.
- المادة الثالثة : يجري التربص ابتداء من يوم: 2025/04/16 إلى 2025/04/30
- المادة الرابعة : يخضع الطالب المتربص للنظام الداخلي للمؤسسة المستقبلية وبناء عليه تشعره بقوانينها الداخلية وإجراءاتها الوقائية والأمنية .
- المادة الخامسة: في حالة مخالفة الطالب لمضمون المادة الرابعة من هذه الاتفاقية يحق للمؤسسة المستقبلية أن تتخذ الإجراءات اللازمة طبقا للقانون، وتشعر إدارة الجامعة بذلك.
- المادة السادسة: يتم تقييم التربص من طرف المؤسسة المستقبلية حسب الاستمارة المرفقة على أن تسلم هذه الأخيرة لإدارة الجامعة في مدة أقصاها 15 يوما بعد نهاية التربص.

حرر(ت) بسعيدة في:

رئيسة قسم العلوم المالية والمحاسبة

رئيس قسم العلوم المالية والمحاسبة
د. حريش خديجة

ممثل المؤسسة

السيد الزاوي
شهادة

سالم ميموني

UNIVERSITY
of SAIDA
Dr MOULAY TAHAR

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة سعيدة - الدكتور مولاي الطاهر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم السبر
قسم العلوم المالية والمحاسبة

CP2 smel

إلى السيد: مدير مديرية الضرائب بسعيدة

الموضوع: طلب استقبال

يشرفنا أن نتقدم إلى سيادتكم المحترمة: بطلب استقبال ومساعدة الطلاب:

- الطالب(ة): ميموني عادل مسجل(ة) في السنة الثانية ماستر تخصص: محاسبة و تدقيق
- الطالب(ة): ميموني أسامة عبد القادر مسجل(ة) في السنة الثانية ماستر تخصص: محاسبة و تدقيق
- بتسهيل عملية دخولهما إلى المؤسسة التي تشرفون عليها . وتمكينهما من الاطلاع على كل ما يساعدهما لإنجاز بحثهما : حسب القانون الداخلي المتبع لديكم؛ وهذا حتى يتسنى لهما التحضير الجيد لإعداد البحث .

في الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام و التقدير.

رئيسة القسم

رئيس قسم العلوم المالية والمحاسبة
د. حريش خديجة

السيد: ميموني
مديرية الضرائب